



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية
قسم اللغة العربية

التعليق اللغوي في كُتب قراءات القرن السادس الهجري

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء وهي جزء من
متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / لغة القرآن وآدابها / لغة

كُتبت بواسطة
زينه إبراهيم مزهر الغانمي

بإشراف
أ.م. د. فائزة ثعبان منسي الموسوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

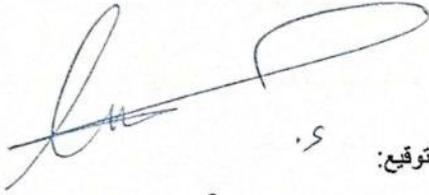
ترشيح الرسالة للطبع

نظرًا لإنجاز فصول ومباحث الرسالة الموسومة بـ (التعليل اللغوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري) لطالبة الماجستير (زينه ابراهيم مزهر حمود) فأني أرشحها للطبع .

التوقيع: 
المشرف: ٠١٠٢٠١٠ فائزة رجبان شمس
مكان العمل: جامعة كربلاء - كلية العلوم
التاريخ: ٢٠٢٣/٨/٩

إقرار المشرف

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (التعليق اللغوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري) التي قدمتها الطالبة (زينه ابراهيم مزهر حمود) قد تم إعدادها تحت إشرافي في جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في لغة القرآن وآدابها .



التوقيع:

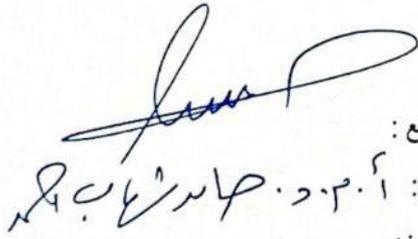
المرتبة العلمية: استاذ مساعد

الإسم: د. خاتمة ثعبات منسي

مكان العمل: جامعة كربلاء - إدارتة التعليم الإلكتروني

التاريخ: ١٠/٩/٢٠٢٣

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.



التوقيع:

الإسم: د. أحمد شهاب عبد الله

التاريخ: ١٠/١٠/٢٠٢٣

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (التعليق اللغوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري) التي قدمتها الطالبة (زينه إبراهيم مزهر)، وناقشناها في محتوياتها ، وفيما ما له علاقة بها ، ونرى بأنها جديرة بالقبول بتقدير (جيد جدًا عالي) لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة القرآن وآدابها / لغة.

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. مجيب سعد أبو كطيفة
عضو اللجنة

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. حمزة خضير افندي
عضو اللجنة

التاريخ: ١٢ / ١٠ / ٢٠٢٣ م

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. مشكور حنون كاظم
رئيس اللجنة

التاريخ: ١٠ / ١٠ / ٢٠٢٣ م

التاريخ: ١٣ / ١٠ / ٢٠٢٣ م

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. فائزة تعبان منسي
عضو اللجنة (المشرف)

التاريخ: ١٠ / ١٠ / ٢٠٢٣ م

صدقت من مجلس كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء.

الإمضاء:

الاسم: أ. د. محمد حسين عبود الطائي
العميد

التاريخ: ١٠ / ١٠ / ٢٠٢٣ م

الإهداء

- إلى النبا العظيم، والصراط المستقيم، وحبل الله المتين
وجنبه المكين، وسيد الوصيين وشفيعي يوم الدين، أبي
الحسن والحسين علي بن أبي طالب (عليهم السلام)
- إلى مَنْ أرواحنا لتراب مَقْدِمِهِ الفِدَاءِ سيّدنا وحبیبِ
قُلُوبِنَا الإمام المهدي المنتظر (عجل الله فرجه
الشریف) .

- إلى الذين كانوا سكنوا الفؤاد مهما ابتعدت عنهم
:أبي - أمي - وجدتي.

- إلى أختي وأخواني.

- إلى زوجي وأولادي..

- إلى من فارقنا بجسده وعاش معنا بروحه خالي السيد
(يحيى قاسم الياسري) غفر الله ما تقدّم من ذنبه وما
تأخر وجعله الله في العليين

أهدي ثمرة عطائي

زينه

الشكر والعرفان

رُوي عن الإمام الرضا(عليه السلام)أنه قال:((مَنْ لم يشكر المُنعمَ من المخلوقين لم يشكر الله عزّ وجلّ))، وامتنثالاً لقوله (عليه السلام) أتقدّم بوافر الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور: فائزة ثعبان منسي التي تولّت الإشراف على رسالتي، فجادت عليّ من توجيهاتها الصائبة وآرائها السديدة ما أسهم كثيرًا في تسهيل طريق البحث ، وتذليل صعابه ، وإنارة سبيل معالجته، فأدعو الله لها بوافر الصحة ودوام العافية، وجزاها الله عني جزاء المحسنين.

وأتقدّم كذلك بالشكر والعرفان للسيد عميد الكلية الأستاذ الدكتور ضرغام كريم الموسوي، والسيد المعاون العلمي الأستاذ الدكتور مسلم مالك الأسدي، والسيد المعاون الإداري الأستاذ الدكتور محمد حسين الطائي؛ لتعاونهم مع طلاب الدراسات العليا.

وأسجل شكري واحترامي أيضًا إلى أساتيد قسم اللغة العربية، وأخصّ بالذكر منهم السيد رئيس القسم أ.م.د حامد شهاب أحمد ، والشكر الموصول للأستاذة الدكتورة رفاة عبد الحسين الفتلاوي داعية الله تعالى أن يوفقهم لخدمة المسيرة العلميّة، وتيسير طريق العلم والمعرفة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله باري الخلائق أجمعين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لا سيما بقية الله في العالمين روعي وارواح العالمين لتراب مقدمه الفداء سيدي ومولاي صاحب العصر والزمان(عجل الله تعالى فرجه الشريف).

ولمّا كان الاشتغال به شرفاً عظيماً جعلتُ البحثَ فيه فرصة لنيل شيء من ذلك الشرف العظيم ، ومنطلقاً للتقرب من الله سبحانه وتعالى ، ومن هنا اخترت دراسة ((التعليل اللغوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري))، وقد ساعدتني مشكورةً في اختيار هذا الموضوع الأستاذة المساعدة الدكتورة رفاه عبد الحسين مهدي، وكان لي الشرف أن تكون مشرفة على رسالتي ولكنها اعتذرت عن ذلك لظروف صحية، فأوكل الإشراف إلى الأستاذ المساعد الدكتورة فائزة ثعبان منسي الموسوي وكانت صاحبة الفضل بكمال هذا العمل واخراجه بأجمل صورة وادعو الله لهما بالصحة والعافية، وقد حظيت القراءات القرآنية بإهتمام العلماء في مختلف العصور، فعكفوا على دراسة وجوهها، واستنباط علوم العربية منها، فكانت دراستي مختصة بكتب قراءات القرن السادس الهجري، الذي أنماز عن غيره من القرون بكثرة كُتب القراءات القرآنية التي تم احصاءها أربعة عشر كتاباً ، وجدير بالذكر أن علماء هذا القرن متفاوتون فيما بينهم؛ إذ توزع هذا التفاوت على عدة جوانب فكان منها ما يتحدث عن حجج تلك القراءات وعللها وأسباب الاختلاف فيها وأهم هذه الكتب هي: الجمع والتوجيه لما نورد بقراءته يعقوب، لأبي الحسن الرعيني الإشبيلي (539هـ) تحصيل الهمزتين ، لأبي الأصبع السّماتي الإشبيلي(560هـ)، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ، لأبي العلاء الكرمانى(563هـ)، والموضح في وجوه القراءات وعللها ، لابن أبي مريم الشيرازي (565هـ) أمّا الكتب المتبقية فقد كانت كتب تختص بذكر القراءة فقط.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُقسم على ثلاثة فصول ، وتمهيد، مسبقاً بمقدمة، وختم البحث بخاتمة ضمّت النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، والجدير بالذكر أنني لم اجعل للمستوى الدلالي فصلاً مستقلاً لقلّة التعليل اللغوي ، فيه وإنما ذكرت كدلالة معجمية سياقية فقط، وذكرتها في المستويات الصوتية والصرفية والنحوية، وإمّا التمهيد فقد بيّنت فيه مفهوم التعليل اللغوي لغة واصطلاحاً مع ذكر نبذة عن علماء القرن السادس الهجري .

ودرست في الفصل الأول، المسائل الصوتية في ثلاثة مباحث، الأول للإدغام ،
والثاني للإمالة ، أمّا الثالث فخصص لموضوع تحقيق الهمز وتسهيله.

فجاء الفصل الثاني بعنوان التعليل الصرفي فدرست فيه المسائل الصرفية وتم
توزيعه على أربعة مباحث، خصصت الأول منها للبحث: ما قرئ بالضم والفتح
والكسر من الأفعال، وعلّة ذلك، وخصصت الثاني للبحث ما قرئ بالضم والفتح
والكسر من الأسماء، أمّا الثالث فخصص للبحث في التعليل بالتخفيف والتشديد،
وخصص الرابع للبحث فيما قرئ للمبني للمجهول وعلّة ذلك.

وأما الفصل الثالث فقد خصص للبحث في المستوى النحوي، وقسم على أربعة
مباحث، تحدثت في الأول منها عمّا قرئ بالرفع والنصب والجر من الأسماء وما
قرئ بالرفع والنصب من الأفعال، وتحدثت في الثاني عمّا قرئ بالحذف ، وتحدثت
في الثالث عمّا قرئ بالتذكير والتأنيث، وتحدثت في الرابع عمّا قرئ بالإفراد
والجمع وعلّة ذلك، والمنهج اللغوي الذي اتبعتة في كتابة فصول الرسالة هو المنهج
الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع مادة البحث الواردة في كتب قراءات القرن
السادس الهجري، وما فيها من علل لغوية ثم تحليلها ودراستها، وبيان آراء النحاة
فيها.

وأما الطريقة التي اتبعتها الباحثة في كتابة الرسالة فهي أنّي أبدأ بذكر النص
القرآني، ثم ذكر العلل الغوية التي ذكرتها كتب قراءات القرن السادس الهجري ،
وأذكر حجة تلك القراءة ، ثم أذكر آراء اللغويين القدماء، وأوجه الاختلاف
والاجماع فيها، ثم انتقل إلى كُتُب التفسير ، فأذكر آراء أصحابها في المسألة
المدرّسة ، واختم المسألة بذكر آراء المحدثين، وكان اختياري للنصوص انتقائياً
مبيناً على اختيار النماذج التي يرد فيها التعليل واضحاً وصريحاً في كتب قراءات
القرن السادس الهجري.

وفي الختام أقول : يعلم الله أني لم أدخر جهداً وقتتاً من أجل اتمام هذا العمل وإن
هذا العمل ما هو إلا مجهود بشري ،لا يخلو من النقص والخطأ، كما جاء في التنزيل
((رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا)) [البقرة:286]،فإن وُفقت فيه فيفضل الله
ونعمته وتسديده ،وإن أخطأت فما أنا إلا بشر أصيب وأخطئ، وأسأل المولى سبحانه
وتعالى أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل وأن يجعل هذا العلم خالصاً لوجهه
الكريم ، وإن يتقبله قبولاً حسناً ، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوعات
5-1	المقدمة
19 - 6	التمهيد: التعليل اللغوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري
20	الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري
30 - 21	المبحث الأول : ما قرئ بالادغام في كتب قراءات القرن السادس الهجري
42 - 31	المبحث الثاني : ما قرئ بالامالة في كتب قراءات القرن السادس الهجري
57 - 43	المبحث الثالث : ما قرئ بتسهيل الهمزة وتحقيقها في كتب قراءات القرن السادس الهجري
58	الفصل الثاني : المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري
73 - 59	المبحث الأول : ما قرئ بالضم والفتح والكسر من الأفعال وعلة ذلك.
89 - 74	المبحث الثاني: ما قرئ بالضم والفتح والكسر من الأسماء وعلة ذلك.
105 - 90	المبحث الثالث: التعليل بالتخفيف والتشديد
121 - 106	لمبحث الرابع: ما قرئ للمبني المجهول وعلة ذلك.

122	الفصل الثالث: التعليل النحوي في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري
139 – 123	المبحث الأول: ما قرئ بالحذف في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري.
154 - 140	المبحث الثاني: ما قرئ بالتذكير والتأنيث في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري
168 - 155	المبحث الثالث: ما قرئ بالأفراد والجمع في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري.
184 -167	المبحث الرابع: ما قرئ بالرفع والنصب والجر من الأسماء، وبالرفع والنصب من الأفعال في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري
188 -185	الخاتمة
209 -189	روافد البحث

المُقَدِّمَةُ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العظيم سلطانه، الجزيل إحسانه، الواضح برهانه، الذي قدر الأشياء بحكمته، وخلق الخلق بقدرته، فمنهم المُرِيد، ومنهم البليد، الذي جعل العلم أريح المتاجر، وأشرف الذخائر، ورفع به الأصاغر على الأكابر، وصلى الله على خير الأولين والآخرين من الأنبياء والصدّيقين سيّدنا، وحبیب قلوبنا نبينا ذي الشرف العليّ والخلق السني، وعلى آله الطيبين الطاهرين الكرام .

أما بعد فإنّ الاشتغال بكتاب الله عزّ وجلّ لشرف كبير، وفضل مبین، ومكرمة عظيمة، يسرّ طالب العلم أن يخوض غماره، ويكحل عينيه بحروفه، ويمضي وقته بالبحث في آياته وكلماته، والتزود منه لمعاده، وليوم لقائه مع خالقه، فهو حبل الله المتين، ونوره المبین، والذكر الحكيم.

وفي القرآن العظيم وبقراءاته المختلفة التفسير والتأويل المقنع لكثير من الظواهر اللغوية، ومن هنا كان القرآن الكريم، ينبوعاً نقيّاً، يروي بساتين اللغة وأشجارها المثمرة .

ولما كان الاشتغال به شرفاً عظيماً جعلتُ البحث فيه فرصة لنيل شيء من ذلك الشرف العظيم، ومنطلقاً للتقرب من الله سبحانه وتعالى، ومن هنا اخترت دراسة التعليل اللغوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري، وقد ساعدتني مشكورة في اختيار هذا الموضوع الأستاذ المساعد الدكتور رفاه عبد الحسين مهدي، وكان لي الشرف أن تكون مشرفة على رسالتي ولكنها اعتذرت عن ذلك لظروف صحية، فأوكل الاشراف إلى الأستاذ المساعد الدكتورة فائزة ثعبان منسي الموسوي وكانت صاحبة الفضل بكمال هذا العمل وإخراجه بأجمل صورة وأدعو الله لهما بالصحة والعافية.

وقد حظيت القراءات القرآنية باهتمام العلماء في مختلف العصور، فعكفوا على دراسة وجوهها، واستنباط علوم العربية منها، فكانت دراستي مختصة بكتب قراءات القرن السادس الهجري، الذي انماز عن غيره من القرون بكثرة كُتب القراءات القرآنية التي تم احصاؤها أربعة عشر كتاباً .

وجدير بالذكر أن علماء هذا القرن متفاوتون فيما بينهم؛ إذ توزع هذا التفاوت على جوانب عدةٍ فكان منها ما يتحدث عن حجج تلك القراءات وعللها وأسباب الاختلاف فيها وأهم هذه الكتب هي: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب، لأبي الحسن الرعيني الإشبيلي (539هـ)، تحصيل الهمزتين، لأبي الأصبع السّمّاتي الإشبيلي (560هـ)، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء

المقدمة

الكرماني(563هـ)، والموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم الشيرازي (565هـ) أما الكتب المتبقية فقد كانت كتب تختص بذكر القراءة فقط. وقد زُينت الدارسة بكم من الجواهر الثمينة من مصادر الكتب ومراجعتها التي نهلت منها الباحثة ومنها الكتاب لسيبويه(180هـ) شرح المفصل، لابن يعيش(643هـ).

وجمعت معاني الألفاظ وجمالها من كتب المعاني، ومنها معاني القرآن للكسائي(180هـ)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج(311هـ) ومعاني القرآن للأخفش(215هـ)، ومعاني القراءات للأزهري(370هـ).

وأخذت حجج القراءات، من كُتُب الحجج ومنها الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي(370هـ) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (377هـ)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب(437هـ)، حجة القراءات لابن زرعة (403هـ)، وإما كتب التفسير مما يتصل بصميم الموضوع فأخذت البيان من جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري(311هـ)، وأحكام الآيات من الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي(671هـ)، واستخرجت الجواهر المخفية من الكشاف، للزمخشري(538هـ)، انوار التنزيل، للبيضاوي(691هـ) وأستخرجت دُرر كامنة من(البحر المحيط، لأبي حيان (745هـ)، والدر المصون، للحلبي،(756هـ)، ومعانٍ جلية من(روح المعاني)، للألوسي(1270هـ)، ومسائل محرر كما في المحرر الوجيز، لابن عطية(541هـ) ومباحث حسنة من التحرير والتنوير، لابن عاشور، وغيرها.

وُدُرس التعليل اللغوي دراسات عدة منها : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، للدكتور. شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قان يونس بنغازي، ط.1، 1999، والتعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة ابستومو لوجية، د. جلال شمس الدين مؤسسة الثقافة الجامعة، الاسكندرية، د.ط، 1994م. التعليل اللغوي في كتاب (معاني القرآن) للأخفش الأوسط(215هـ) رسالة ماجستير، مروة غني تريجي العبودي، بإشراف د. يعرب مجيد مطشر، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، 2015م.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يُقسم على ثلاثة فصول، وتمهيد، مسبقاً بمقدمة، وختم البحث بخاتمة ضمت النتائج التي توصلت إليها الدراسة والجدير بالذكر أنني لم أجعل للمستوى الدلالي فصلاً مستقلاً لقلة التعليل اللغوي، فيه وإنما ذكرت كدلالة معجمية سياقية فقط، وإما التمهيد فقد بيّنت فيه مفهوم التعليل اللغوي لغة واصطلاحاً مع ذكر نبذة عن علماء القرن السادس الهجري .

المقدمة

ودرست في الفصل الأول، المسائل الصوتية في ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول للإدغام، وخصص المبحث الثاني للإمالة، أما المبحث الثالث فخصص لموضوع تحقيق الهمز وتسهيله .

فجاء الفصل الثاني بعنوان التعليل الصرفي فدرست فيه المسائل الصرفية وتم توزيعه على أربعة مباحث، خصصت المبحث الأول منها فيما قرئ بالضم والفتح والكسر : ما قرئ بالضم والفتح والكسر من الأفعال، وعلّة ذلك. وخصصت المبحث الثاني للمبحث ما قرئ بالضم والفتح والكسر من الأسماء. أمّا المبحث الثالث فخصص للمبحث في التعليل بالتخفيف والتشديد، وخصص الرابع للمبحث فيما قرئ للمبني للمجهول وعلّة ذلك.

وأما الفصل الثالث فقد خصص للمبحث في المستوى النحوي، وقسم على أربعة مباحث، تحدثت في المبحث الأول منها عمّا قرئ بالرفع والنصب والجر من الأسماء وما قرئ بالرفع والنصب من الأفعال، وتحدثت في المبحث الثاني عمّا قرئ بالحذف، وتحدثت في المبحث الثالث عمّا قرئ بالتذكير والتأنيث، وتحدثت في المبحث الرابع عمّا قرئ بالإفراد والجمع وعلّة ذلك، والمنهج اللغوي الذي اتبعت في كتابة فصول الرسالة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع مادة البحث الواردة في كُتب قراءات القرن السادس الهجري، وما فيها من علل لغوية ثم تحليلها ودراستها، وبيان آراء النحاة فيها.

وأما الطريقة التي اتبعتها الباحثة في كتابة الرسالة فهي أنني أبدأ بذكر النص القرآني، ثم ذكر العلل الغوية التي ذكرتها كتب قراءات القرن السادس الهجري ، وأذكر حجة تلك القراءة ، ثم أذكر آراء اللغويين القدماء ، وأوجه الاختلاف والاجماع فيها، ثم انتقل إلى كُتب التفسير ، فأذكر آراء أصحابها في المسألة المدروسة ، واختم المسألة بذكر آراء المحدثين، وكان اختياري للنصوص انتقائياً مبيّناً على اختيار النماذج التي يرد فيها التعليل واضحاً وصريحاً في كتب قراءات القرن السادس الهجري.

أما الصعوبات التي واجهتها الباحثة فهي كثرة كتب قراءات القرن السادس الهجري والتي كانت هي المادة العلمية للتطبيق ، فتمثلت في أربعة عشر كتاباً، تألف بعضها من عدة أجزاء ، لذا فقد استغرقت مدة احصاء التعليقات اللغوية في هذه الكتب ، وفصل ما فيها من تعليقات صريحة وتوزيعها على مستويات اللغة ما يقارب الستة أشهر من عمر الرسالة ، كما أن أحد هذه الكتب لم يكن موجوداً في المكتبات العراقية ولا على شبكات الانترنت والمواقع العلمية ، ممّا اضطر الباحثة للتواصل مع باحثين في دول مجاورة للتمكن من الحصول على هذا الكتاب ، بالفعل

المقدمة

تم شراؤه من احدى مكتبات المملكة العربية السعودية وشحنه للعراق وهو كتاب (الكفاية في القراءات الست / للإمام أبي محمد عبدالله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط)

وأخيراً أقول : إن هذا البحث هو حصيلَةُ جهدٍ ومثابرةٍ، ورحلةُ عناءٍ ومشقةٍ، وتنقيبٍ واستنتاجٍ، عكفت فيها على دراسة التعليل اللغوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري ، فإن كنت أصبت فهذا بتوفيق الله وإن كنت أخطأت فإن الكمال لله سبحانه وحده، وإذا كان قد بقي للباحثة من شيء في مقدّمة هذا العمل فهو الشكر والامتنان للذين أعانوني على إنجاز هذا البحث ، وأخصّ بالشكر والثناء الجميل للدكتورة رفاه عبد الحسين ، التي كان له فضل اقتراح الموضوع، و الدكتورة فائزة ثعبان منسي التي كان لها الفضل بإتمام الإشراف العمل، والباحثة بعد هذا تسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا العمل قبولاً حسناً ، وأن يجعل منه شيئاً نافعاً للمعنيين بالعربية ، إله سميع مجيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحثة

التمهيد

التعليق اللغوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري.

المطلب الأول

مفهوم التعليق لغة واصطلاحًا:

المطلب الثاني

التعريف بكتب قراءات القرن السادس الهجري ومؤلفيها:

المطلب الأول: مفهوم التعليل لغة واصطلاحًا:

جاءت لفظة العلة في المعجمات على أكثر من معنى ومن هذه المعاني ما ذكره الخليل (ت170هـ) فقال: ((العللُ: الشَّرْبَةُ الثانية، والفعل عَلَّ القومَ إبْلَهُمْ يَعْطُونَهَا عَلًّا وَعَلًّا، والإبْلُ تعلُّ نفسها عللاً))⁽¹⁾، وتأتي أيضًا بمعنى: ((المرض، وصاحبها مُعْتَلٌّ. قال ابن الأعرابي: عَلَّ المريضُ يَعِلُّ عِلَّةً فهو عليلٌ، ورجلٌ عُلَّه، أي كثير العِللِ، ومن هذا الباب وهو باب الضَّعْفِ، العِلُّ من الرِّجالِ، المُسِنَّ الَّذِي تَضَاعَلُ وَصَعُرَ جِسْمُهُ))⁽²⁾، وتَعَلَّلَ بالأمرِ واعْتَلَّلَ: تَشَاغَلَ، وفلانٌ تَعَلَّلَ به أي تلهى به⁽³⁾، وتأتي بمعنى السبب ((وهذا عِلَّةٌ لهذا، أي سبب))⁽⁴⁾، لذلك سمي المرض عِلَّةً؛ سبب في تغيير الحال من القوة إلى الضعف⁽⁵⁾، ((واعتل إذا تمسك بحجة،، وأعله جعله ذا علة ومنه علالات الفقهاء واعتلالاتهم))⁽⁶⁾.

بيّن اللغويون والنحويون المعنى الاصطلاحي للعلّة فعرفها الرّماني (ت384هـ) بقوله: ((العلّة تَغْيِيرُ الْمُعْلُولِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ))⁽⁷⁾، وحدّها الجرجاني (ت816هـ) بقوله: ((العلّة: هي ما يتوقّف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا ومؤثرًا فيه))⁽⁸⁾، أمّا التهانوي (ت1158هـ)، فقد عرّفه بقوله: التعليل هو ((ما يستدل فيه من العلة على المعلول ويسمى برهائنا، ...، والتعليل عند الصرفيين هو الإعلال، وحسن التعليل عند أهل البديع هو أن يُدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير مطابق لما في نفس الأمر وفي لفظ الحسن يأتي بيانه مستوفى))⁽⁹⁾، وقد أدلى الباحثون المحدثون بقولهم أيضًا فعرفها الدكتور مازن المبارك فقال: هي ((الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم))⁽¹⁰⁾.

وقد درس اللغويون والنحويون القدماء والمحدثون التعليل، فنجد سيبويه (ت180هـ) قد ذكر العلل في باب الإضافة، وباب الوقف عند حديثه عن النون

- (1) كتاب العين: 88/1، مادة (عل).
- (2) معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس: 14/4، مادة (عل)
- (3) ينظر: لسان العرب، لابن منظور: 471/11، مادة (علل)
- (4) تاج العروس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: 47/30.
- (5) ينظر: المصدر نفسه: 48/30.
- (6) المصباح المنير، الفيومي: 426/2.
- (7) رسالة الحدود: 67.
- (8) معجم التعريفات: 140.
- (9) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، علي التهانوي: 489/1.
- (10) النحو العربي- العلة النحوية: نشأتها وتطورها: 90

الخفيفة، وفي باب الراء، وباب ما تقلب فيه الواو ياء، وباب الإدغام في الحرفين وغيرها من الأبواب⁽¹⁾.

وذكر المبرد (ت ٢٨٥ هـ) العلة في باب ما كان من المعتل فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله، والإتمام لسلامته فقال: ((اعلم أن المعتل يقع على ضربين: محذوفاً، ومتمماً فما لزمه الحذف لعلته تكون تلك العلة راجعة في مصدره فمصدره معتل كاعتلاله وما سلم من الحذف فعله كان مصدره تاماً))⁽²⁾، ويكمل المبرد حديثه مفصلاً في القول: ((فمن ذلك ما يكون من الثلاثة مما فاؤه واو وذلك نحو وعد ووجد فإذا قلت يعد ويجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحذفت لذلك فكان يعد ويجد وكان الأصل يوعد ويوجد ولو لم تكن الكسرة بعد الياء لصحت كما تصح في يوجل أو أبدلت ولم تحذف كما تقول يُجَل ويَجَل ويحل ويحل فإذا قلت وعدا ووزنا صح المصدر؛ لأنه لم تلحقه علة فإن قلت علة وزنة أعلنت فحذفت؛ لأن الكسرة في الواو))⁽³⁾، لذلك فهو يجد أن العلة في المصدر أتت من وجهتين: ((إحداهما علة فعلية، والثانية وقوعها فيه؛ ألا ترى أنها لو كانت علة الفعل وحدها لصح المصدر كما ذكرت لك في الوجد والوزن))⁽⁴⁾.

أما ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) فقد تحدث عن العلل قائلاً: ((إن اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا، لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات))⁽⁵⁾.

في حين ذكر الزجاجي (ت ٣٣٨ هـ) أنها على ثلاثة أضرب هي: علة تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية⁽⁶⁾.

وكذلك ذكر ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) العلل في باب ذكر العلل العربية أكلامية أم فقهية، وباب في تخصيص العلل، وباب ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة الموجزة، وباب في تعارض العلل، وباب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح، وباب في العلة وعللة العلة، وباب حكم المعلول بعلتين، وباب ادراج العلة واختصارها، وباب الاعتلال، وباب في حفظ المراتب، وباب بقاء الحكم مع زوال العلة⁽⁷⁾.

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٤٦ و٥٢١: ٤/ ٣٨ و٣٣٦ و٣٩٠.

(٢) المقتضب: 127/2.

(٣) المصدر نفسه: 127/2.

(٤) المصدر نفسه: 127/2.

(٥) الأصول في النحو: ٣٥/١.

(٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(٧) ينظر: الخصائص: ١/ ٦٨ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨١ و٨٢ و٨٥ و٨٦: 3/ 14 و160.

أمّا المحدثون فقد كانت لهم آراؤهم الخاصة فيما يتعلق بالعلة بين مؤيدٍ ورافضٍ لها ويوضح مهدي المخزومي رأيه الرافضٍ للتعليلات بقوله: ((لقد أصبحت الحاجة ماسة إلى نحوٍ جديدٍ خلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه، مدروس وفق منهج يلائمه، مبراً من هذه التعليلات الفلسفية الذي اصطنعها القوم، والتي آتت على حيوية هذا الدرس اللغوي، فعصفت بها، وانتهى الأمر بهذا الدرس إلى أن يكون مصدر برم وضيق لا حدّ لهما))⁽¹⁾.

ويرى الدكتور أحمد مختار عمر بأنّ العلل ولاسيّما العلل الثواني والثالث تعقيديّ للنحو، وبيّن أن تعليلات الخليل وسيبويه كثيرة لافئة للنظر وهما المسؤولان عن فتح هذا الباب وسنّ هذه السنّة⁽²⁾، ولعلّ من نافلة القول الإشارة إلى أنّ عدداً غير قليل من الباحثين المحدثين ذكروا أنّ للكوفيين أقيسة وعلل لا تقلّ عن تلك التي عند نحويّ البصرة منهم الدكتور إبراهيم السامرائي الذي رفض أن يكون البصريون وحدهم قد اعتمدوا على العقل في تعليل اللغة، وإنّما كان للكوفيين أيضاً تعليلات وتفسيرات كثيرة مستمدة من العقل أو قائمة على المنطق، فقال: ((وإنّك تجدُ في كتاب الإنصاف لأبي بركات الأنباري من تعليل الكوفيين وتأويلهم ضرورياً، على نحو ما نجد ذلك في تعليلات البصريين، أنت واجدٌ هذا في أغلب المسائل الخلافية التي جمعها الانباري في هذا الكتاب))⁽³⁾.

وأشار الدكتور مشكورحنون الطالقاني إلى أنّ ((التعليل هو واحد من الأركان المهمة في مناهج البحث في العلوم التي كانت في البيئة الإسلامية سواءً أكان ذلك في علم الكلام، أم في علم أصول الفقه، وهو أثر من آثار رقي الفكر التي حدثت نتيجة عوامل تاريخية وجغرافية...، واختلفت الكلام في التعليل في العصر الحديث عما كان عند القدماء، فقد ظهر اتجاه في دراسة الجانب اللغوي لم يستخدم فيه التعليل وهو الاتجاه الذي نهجه الوصفيون، وعلى رأسهم دي سوسير، وقد اتهموا النحو التقليدي بأنّه يهتم أساساً بمعرفة العلة، والسؤال يشغل أصحابه دائماً: لِمَ كان هذا هكذا، ولم يكن غير ذلك؟ والاهتمام بالتعليل كان نتيجة لصدور هذا النحو من الفكر الأرسطي. أما الوصفي، فهّمّه الوحيد هو أن يقرر الحقائق اللغوية حسبما تدل عليه الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية....))⁽⁴⁾.

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٧.

(2) ينظر: البحث اللغوي عند العرب: 148-149.

(3) المدارس النحوية أسطورة وواقع: 142.

(4) العلة النحوية والصرفية عند الطبري: مشكور حنون الطالقاني، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، شارع السعدون، ط1، 2015م

المطلب الثاني : التعريف بكتب قراءات القرن السادس الهجري ومؤلفيها:

اختصت دراستنا بجهود علماء القراءات القرآنية في القرن السادس الهجري الذين حوت مؤلفاتهم تعليقات في مختلف مستويات اللغة: الصوتي، الصرفي، النحوي، والتي تضمنت أربعة عشر كتاباً درسناها اتباعاً بحسب التسلسل التاريخي لها وهي:

(1) تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، للإمام أبي علي الحسن بن خلف بن عبدالله بن بليمة، القيرواني، ولد سنة(ت427أو428هـ)، نزيل الإسكندرية، العالم بالقراءات⁽¹⁾، عني بالقراءات فقرأ بالقيروان على أبي بكر القصري إمام جامع القيروان، والحسن بن علي الجلولي، وعبد الخلف الجلاء، وأبي العالية البندوني، وعثمان بن بلال الزاهد، وعبد الملك بن داود الصقلي، وقرأ عليه أبو العباس بن أحمد بن نفيس(ت560هـ)وعبد العزيز بن خلف الله بن عطية وأبو الحسن محمد بن عبد الرحمن بن عزيمة الاشبيلي، ويحيى بن سعدون القرطبي⁽²⁾، توفي في الإسكندرية سنة(ت514هـ)⁽³⁾.

تضمن الكتاب تحقيقاً بقلم سبيع حمزة الحاكي؛ لتعريف القارئ بهذا الكتاب، ومؤلفه، وتراجم القراء السبعة، ورواتهم، فبدأ بسورة الفاتحة وانتهى بسورة الناس، متضمناً موضوعات منها المد، والهمز، والإمالة، وقد وصف المحقق كتابه قائلاً: ((فهذا كتابٌ اختصرته ليقرب فهمه على مريده، وأوجزتُ القول فيه ليسهل حفظه على مستفيدة، وحذفتُ منه الأسماء والأسانيد وذكرتُ فيه من العلل ما يفيد؛ إذ كان من سلف من شيوخنا، رحمةُ الله تعالى عليهم، كفونا بما سطره، ووضعوا عنّا بما ألقوه مؤونة التطويل؛ فلخصتُ العبارات بلطيف الإشارات، وذكرتُ ما أشتهر وانتشر من الروايات، وبيّنت الأصول وهذبتُ الفروع))⁽⁴⁾.

(2) التجريد لبغية المرید في القراءات السبع، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام الصّقلي المقرئ، النحوي، نزيل الإسكندرية تلا بالسبع على: أبي العباس بن نفيس، وأبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي، وعبد الباقي بن

(1) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي: 1/494-495.
(2) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين الجزري: 1/193، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي القسطنطيني: 1/473.
(3) ينظر: مجمع المؤلفين، د. عمر رضا كحالة: 3/222.
(4) تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، للإمام لأبي علي الحسن بن خلف بن عبدالله ابن بليمة: 19.

فارس، وغيرهم⁽¹⁾. ولد سنة (422هـ) في صقلية، ثم سكن الاسكندرية لحين وفاته فيها سنة (516هـ)⁽²⁾.

ومن أبرز تلامذته: أحمد بن محمد بن أحمد بن حموشه بفتح الحاء المهملة وضم الميم مشددة ثم شين معجمة، وأحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الحافظ أبو طاهر السلفي، عبد الله بن خلف بن بقي أبو محمد القيسي الأندلسي القرطبي و أخذ القراءات فقرأ بمصر على أبي القاسم بن الفحام، وغيرهم⁽³⁾، أبرز مصنفات ابن الفحام هي: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع، وشرح مقدمة ابن بابشاذ في النحو، ومفردة يعقوب وغيرها⁽⁴⁾.

وأمتاز كتاب التجريد بالدقة في عرض مادة الكتاب ولطافة الاختيارات وتوثيق المصادر بالأسانيد، وتضمن الكتاب بابين هما: حياة المؤلف وثقافته وكتابه ومنهج المؤلف فيه ومكانته، والباب الثاني تضمن موضوعات الكتاب وقسمها الى ابواب مختلفة منها باب الهمز وباب المد وغيرها، ثم قام بذكر القراءات القرآنية ابتداءً بفاتحة الكتاب وانتهاء بسورة الناس ومبيناً آراء القراء ومذاهبهم بالتسمية والاستعاذة بين السور مع عرض وجوه القراءات السبع مع القرآن الكريم وأسانيد القراء⁽⁵⁾.

ودرس صاحب كتاب التجريد التعليل بشكل موجز كما صرح هو بذلك في كتابه: ((وليس هذا كتاب علل، وإنما الغرض به الاختصار حسب ما التمسست، نفعنا الله وإياك))⁽⁶⁾، وإنما هذا الاختصار سبب تسمية هذا الكتاب كما ذكره في مقدمته⁽⁷⁾.

(3) إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، للإمام الحافظ مقرئ العراق أبي العز محمد بن الحسين بن بُندار الواسطي القلانسي ولد سنة (٤٣٥هـ) بواسط المتوفى سنة (521هـ)⁽⁸⁾، وقرأ بما قرأ به أبو علي غلام الهراس من الروايات عليه، وأبو القاسم الهذلي وغيرهم، وقرأ عليه أبو الفتح بن زريق الحداد وسبط الخياط و أبو العلاء الهمداني الحافظ وهبة الله بن قسام وهلال بن أبي الهيجاء وغيرهم وألف كتاب الإرشاد في العشر، وكتاب الكفاية⁽⁹⁾.

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي: 387-388.

(2) ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، د.إسماعيل باشا البغدادي

518/1:

(3) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: 338/1.

(4) ينظر: النشر في القراءات العشر: 75/1-77، هدية العارفين، للبغدادي: 518/1.

(5) ينظر: التجريد لبغية المرید في القراءات السبع، لابن الفحام الصقلي: 5-30.

(6) التجريد لبغية المرید: 32.

(7) المصدر نفسه: 87.

(8) ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، لشمس الدين الذهبي: 912/3-

913.

(9) ينظر: هدية العارفين، لإسماعيل البغدادي: 85/2.

وقال عنه ابن الجزري إنه: ((كان بصيراً بالقراءات وعللها وغوامضها عارفاً بطرقها عالي الإسناد، وحصلت له سعادة بشيخه أبي علي وذلك أنه طاف البلاد وحصل الروايات والمشايخ وجاء إلى واسط فقرأ عليه أبو العز بما قرأ به علي شيوخه))⁽¹⁾.

وقسم المؤلف كتابه على ثلاثة أقسام: القسم الأول: أسانيد في القراءات العشر بذكر كل قارئ ورواته وطرقه، ذاكراً في كل رواية سنده الخاص الذي قرأ به علي شيخه، وهكذا إلى الراوي ومنه إلى القارئ العشري، ثم يختم لكل قارئ بسلسلة إسناد قراءته، أما القسم الثاني: فقد اشتمل على أبوابٍ عدةٍ منها الإدغام، والإظهار، والهمز، والوقف، والإمالة وغيرها، والقسم الثالث: ذكر فيه اختلاف القراء في التسمية ويثني باختلافهم في سورة الفاتحة وسورة البقرة وسورة آل عمران، وهكذا حتى يختم كتابه باختلافهم في سورة الإخلاص⁽²⁾.

ونلاحظ أن ابن بندار القلانسي لم يذكر في كتابه آراء النحاة أو اللغويين واكتفى بذكر آراء القراء العشر فقط عند ذكر الآية القرآنية⁽³⁾.

(4) كتاب الكفاية الكبرى في القراءات، لمحمد بن الحسين بن علي بن بندار أبو العز الواسطيّ مُنذر القلانسي شيخ العراق ومقرئ القراء، ولد سنة خمس وثلثين وأربعمائة بواسطة، من الطبقة الثانية عشر من حفاظ القرآن، وقرأ بما قرأ به أبو علي غلام الهراس من الروايات عليه، ورحل إلى أبي القاسم الهذلي فقرأ عليه الكتاب بالكامل، أبو الفوارس محمد بن العباس الأواني قرأ عليه أبو العز، وغيرهم، قرأ عليه أبو الفتح بن زريق الحداد وسبط الخياط وأبو العلاء الهمذاني الحافظ وهبة الله بن قسام وهلال بن أبي الهيجاء وغيرهم⁽⁴⁾.

وكان بصيراً بالقراءات وعللها وغوامضها عارفاً بطرقها عالي الإسناد، صنف إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، وكفاية المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر وهي الكبرى⁽⁵⁾.

(1) غاية النهاية في طبقات القراء: 128/2.

(2) ينظر: إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، لبندار الواسطي القلانسي: 5-233.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 117-120.

(4) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: 128/2، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين الذهبي: 473/1.

(5) ينظر: هدية العارفين، لإسماعيل البغدادي: 85/2، غاية النهاية، لابن الجزري: 128/2.

وقد وضّح المؤلف سبب تسمية كتابه بالكفاية الكبرى؛ لجمعه القراءات العشر كاملة لأئمة الأمصار بالحجاز والشام والعراق، واقتصر على الرواة المشهورين، وذكر أسانيدهم⁽¹⁾.

وذكر اختلافهم في الإظهار وغيره من الموضوعات وذكر اختلافهم في كل سورة من الحروف، وتوفي (ت521هـ)⁽²⁾.

(5) شواذ القراءات، للإمام الشيخ رضي الدين شمس القراء أبي عبدالله محمد بن أبي نصر الكرماني (من علماء القرن السادس الهجري)، هو أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة بن نصر الكرماني المعروف ب(تاج القراء)، النحوي، الصرفي، المقرئ، المفسر⁽³⁾، والكرماني هو اللقب المعروف به محمود بن حمزة بن نصر بين العلماء القدماء والمحدثين، وهي نسبة إلى مدينة كِرمَان⁽⁴⁾.

ولم أجد في المصادر التي ترجمت للكرماني أخبارًا وافية عن ولادته ونشأته، لكن ذكرت بعض المصادر أنه لم يفارق وطنه⁽⁵⁾، فعلى هذا تكون ولادته في كِرمَان، ونشأ فيها، ودرس على علمائها، وأن أباه كان من العلماء القراء⁽⁶⁾.

اختلفت المصادر التي ترجمت للكرماني في سنة وفاته، فقد ذكر ياقوت الحموي، وهو أقدم من ترجم له أنه كان في حدود الخمسمائة وتوفي بعدها، وذكر صاحب معجم المؤلفين أنه توفي بعد الخمسمائة، وذكر صاحب الإعلام أنه توفي سنة(ت505هـ)⁽⁷⁾.

ولكن الأقرب للصواب ما ذكره محقق كتابه الدكتور شمران العجلي الذي اثبت أنّ الكرماني توفي سنة(ت535هـ) مستندًا في رأيه إلى أنه قد حقق كتابًا عنوانه(غرائب التفسير وعجائب التأويل) والذي كان من بين النسخ مخطوطات هذا الكتاب نسخة كتبت في حياة المؤلف سنة (ت535هـ) إلا أنها غير كاملة لهذا احتمال المحقق أن يكون المؤلف قد توفي في السنة نفسها او في السنة التي بعدها⁽⁸⁾.

(1) ينظر: الكفاية الكبرى في القراءات العشر: 25.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 25.

(3) ينظر: معجم الادباء، لياقوت الحموي: 2686/6، غاية النهاية: 291/2، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، لحاج خليفة: 1126/2، هدية العارفين، لاسماعيل البغدادي: 402/2.

(4) ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري: 93/3.

(5) ينظر: معجم الادباء: 2686/6.

(6) ينظر: غاية النهاية: 265-264/1.

(7) ينظر: معجم الادباء: 2686/6، معجم المؤلفين د. عمر رضا كحالة: 161/12، الاعلام،

للزركلي: 223/5.

(8) ينظر: شواذ القراءات: 8.

قد وصف المؤلف كتابه بقوله: ((هذا كتاب جمعته في بيان شواذ القرآن واختلاف المصاحف فيما صح عندي تلاوة وسماعًا وإجازة، وخرجته من كتاب اللوامح، وسوق العروس والكامل، والاقناع...))⁽¹⁾.

(6) كتاب الجمع و التوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري (٢٠٥هـ)، لأبي الحسن شريح بن محمد الرعيني الإشبيلي الأندلسي ولد: في ربيع الأول، سنة (451هـ)، تلا على: والده العلامة أبي عبد الله بكتابه (الكافي) في السبع، وحمل عنه علمًا كثيرًا، وأجاز له مروياته أبو محمد بن حزم الظاهري⁽²⁾، مقرئ إشبيلية وخطيبها محدث أديب مشهور يروى عن أبيه محمد وأبي عبد الله بن منظور، وأبي محمد بن حزم، وأبي محمد بن خزرج، وغيرهم⁽³⁾، توفي أبو الحسن سنة (٥٣٩هـ)⁽⁴⁾، ومن أهم مصنفاته نذكر منها: (الاختلاف بين الإمام يعقوب البصري والإمام نافع) و(الجمع والتوجيه في القراءات)⁽⁵⁾، وأيضًا كتاب الكافي في القراءات السبع⁽⁶⁾.

وقد عمد إلى تسمية كتابه بالجمع والتوجيه؛ لأنه يبحث في توجيه القراءات وتعليلها التي انفرد بها يعقوب الحضرمي، ولم يقرأ بها واحد من القراء السبعة المشهورين، وقد رتب المحقق هذا الكتاب على ثلاثة مباحث: الأول يتضمن قراءة يعقوب الحضرمي وحياته وثقافته، والثاني: يتناول حياة المؤلف وثقافته العلمية، أما المبحث الثالث: فيدرس فيه موضوعات الكتاب ومنهجه معتمدًا على الشواهد القرآنية ابتداء من سورة البقرة، وانتهاءً بسورة الناس، لما ورد فيها من وجوه القراءة التي انفرد بها يعقوب⁽⁷⁾.

وكان يعتمد على اللغة صرفًا ونحوًا وتفسيرًا ومعنى، وقال عنه محققه الدكتور غانم قدوري الحمد: ((وبعد فإن كتاب (الجمع والتوجيه) يقدم مثالًا حسنًا لتطبيق درس اللغوي على نصوص القرآن الكريم من أجل فهم معناها والكشف عن أسرارها))⁽⁸⁾.

(1) شواذ القراءات: 17- 18.

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي: 142/20.

(3) ينظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضببي: 318.

(4) ينظر: معرفة القراء على الطبقات والاعصار: 824/2.

(5) ينظر: الأعلام، للزركلي: 162/3.

(6) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، د. عبد الفتاح المصري الشافعي: 752/2.

(7) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، لأبي

الحسن شريح بن محمد الرعيني الإشبيلي: 19-18.

(8) المصدر نفسه: 19-20.

(7) كتاب الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن البادش، ولد ابن بادش أحمد بن علي بن خلف في مدينة غرناطة سنة (444هـ) وتوفي سنة (540هـ) (1).

ويعد كتاب الإقناع كما وصفه محققه الدكتور عبد المجيد قطامش كتاباً محكم التأليف، مرتب الأبواب، غزير المادة، فيه تراجم القراء السبعة ورواتهم الأربعة عشر وأسانيدهم جميعاً (2).

ويبدأ الكتاب بذكر الآيات القرآنية من سورة الفاتحة إلى سورة الناس مع الأبواب والفصول منها: الإدغام، والإمالة، وغيرها، وهذه الأبواب بعد فرش الحروف، سماه الإقناع؛ لأنه يحتوي شرحاً وافياً لكل مسألة، وبراعة فائقة في رد المسائل إلى أصولها من نحو وغيره من اللغة ومن مصنفاته أيضاً باب التكبير الذي ذكره في كتاب الإقناع (3).

(8) كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي، لأبي محمد عبدالله بن علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط البغدادي، ولد سنة (464هـ) في بغداد، وتوفي سنة (541هـ) (4).

كان عالماً بالقراءات واللغة والنحو من كتبه المبهج، والاختيار في اختلاف العشرة أئمة الأمصار، في دمشق والروضة، والإيجاز، والتبصرة، وكلها في القراءات (5).

أما منهجه في كتابه المبهج الذي قسمه على ثلاثة أقسام كبرى: القسم الأول ذكر فيه الأسانيد من الأئمة الاثني عشر، وأصول القراءات من إدغام وإمالة ووقف وغيرها، وفرش الحروف، أما القسم الثاني فذكر فيه أقوال أهل اللغة كسيبويه والأخفش والفراء وكذلك أقوال علماء القراءة ومنهم عبد القاهر العباسي وشيخه أبو منصور محمد بن أحمد الخياط (ت499هـ)، وأبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله النحوي (ت494هـ)، وخصص القسم الثالث لفرش الحروف فذكر الحروف المختلف عليها في كل سورة من القرآن الكريم، وذكر مع كل حرف قراءته، ناسباً كل قراءة إلى صاحبها (6).

(9) وكتاب الكفاية في القراءات الست، للإمام أبي محمد عبد الله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط الاستاذ المقرئ النحوي البارع الكامل الصالح الثقة، شيخ

(1) ينظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: 194.

(2) ينظر: الإقناع في القراءات السبع: 9/1-30.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 9/1-30.

(4) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: 1/388-389.

(5) ينظر: الاعلام: 4/105.

(6) ينظر: المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف و اليزيدي، لسبط الخياط البغدادي: 1/1-8.

الاقراء ببغداد في عصره، عُرف بسبط الخياط ؛ نسبةً إلى جده لأمه أبي منصور الخياط، وهو أحد شيوخه ولد يوم الثلاثاء الموافق السابع والعشرون من شعبان، سنة(ت464هـ)وتوفي سنة(ت521هـ)⁽¹⁾.

وكتاب الكفاية في القراءات الست كتابٌ نفيس، من الكتب الأصيلّة في علم القراءات، اقتصر فيه مؤلفه على ست قراءات هي قراءة ابن كثير، ونافع، وعاصم، والكسائي، وأبي عمرو، وخلف في اختياره؛ لأنّه أراد أن يجمع فيه القراءات التي رواها وقرأ بها الشيخ أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر الحريري المعروف بابن الطّبري(ت531هـ)،وقد نصّ على ذلك في مقدمة الكتاب إذ قال:((وبعد فأنا جامع في هذا الكتاب الروايات التي رواها وقرأ بها الشيخ الثقة أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر الحريري بعد ما شاهدتُ خطوط الشيوخ له بها، وأضفتُ إليها إسنادي عن شيوخي الذين قرأتُ عليهم هذه الروايات))⁽²⁾، ولا خلاف في أنّ اسم الكتاب(الكفاية)وإنّه من تأليف الإمام أبي محمد سبط الخياط، وأحياناً يُسمى:(الكفاية في القراءات الست)وهذا هو العنوان المثبت على غلاف المخطوط، وسماه بهذا الاسم الإمام ابن الجزري في بعض المواضع⁽³⁾.

أمّا منهجه في كتابه فقد استعمل كلمة(الروايات)للتعبير عن(القراءات)في بعض المواضع، وخصص فصلاً في شرح الروايات ذكر فيه القراءات الست وأسماء الرواة والطريق عنهم حسبما قرأ به الشيخ هبة الله الحريري(ابن الطبري)، بعد ذلك اتبع باب الأسانيد، قسم الكتاب إلى أصول وفرش كعادة أكثر المؤلفين في القراءات، وحاوله استدراك ما سقط من أسانيد كتاب الكفاية في القراءات الست وحاول أيضاً اكمال السقط الواقع في أبواب الأصول⁽⁴⁾.

(10)المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، للإمام المقرئ أبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري المقرئ، الموجود الأُوحد، شيخ القراء، ولد: في ربيع الآخر، سنة اثنتين وستين وأربع مائة، مصنف كتاب واحد فقط هو(المصباح الزاهر في العشرة البواهر)⁽⁵⁾، وتوفّي ثاني عشر ذي الحجة سنة(ت550هـ)⁽⁶⁾.

(1) ينظر: غاية النهاية:1/388-389.

(2) الكفاية في القراءات الست:9-11 .

(3) ينظر: الكفاية في القراءات الست، لسبط الخياط:111،النشر في القراءات العشر:1/101.

(4) ينظر: الكفاية في القراءات الست:111.

(5) ينظر: سير أعلام النبلاء:20/289.

(6) ينظر: النشر في القراءات:1/90.

منهج المؤلف في كتابه: قسم الكتاب على فصلين يتضمن الفصل الأول: مبحثين فصل فيهما عصره وحياته ونسبه وشيوخه وتلامذته ومكانته العلمية، أما الفصل الثاني: فتضمن دراسة كتاب المصباح وفيه خمسة مباحث يتحدث فيها عن موضوعه ومنهجه، وقد وضح المؤلف سبب تسمية كتابه بالمصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر؛ لأنه أراد تنوير المتعلمين وإضاءة وإفادتهم وتسهيل دراستهم مع روايتهم للقراء العشر وأسانيدهم، و الشهرزوي كغيره من القراء في عرضه للأصول كالإدغام والإظهار وغير ذلك، وذكر اختلاف القراء في فرش الحروف ابتداءً بالفاتحة حتى آخر سورة الناس⁽¹⁾.

(11) كتاب تحصيل الهمزتين الواردتين في كتاب الله تعالى من كلمة أو كلمتين وإثبات معدود هما مُتَفَقَتَيْنِ أو مُخْتَلَفَتَيْنِ مرسوماً باسم، أبي عمر بن العلاء مع قيامه بسهام القراء لمن علم لهم ألف سهم في الأداء، للإمام أبي الأصبع الإشبيلي المعروف بابن الطحان المتوفى بعد سنة (560هـ)، وهو عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة أبو حميد وأبو الأصبع السماطي الإشبيلي المعروف في بلده بابن الطحان أستاذ كبير وإمام محقق بارع مجود ثقة، ولد سنة ثمان وتسعين وأربعمائة⁽²⁾، وأخذ القراءات ببلده عن أبي العباس بن عيسون، وشريح بن محمد، وغيرهم⁽³⁾.

اختلفت المصادر في نقل سنة الوفاة فبعض المصادر تقول إن وفاته كانت بعد سنة (559هـ)⁽⁴⁾، وقيل: بعد سنة (560هـ)⁽⁵⁾، وقيل: في حدود سنة (560هـ)، وقيل سنة (561هـ)⁽⁶⁾.

ويعرض كتاب تحصيل الهمزتين للهمزتين إذا التقتا في كلمة، أو كلمتين، ويبين أحكامها في التحقيق والتخفيف، والإبدال والحذف؛ بحسب ضربها، وحالات ورودها، ويفصل مذهب أبي عمرو بن العلاء فيهما؛ في قراءته، وقد صنف في هذا الموضوع غير واحد من العلماء قديماً إلا أن الجديد في هذا الكتاب؛ هو أن مُصنّفه أفرد هذا الموضوع (بشكل مستقل) أنه غني بحصر الموضوعات التي جاءت فيها الهمزتان في القرآن الكريم مجتمعتين في كلمة أو كلمتين، غني بها بمذهب أبي عمرو بن العلاء في هاتين الهمزتين في قراءته؛ وهي ثالث القراءات السبعة في تصنيف ابن مجاهد التي أجمع الأئمة من هذه الأمة على تلقّيها بالقبول؛ من حيث

(1) ينظر: المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: 40/5.

(2) ينظر: غاية النهاية: 395/1.

(3) ينظر: نفع الطيب من غصن الاندلس الرطيب، لسان الدين بن الخطيب: 634/2.

(4) ينظر: معجم المؤلفين، د. عمر رضا كحالة: 255/5.

(5) ينظر: غاية النهاية: 395/1.

(6) ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين الذهبي: 263/12.

كانت متواترة عن النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) وموافقة لوجه من وجوه العربية، وموافقة للرسم العثماني، وهو مذهب ينزع الى التخفيف والتسهيل، ولأنه ينبغي لقارئ القرآن الذي يجود القراءة، ويحقق لفظ التلاوة أن يعرف أحكام هاتين الهمزتين؛ في كتاب الله تعالى⁽¹⁾.

(12) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء الكرمانى (ت 563هـ) وهو محمد بن أبي المحاسن بن أبي الفتح الكرمانى (أبو العلاء)⁽²⁾، اشتمل الكتاب على ظواهر لغوية منها: الاشتقاق، والترادف، وغيرها، وظواهر صوتية وصرفية منها: المماثلة، والمخالفة وغيرها، ونحوية مثل: المبتدأ والخبر وغيرهما، وسمّاه بمفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني؛ لأنه بمثابة المفتاح لما استُغلق من صعوبة في القراءة ومعناها ومغنية إغناءً كبيراً في القراءات ومعانيها بعكس بقية القراء الذين لم يأتوا بمثل ما جاء به الكرمانى، فهو يعرض للقراءة المختلف فيها ثم يستشهد لهذه القراءة أو تلك بأية كريمة أخرى تقوي ما ذهب إليه من عرض للآية الأولى⁽³⁾.

أمّا منهجية صاحب الكتاب، إذا كان يقوم بذكر الآية القرآنية المختلف في قراءتها ثم يقوم بذكر وجوه القراءات فيها ويستشهد بهذا القراءات بآيات قرآنية أخرى أو حديث نبوي شريف وقد وجدت في بعض القراءات يستشهد في بعض أقول الشعراء لثبات تلك العلة، وفي بعض الأحيان يستشهد بقول بعض المفسرين أمثال ابن عباس ومقاتل، أو أقوال أهل المعاني أمثال الزجاج والأخفش وكانت آراء أهل اللغة واضحة في توضيح بعض القراءات أمثال الخليل وسيبويه، وكذلك كان ينسب بعض القراءات إلى بعض القبائل العربية مثل قيس وتميم وأهل الحجاز، وبعض الأحيان كان يكتفي بقول أنها لغة⁽⁴⁾.

(13) الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبدالله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي المعروف بابن أبي مريم المتوفي بعد (ت 565هـ)⁽⁵⁾، أشار له القفطي فقال: ((أنه فارس في اللغة والنحو، وواحد شيراز في الإثبات للنحو، الذي تُشدُّ إليه الرحال من العالم ويضاف إلى ذلك أنه كان يخطب في كل جمعة خطبة لا يُعيدها))⁽⁶⁾.

(1) ينظر: تحصيل الهمزتين: 18/14.

(2) ينظر: معجم المؤلفين: 173/11.

(3) ينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 17-19.

(4) ينظر: مفاتيح الأغاني: 17-22.

(5) ينظر: معجم الأدباء إرشاد الأريب الى معرفة الأديب: 2749/6، معجم البلدان: 261/4،

الأعلام: 27-26/8.

(6) إنباه الرواة، جمال الدين القفطي: 344/3.

اتسم هذا الكتاب بالإيجاز في القول مع وضوح المراد وهو ما أكده المؤلف في مقدمة كتابه فقال: ((وسميته كتاب الموضح، ألا أني أوجزت فيه المقالة، وتجنبت الإطالة))⁽¹⁾، ويعدّ هذا الكتاب شاملاً للغة كلها، مستعملاً كتاب سيبويه (180هـ)، ومعاني القرآن للفراء (ت207هـ)، ومعاني القرآن للأخفش الأوسط (ت210هـ)، والمسائل العضديات، والحجة لأبي علي الفارسي (ت337هـ)، والمثال حول استعمال المؤلف للغة ما ذكره عن سيبويه في كتابه عند حديثه عن الهمز فقال: ((ومذهب سيبويه أن تبقى همزة الوصل ولا تحذفها؛ لأن لام التعريف، وإن تحركت بحركة الهمز المحذوفة فهي في نية السكون؛ لأن الهمزة في نية الوجود فتقول: الحمزُ أُولى))⁽²⁾، وقد فصل الشيرازي، كتابه الموضح إلى عشرة فصول، ووجوه القراءات للقراء الثمانية ابتداءً من سورة الفاتحة وانتهاءً بسورة الناس، وقد ذكر في هذه الفصول مجموعة من الأمور منها: الإمالة، والإدغام، ومخارج الحروف وصفاتها⁽³⁾.

(14) غاية الاختصار في القراءات العشرة أئمة الأمصار، الإمام المقرئ الحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني العطار (569هـ)، ولد فجر يوم السبت في الرابع عشر من شهر ذي الحجة عام ثمان وثمانين وأربع مئة للهجرة⁽⁴⁾، أثنى عليه علماء عصره ومن جاء بعدهم، وأحصوا سجايه وبينوا مكانته العلمية فمن ذلك: ما قاله ابن القفطي: ((كان إماماً في النحو واللغة وعلوم القرآن والحديث والأدب والزهد حسن الطريقة والتمسك بالسنن))⁽⁵⁾.

وذكر العطار في كتابه هذا غاية الاختصار اختلاف القراء العشرة، واقتصر على الأشهر من الطرق والروايات عنهم، وابتدأ بمقدمة فصل فيها منهجه، والغاية من تأليفه لهذا الكتاب، وذكر أسماء القراء العشرة وكناهم وأنسابهم وأسانيدهم وأصول قراءاتهم، وما يدخل في معناها، ثم ذكر اختلاف القراء في السور القرآنية على ترتبها، وكانت هذه الأصول في عشرة أبواب منها الباب الأول: في الإدغام والإظهار، الباب الثاني: في الهمز وتركه والباب الثالث: في المد والقصر، والباب الرابع: في السكت، وهكذا⁽⁶⁾.

(1) الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها: 104/1.

(2) الكتاب في وجوه القراءات وعللها: 171/1-190-199.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 151/1-210.

(4) ينظر: معجم الأدباء: 825/2، سير أعلام النبلاء: 40/21، بغية الوعاة: 494/1-495، غاية

النهاية في طبقات: 204/1.

(5) بغية الوعاة: 494/1.

(6) ينظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء الهمداني: 6/1.

الفصل الأول

المستوى الصوتي في كُتب قراءات القرن السادس

الهجري

المبحث الأول

ما قرئ بالإدغام في كُتب قراءات القرن السادس الهجري .

المبحث الثاني

ما قرئ بالإمالة في كُتب قراءات القرن السادس الهجري .

المبحث الثالث:

ما قرئ بتخفيف الهمزة وتحقيقها في كُتب قراءات القرن
السادس الهجري .

المبحث الأول

ما قرئ بالإدغام في كتب قراءات القرن السادس
الهجري

الإدغام لغة:

أوردت كتب المعجمات معانٍ عدة للإدغام، ومن معانيها هو الإدخال فقد جاء في العين أنّ ((الدغمة: اسم من ادغامك حرفاً في حرفٍ، وأدغمت الفرس اللجام، أدخلته فيه))⁽¹⁾، وجاء في اللسان أنّ ((الإدغام: إدخال حرف في حرف يقال: أدخلت الحرف وأدغمته، والإدغام: إدخال اللجام في أفواه الدواب))⁽²⁾.

الإدغام اصطلاحاً:

أمّا في الاصطلاح فنجدّه عند سيبويه الذي عرفه بقوله: ((الإدغام يدخل فيه الأول في الآخر، والآخر على حاله، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضوع واحدٍ، نحو: قد تركتك))⁽³⁾، وبمعنى آخر هو: رفعك اللسان بالحرفين رفعةً واحدةً، ووضعك إياه بهما موضعاً واحداً⁽⁴⁾، وقد أشار ابن يعيش (ت643هـ) إلى هذا المعنى فقال: هو أنّ تصل حرفاً ساكناً بحرف متحرك مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصبحان لشدة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدةً شديدةً فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على الحقيقة التداخل والإدغام⁽⁵⁾.

أمّا الإدغام عند علماء الأصوات اللغوية المحدثين فهو ما يترتب عن تجاوز صوتين لغويين متجانسين أو متقاربين، فيتأثر الأول بالثاني، وهو ما يسمى بـ (التأثير الرجعي)، وهذا النوع كثير في اللغة العربية، وقد يتأثر الثاني بالأول، وهو ما يسمى بـ (التأثير التقدمي)، وهو قليل في اللغة العربية الخ⁽⁶⁾.

وقد نسب الدكتور عبد الصبور شاهين ظاهرة الإدغام إلى قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها بقوله: ((الإدغام ظاهرة لهجيه اختصت بها قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها، وهم تميم و ما جاورها، ولكنها ظاهرة راقية تهدف إلى التخفيف

(1) كتاب العين: 395/4.

(2) لسان العرب: 203 / 12، (مادة دغم).

(3) الكتاب: 104/4 .

(4) ينظر: الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي: 403، شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى: 756/2.

(5) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 121/10.

(6) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 108-109، والصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل: 56-57.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

من بعض القيود النطقية بتحقيق الانسجام بين الأصوات المتقاربة⁽¹⁾، وأطلق الدكتور إبراهيم أنيس على ظاهرة الإدغام مصطلح (المماثلة)؛ وذلك لتأثر الأصوات بعضها ببعض حين تتجاوز بشرط أن تكون متشابهة في المخرج، أو الصفة، أو كليهما كأن يكونا متماثلين، أو متجانسين، أو متقاربين⁽²⁾.

الإدغام عند علماء القراءات:

عرّف بعض علماء القراءات الإدغام بأنه: ((اللفظ بحرفين حرفًا كالثاني مشددًا))⁽³⁾. ووضحه مكي بن أبي طالب (473هـ) قائلاً: ((هو إدخال حرف ساكن بحرف متحرك يماثله فيلفظان لفظة واحدة))⁽⁴⁾، وهذان التعريفان مشتملان على عمليات الحذف والقلب والإدغام، فاللفظ بحرفين كالثاني يقتضي ضرورة حذف الحركة عند وجودها، ثم قلب الأول من جنس الثاني، وإلا فلن يكون الصوت مشددًا⁽⁵⁾.

أنواع الإدغام

ينقسم الإدغام في اللغة على قسمين:

أولاً: الإدغام الكبير: ((وهو ما كان الأول من الحرفين فيه متحركًا، سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين، وسمي كبيرًا لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل لما فيه من الصعوبة، وقيل لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين))⁽⁶⁾، أو هو الإدغام: ((الواقع بين متماثلين تفصل بينهما الحركة، مثل: (مَدَد - مَدَّ) وطبيعي أنّ هذا لم يتم إلا بعد حذف حركة الحرف الأول من المتماثلين؛ إذ يعتذر الإدغام مع وجود الحركة العازلة))⁽⁷⁾.

ثانيًا: الإدغام الصغير: وهو ما كان الحرف المدغم منه ساكنًا، وينقسم على ثلاثة أحكام: واجب، وممتنع، وجائز⁽⁸⁾، والذي تُعنى به كُتُبُ اللغة والقراءات عادة هو

(1) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي- أبو عمرو بن العلاء، د. عبد الصبور شاهين: 72.

(2) ينظر: في اللهجات العربية: 70.

(3) النشر في القراءات العشر: 1/ 274.

(4) الكشف عن وجوه القراءات وعللها: 1/ 143.

(5) ينظر: أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي، د. عبد الصبور شاهين: 127.

(6) النشر في القراءات العشر: 275.

(7) المحيط في الأصوات العربية ونحوها وصرفها، د. محمد الأنطاكي: 132.

(8) ينظر: اتحاف الفضلاء: للدمياطي: 1/ 39.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري

الإدغام الجائز⁽¹⁾، وذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن في هذا القسم من الإدغام: ((يتحقق مجاورة الصوتين المتجانسين أو المتقاربين إذ لا فاصل بينهما))⁽²⁾، وعرف الدكتور عبد العزيز الصيغ بأنه: ((انسجام بين صوتين، يكون في كلمة واحدة أو في كلمتين اثنتين، وهو يحدث في الكلام كثيراً؛ لأن الإنسان في كلامه يميل إلى التخفيف، ولذا تنحو الأصوات المتقاربة في المخرج أو في الصفة إلى التوحيد في صفة واحدة أو في مخرج واحد يميل أحدهما على الآخر، والإدغام الأصغر هو ما يعرف بالمماثلة أو ظاهرة المناسبة الصوتية))⁽³⁾.

وسيكون دراستنا للأمثلة التي ورد فيها التعليل بالإدغام في كتب قراءات القرن السادس الهجري على وفق هذا الإدغام الكبير والصغير ينقسم على ثلاثة أقسام:

المطلب الأول: إدغام المتقاربين: ((ونعني بهما ما تقاربا في المخرج أو في صفة تقوم مقامه))⁽⁴⁾.

(1) ومن أمثلة هذا الإدغام في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري، قوله تعالى:
﴿فَرِيقًا مِّنْكُمْ مِّن دِيرِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: 85]، قرأ عاصمٌ، وحمزةٌ،
وَأَلْكَسَائِيٌّ وخلف (تَظَاهَرُونَ) بتخفيف الظاء، وقرأ الباقون بالتشديد وكلاهما مع إثبات الألف⁽⁵⁾.

وقد علل ابن أبي مريم قراءة التشديد بقوله: ((وقرأ الباقون (تَظَاهَرُونَ) والأصل: تَنَظَّاهَرُونَ،...، فأدغموا التاء الثانية في الظاء للمقاربة التي بينهما كراهة ما كرهه الآخرون من اجتماع المثلين والمقارب، فخفف هؤلاء بالإدغام ما خفف أولئك بالحدف))⁽⁶⁾، فالإدغام هنا هو ادغام متقاربين في المخرج دون الصفة.

وقد ذكرت قراءة الادغام في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁷⁾، فحجة مَنْ قرأ: (تَظَاهَرُونَ) بتشديد الظاء، أنهم أرادوا

(1) ينظر: لغة قريش، د. مختار الغوث: 74.

(2) الأصوات اللغوية: 116.

(3) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: 243.

(4) شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي: ٢٥٠/٣.

(5) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان، لابي الحسن طاهر عبد المنعم الحلبي: 255/1، البذور

الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، الشيخ سراج الدين عمر بن الدين

الانصاري: 154/1، خلاصة النظر في القراءات العشر، د. عبد الرحمن يوسف: 34.

(6) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 288-٢٨٧/1.

(7) ينظر: تلخيص العبارات: ٦٧، التجريد لبغية المرید في القراءات السبع: ١٩٠، المبهج في

القراءات الثمان: ٣٧٣، الكفاية الكبرى في القراءات العشر: ١١٩.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

(تَظَاهِرُونَ) فادغموا التاء الثانية في الظاء لقرب المخرجين بعد تسكينها⁽¹⁾، وعلق السمين الحلبي: ((تَظَاهِرُونَ بتشديد الظاء، والأصل: تَتَظَاهِرُونَ فأدغم لُقْرِبِ التاء من الظاء))⁽²⁾.

وأشار بعضهم إلى أنّ هذه النوع من الإدغام يطلق عليه بالإدغام المتماثل وذلك بأنّ تدغم التاء الثانية في الظاء لقربها من مخرجها وهذا ما ورد في قراءة أهل البصرة فيقولون (تَظَاهِرُونَ) بتشديد (الظاء) وهو أن يتأثر الصوت الأول وهو التاء بالصوت الثاني وهو الظاء فيقلب إليه ويدغم فيه، وهذا التماثل أدى إلى الانسجام بين الصوتين وعلى هذا فالقراءتان ثابتتان بالتواتر⁽³⁾.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس: أنّ الادغام هنا له ما يبرره من الناحية الصوتية، إذ إنّ عند قراءة اللفظة يكون هناك تحول في التاء فصارت ذالاً ؛ لأنّ الصوت الثاني أي: الظاء مجهور ، ثم سمح للهواء معها بالمرور فصارت رخوة ، ثم انتقل مخرجها إلى الأصوات اللثوية ، وبهذا صارت ذالاً ، ولا فرق بين الذال والظاء ، إلا في أصوات الثاني من أصوات الإطباق⁽⁴⁾.

وترى الباحثة أن قراءة الادغام أرجح من قراءة التخفيف وهو ما أثبتته علم الأصوات الحديث ؛ وذلك عن طريق كتب الأصوات مثل الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس.

(1) ومن أمثلة ادغام المتقابلين أيضاً قوله تعالى:

﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: 90]، قرأ يعقوب بتخفيف الذال بعد سكون العين، والباقون بفتح العين وتشديد الذال في لفظة (مُعَذِّرُونَ)⁽⁵⁾، قال أبو الحسن الرّعيني: ((يقال أعذر الرجل إذا جاء بعذر واضح، واعتذر إذا جاء بعذر وإن لم يلح (المراد) بالآية على اختلاف في معناها: أنّهم جاءوا بعذر لائح، كقوله تعالى: بعدُ) وقعد الذين كذبوا الله ورسوله) أي: قعدوا عن الجهاد ولم يعتذروا، فدلّ على أنّ الأولين على غير صفتهم، فالمُعَذِّرُونَ على هذا التأويل أخصُّ بهذا الموضع من

(1) ينظر: الحجة في علل القراءات: 524/1، معاني القرآن وإعرابه، لأبي محمد احمد البغدادي: 166 /1، الكشف عن وجوه القراءات وعللها: 251/1.

(2) الدر المصون: 478/1-479.

(3) ينظر: حجة القراءات، لابن زنجية: 104، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي: 148.

(4) ينظر: الأصوات اللغوية: 120.

(5) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان، لابن غلبون الحلبي: 359/1، البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة: 389/1، خلاصة النظر في توجيه القراءات العشر: 444-445.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

المعتذرين الذي يُحمل معنى قراءة التشديد عليه، على إدغام التاء في الذال، بعد إلقاء حركتها على العين، وإنما حملت على ذلك دون أن تحمل على (فَعَلٌ) لأنه يقال: عذر الرجل في الأمر إذا لم يُبالغ فيه ولم يحكمه، فالأولى على ما قدّمنا في الآية أن يُحمل التشديد على أنه المعتذرون⁽¹⁾.

وبيّن أبو العلاء الكرمانى علة القراءة تشديد الذال في (المعذّرون) على أنها نزلت في الاغنياء الذين لا عذر لهم في قعودهم عن الجهاد، فهم المقصرون وأصل الكلمة (المعتذرون) فأدغمت التاء في الذال؛ لأن (المُعْتَذِرُ) الذي يتعذر ولا عُدْر له⁽²⁾، وللمعنى نفسه ذهب ابن أبي مريم فقال: ((وقرأ الباقون (المعذّرون) بفتح العين وتشديد الذال والوجه أن الأصل المعتذرون؛ فنقلت فتحة التاء الى العين فأدغمت التاء في الذال فبقي (المعذّرون))⁽³⁾.

وذكرت قراءة التخفيف والتشديد في بعض كتب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽⁴⁾.

وهذه التعليقات هي نفسها التي قام بها علماء اللغة والنحويون إذ قالوا إن قراءة فتح العين وتشديد الذال في (المعذّرون) وهي قراءة الجمهور وأصلها: (المعتذرون) من اعتذر على وزن (افتعل) فأدغمت التاء في الذال، ونقلت حركتها إلى العين، فذهبت ألف الوصل⁽⁵⁾.

ويرى بعض الباحثين المحدثين أنه إذا أردنا إدغام صوت (التاء) بصوت (الذال) لا بدّ أولاً من أسقاط صوت اللين الفاصل بينهما ليتم تجاور الصوتين، ثم تنتقل (التاء) بمخرجها إلى مخرج الأصوات اللثوية، مع سماح للهواء بالمرور حين النطق بها؛ لتصبح رخوة كالذال، وبذلك تتم المماثلة بين التاء والذال؛ لتدغم الأولى في الثانية⁽⁶⁾.

(1) الجمع والتوجيه: ٥٠.

(2) ينظر: مفاتيح الاغاني في القراءات والمعاني: ١٩٩.

(3) الموضح في وجوه القراءات: 600/2.

(4) ينظر: المبهج في القراءات للثمان: ٥٣٢، الكفاية الكبرى في القراءات العشر: ١٨٤.

(5) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: 363/2، البحر المحيط: 86/5، الجدول في إعراب القرآن

وصرفه، د. محمود الصافي: 7/6.

(6) ينظر: الأصوات اللغوية: 122، القضايا الصوتية في كتب إعراب القرآن و معانيه، هدى

بابكر ابراهيم: 198.

المطلب الثاني: إدغام المتجانسين: ((هما الحرفان اللذان اتفقا مخرجًا واختلفا صفة))⁽¹⁾.

(1) ومن أمثلة هذا النوع من الإدغام أيضًا قوله تعالى: ﴿بَيَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: 81]، قرأ أبو عمرو، وحمزة بإسكان التاء و إدغامها في الطاء، وقرأ الباقلون: بفتح التاء وإظهارها عند الطاء⁽²⁾، وقال ابن أبي مريم في توجيهه علة قراءة الإدغام في هذا الموضع: ((أن أصله (بَيَّتْ) فأسكن التاء ثم إدغم التاء في الطاء ؛ لتقارب مخرجي التاء والطاء ويُحسِنُ الإدغام إن الطاء لَمَّا فيها من الإدغام أقوى صوتًا من التاء، والتاء أضعف صوتًا منها، فحُسن إدغام الأنقص صوتًا في الأزيد صوتًا، ويجوز أن يكون من بَيَّى يُبَيِّي إذا قصد،...، فألحقت به تاء التأنيث فصارت بَيَّتْ، ثم أدغم التاء وهي ساكنة في الطاء على ما سبق))⁽³⁾، وبمّا أن صوتي (التاء) و (الطاء) يتحدان في المخرج⁽⁴⁾.

وقد ذكرت قراءة الإدغام هذه في كُتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون أن يذكروا العلة فيها⁽⁵⁾.

فحجة مَنْ قرأ بالإدغام بإزالة الحركة عن التاء وإدغامها في الطاء ، ذلك أن التاء والطاء والذال من حيز واحد، لما كانت من مخرج واحد حُسن فيها الإدغام فالتقارب الذي بينهما يجريهما مجرى المثليين، وقوى ذلك أنك تنقل التاء بالإدغام إلى حرف قوي، أقوى من التاء بكثير، ففي الإدغام زيادة قوة في الدغم وذلك ممّا يُحسِن جواز الإدغام ويقويه⁽⁶⁾، وذكر الفراء أن النصب هو الأولى في (التاء)؛ لأنها على جهة فَعَل، وقد جزمها حمزة فقرأ قلت (بَيَّتْ طَائِفَةٌ) لكثرة الحركات فيها، فلما سكنت التاء ادغمت في الطاء⁽⁷⁾، وقد جاز الإدغام هنا؛ لأنَّ التاء والطاء مِنْ مَخْرَجٍ واحدٍ⁽⁸⁾.

(2) وكذلك ورد مثل هذا النوع من الإدغام في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: 35]، قرأ ابن كثير ونافع و ابن عامر (يَهْدِي) بفتح الياء والهاء وتشديد الدال،

(1) غاية المرید في علم التجويد، د. عطية قابل نصر: ١٧٦.

(2) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع، للداني: 477، البدور الزاهرة: 275/1.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٤٢٢-٤٢٣.

(4) ينظر: الكتاب: 433/4، والأصوات اللغوية: 50.

(5) ينظر: ارشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي: ٢٠٠، الإقناع في القراءات السبع: ٦٣١، الكفاية في القراءات الست: ٧٩.

(6) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: 375/2، جامع البيان القراءات السبع: 477.

(7) ينظر: معاني القرآن: 279/1.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 82/2.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتب قراءات القرن السادس الهجري

وقرأ عاصم ويعقوب، بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال⁽¹⁾، وذكر الكرمانى علة القراءة بالتشديد في هذا الموضع فقال: ((وأصلها: (يَهْدِي) فأدغمت التاء في الدال، فمن فتح الهاء القى عليه حركة التاء المدغم، ومن كسر الهاء؛ فلأنها كانت ساكنة واجتمعت مع الحرف المدغم الساكن فحرك الهاء بالكسر لالتقاء الساكنين))⁽²⁾، وتابعه على هذا الرأي ابن أبي مريم في توجيهه علة هذه القراءة في لفظة (لا يَهْدِي)، بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال، فقال إنَّ الوجه في ذلك: ((إنَّ أصله يهتدي، فأرادوا إدغام التاء في الدال لمقاربتها لها من جهة أنهما من حيز واحد في المخرج، فأسكنوا التاء فأدغموها في الدال فبقي يَهْدِي بسكون الهاء وتشديد الدال، فالتقى ساكنان الهاء والتاء الساكنة المدغمة في الدال فحُرك الهاء بالكسر لالتقاء الساكنين فبقي (يَهْدِي))⁽³⁾.

ونلاحظ هنا أن أبا العلاء الكرمانى وابن أبي مريم قد عبرا عن التجانس بين حرفي (التاء) و(الطاء) بالمقاربة رغم أنهما قد ذكرا أن هذين الحرفين هما من حيز واحد في المخرج؛ ومن اطلاع الباحثة وجدت أن العالمين يستخدمان (مصطلح المقاربة) ويقصدون به المجانسة؛ لأنهما كانا يعلمان أن هذين الحرفين متحدان في المخرج وقد ذكر ذلك سيبويه⁽⁴⁾، ((وَمَنْ قرأ (يَهْدِي) بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، والعلة من ذلك أن أصله يهتدي على ما سبق، فنقلوا حركة التاء إلى الهاء، وإدغموا التاء في الدال، فبقي يَهْدِي بفتح الهاء، وإنما فعلوا ذلك؛ لأنهم ينقلون حركة الحرف الذي يُراد إدغامه إلى ما قبله إن كان ساكناً، وقرأ أبو عمرو (يَهْدِي) بفتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال، وكذلك روى عن نافع،...، والعلة في إسكان الهاء أن الأصل: يهتدي على ما سبق، فأسكنوا التاء إرادة الإدغام، فأدغمت التاء في الدال، فتركت الهاء على حالها من السكون، ولم تحرك، وفي ذلك جمع بين ساكنين، إلا أنه لما كان الثاني مدغماً، وكان يرتفع اللسان عنه مع المدغم فيه ارتفاعه واحدة، صار في حكم المتحرك))⁽⁵⁾.

وذكرت قراءة الإدغام في بعض كُتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون ذكر العلة في ذلك⁽⁶⁾.

(1) ينظر: الحجة في علل القراءات، لأبي علي الفارسي: 191/3، الكشف عن وجوه القراءات،: 518، التهذيب في التفسير: 3265/5.

(2) ينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 206-207.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٦٢٣/٣-٦٢٤.

(4) ينظر: الكتاب: 433/4.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٦٢٣/٣-٦٢٤.

(6) ينظر: تلخيص العبارات بلطيف الإشارات: 101، والتجريد لبغية المرید: 236.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتب قراءات القرن السادس الهجري

وللغويين والنحويين آراء تعضد ما ذهب إليه علماء القراءات في القرن السادس الهجري فذكروا أن حجة مَنْ قرأ (يَهْدِي) مفتوحة الياء والهاء مشددة الدال هي أن أصل القراءة (يَهْتَدِي) ثم ادغم التاء في الدال، بعد إلقاء حركتها على الهاء ففتحها، وحجة من شدد الدال أنه على (اهتدى يهتدي) وفي هذه القراءة مبالغة في ذم الكفر⁽¹⁾.

المطلب الثالث: إدغام المتماثلين: ((هو ما انفقا صفةً ومخرجًا، كالباءين والذالين واللامين، ونحو ذلك))⁽²⁾.

(1) ومن أمثلة هذا النوع من الإدغام في كُتب قراءات القرن السادس الهجري قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: 72] أدغم أبو عمرو، ويعقوب اللام في اللام في (جَعَلَ لَكُمْ)، وقرأ الباقرن بالإظهار فيهن⁽³⁾.

وقد انفرد ابن أبي مريم في ذكر علة الإدغام في هذا الموضع من الآية المباركة فقال: إن ((لما اجتمع حرفان مثلان ادغم أحدهما في الآخر، وإن كانا من كلمتين، وقرأ الباقرن عن يعقوب بالإظهار فيهن، والوجه أنه هو الأصل؛ لأن الإدغام إعلالٌ، والأصل الصحة))⁽⁴⁾، ولم تذكر كتب قراءات القرن السادس الهجري الأخرى هذه القراءة وانفرد بذكرها ابن أبي مريم فقط.

وقد ذكرت هذه العلة في كتب النحويين ومنهم الزجاج الذي قال في مثل هذا الموضع: إن ((من إدغم فلا اجتماع حرفين من جنس واحد وكثرة الحركات))⁽⁵⁾.

(2) ومن أمثلة هذا النوع من الإدغام أيضًا قوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: 20]، قرأ أبو عمرو، ويعقوب بأدغم الباء في الباء، بخلاف الباقرين⁽⁶⁾، قال أبو الحسن الرعيني إنَّ علة الإدغام في الآية الكريمة أن الإدغام ((في مثل هذا حسنٌ، وذلك أنَّهما مثلان، ويتقلُّ على اللسان ترديد الحرف، حتى شبههُ بعض النحويين بمشي المُقيد لثقله))⁽⁷⁾، ((ثم بين أنه إذا كان الإدغام حسن في قوله تعالى:

(1) ينظر: الحجة في علل القراءات: 192/3، التهذيب في التفسير: 3265/5، معجم القراءات: 544/3.

(2) الإتقان في علوم القرآن: 600/2.

(3) ينظر: البحر المحيط: 237/1، البدور الزاهرة: 131/1، أتحاف الفضلاء، لشهاب الدين الدميّطي: 172، معجم القراءات: 63/1.

(4) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1/2، 7.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 99/1.

(6) ينظر: البدور الزاهرة: 130/1، أتحاف الفضلاء: 172، معجم القراءات: 60/1.

(7) الجمع والتوجيه: 34.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتب قراءات القرن السادس الهجري

﴿بَيَّتَ طَائِفَةً﴾ [النساء:81] وهما متقاربان فذلك لا محالة أحسن في المثليين ولولا تحرك الأول منهما وتقدير فصل الحركة ما جاز الإظهار))⁽¹⁾.

وقد وردت هذه القراءة في بعض كُتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽²⁾.

وقد ذكر هذه العلة في كتبهم فقالوا: إن من أدغم سكن الياء الأولى ؛ لأنها حرفان متماثلان⁽³⁾.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس: ((إنَّ بعض القراءات القرآنية أباحت ما سمي بالإدغام الكبير في كلمتين (لذهب بسمعهم)،...، وفي هذه الحالة لا يسهل التمييز بين حدود الكلمتين إلا مراعاة المعنى إذ إن في بعض الأحيان تكون الكلمتان مجموعة واحدة من المقاطع))⁽⁴⁾.

(1) الجمع والتوجيه: 34-35.

(2) ينظر: إرشاد المبتدئ: 134، الكفاية الكبرى في القراءات العشر: 112.

(3) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: 56/1، إعراب القرآن، للنحاس: 196/1.

(4) الأصوات اللغوية: 90.

المبحث الثاني

ما قرئ بالإمالة في كتب قراءات القرن السادس الهجري.

الإمالة لغة :

الإمالة: مصدر، أملتُ الشيء إمالةً، إذا عدلت به إلى الجهة التي فيها، ويقال للحنائ: مال يميل ميلاً؛ أي زال عن استوائه، والحاكم في حكمه جار، وظلم، ويقال الشيء إذا عوجته عن استقامته، وصيرته مائلاً، والميل بمعنى الانحاء⁽¹⁾.

الإمالة اصطلاحاً:

لم يعرفها سيبويه صراحة في كتابه سوى أنه ذكر مواطن إمالة الألف نحو الياء، منها أنها تمال إذا جاء بعدها حرف مكسور نحو عابد وعالم ويعزو سبب ميلها إلى التقريب من الكسرة⁽²⁾، أمّا المبرد فقد بيّنها بقوله: ((هُوَ أَنْ تَنحُو بِالْأَلْفِ نَحْوَ الْيَاءِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِعَلَّةٍ تَدْعُو إِلَيْهِ))⁽³⁾، وبالمعنى نفسه قال ابن السراج ((الإمالة أَنْ تُمِيلَ الْأَلْفَ نَحْوَ الْيَاءِ وَالْفَتْحَةَ نَحْوَ الْكُسْرَةِ))⁽⁴⁾، وتحدث مكي بن أبي طالب: عن الإمالة قائلاً: هو أن تقرب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة، ثم قال وإذ قربت الألف إلى الياء في الإمالة لم يكن ذلك حتى تقرب الفتحة التي قبلها نحو الكسرة⁽⁵⁾.

أمّا علماء القرن السادس الهجري فقد تحدثوا طويلاً عن الإمالة وعرفوها في كتبهم، وهو ما نجده عند أبي العلاء الكرمانى الذي قال: الإمالة هي ((أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة أو بالألف نحو الياء، وتسمى (الإجناح) أيضاً))⁽⁶⁾.

وعرّفها الشهرزوري بقوله: ((الإمالة هو تقريب الفتح من الكسر، والألف من الياء، طلباً للخفة، مع إرادة الفتح والألف على لغة غير أهل الحجاز، فإنهم يطلبون التفخيم، وهو (الأجزل) ولا سيما قراءة أهل مكة))⁽⁷⁾.

ووضّح ابن البادش: معنى الإمالة وهي أن تنتحي بالفتحة نحو الكسرة انتحاء خفيفاً، كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة، فتميل الألف من أجل ذلك نحو الياء، ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالتك الفتحة قبلها نحو الكسرة⁽⁸⁾.

(1) ينظر: لسان العرب: 636/11، مادة (ميل)

(2) ينظر: الكتاب: 117/4.

(3) المقتضب: 42/3.

(4) الأصول في النحو: 160/3.

(5) ينظر: التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصميري: 370-371.

(6) مفاتيح الاغاني في القراءات والمعاني: 58.

(7) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: 176/2.

(8) ينظر: الإقناع في القراءات السبع: 1/ 268.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري

ونلاحظ هنا أنّ هناك اتفاقاً في مضمون الحديث عن الإمالة رغم اختلاف الألفاظ المستعملة في التعريف، أمّا حكم الإمالة من حيث الوجوب والجواز؛ فهي جائزة وليست بالواجبة؛ لأنّ الأصل هو ترك الإمالة، وهو ما قال به ابن أبي مريم: ((أعلم أنّ الإمالة وإن قصدنا بها تناسب الحركات والحروف، فليست بواجبة؛ لأنّ الأصل هو ترك الإمالة؛ فإن الألف لا يلزم أن تمال نحو الياء؛ لأن الإمالة في الألف عدول بها عن أصلها وتصييرها إلى جهة حرف آخر، فإذا هي غير واجبة لكنها جائزة))⁽¹⁾.

وترى الباحثة أنّ التعاريف التي ذكرت في كُتُب قراءات القرن السادس في الإمالة لم تختلف عندهم عمّا سبقهم من علماء اللغة والتفسير بل هي مكملّة لمّا جاء عن سابقهم.

الفرق بين الفتح والإمالة:

فرق ابن الجزري بين الإمالة والفتح بقوله: ((أنّ الفتح هنا عبارة عن فتح القارئ فيه بلفظ الحرف وهو فيما بعده ألف أظهر ويقال له أيضاً التفخيم وربما قيل له النصب، ويقسم إلى فتح شديد وفتح متوسط، فالشديد هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف ولا يجوز في القرآن بل هو معدوم في لغة العرب، وإنما يوجد في لفظ عجم الفرس،...، والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة))⁽²⁾. أمّا الإمالة فهي ((أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء،...، ويقال له: الإضجاع، ويقال له: البطح،...، ويقال له أيضاً التقليل والتلطيف وبين بين))⁽³⁾.

ويرى ابن الجزري: أنّ الفتح والإمالة لغتان مشهورتان من لغات العرب، فالفتح هو لغة أهل الحجاز، أمّا الإمالة فهي لغة أهل تميم، والأصل هو الفتح؛ لعدم احتياجه لأي سبب، أمّا الإمالة تدخل في بعضه، وذلك أن الفتح هو الشائع في كلام العرب، أمّا الإمالة تدخل في بعض اللغات علة، فالأصل هو ما كثر وعمّ، والفرع هو ما قلّ، وكان لعله⁽⁴⁾.

في حين يرى الدكتور إبراهيم أنيس، أنّ الفرق بين الفتح والإمالة ليس إلاّ اختلافاً في وضع اللسان في كل منهما، حين النطق بهذين الصوتين، واللسان في حالة

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 210/1.

(2) النشر في القراءات العشر: 29/2-30.

(3) المصدر نفسه: 30.

(4) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها: 168/1، الموضح في وجوه القراءات وعللها: 250/2.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

الإمالة أقرب إلى الحنك الأعلى منه في حالة الفتح⁽¹⁾، فالغرض من الإمالة هو تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل، وذلك إذا ولي الألف كسرة قبلها، أو بعدها، وعلّة ذلك: أنّ الألف، والياء، وإن تقاربا في وصفٍ فإنهما تباينا من حيث إنّ الألف من حروف الحلق، والياء من حروف الفم، فيميلون الفتحه قبل الألف إلى الكسرة، فيميلون الألف نحو الياء، ليقاربوا بينهما؛ ولا يمكن ذلك حتى يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، فيحصل بذلك التناسب⁽²⁾.

تصنيف الإمالة:

وقد زحرت الكثير من الكتب النحويين والقراء والمحدثين التي تناولت الإمالة على نحو منفرد أو جزئي بتصنيفاتها على وفق ضوابط الإمالة ومظاهرها، أمّا علماء القراءات القرن السادس الهجري فقد صنفوها بشكل عام ومفصل على وفق درجتها إلى قسمين: (الإمالة الكبرى)، وبين بين (الإمالة الصغرى).

أولاً: الإمالة الكبرى: وهي المحضة، ويقال عنها الإضجاع أو البطح، وتكون بين الألف والياء، ويجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، وهذا القسم هو المراد عند الإطلاق، ثانياً: الإمالة الصغرى: وهي التقليل، ويعبر عنه بلفظ بين وبين، أي: بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة⁽³⁾.

المطلب الأول: الإمالة الكبرى.

(1) ومن أمثلة بالإمالة الكبرى قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: 109]، قرأ أبو عمرو، والكسائي، ونافع بالإمالة في لفظة (هَارٍ)، وقرأ الباقر بالفتح (هَارٍ)⁽⁴⁾، وضّح ابن أبي مريم علّة الإمالة في هذا الشاهد القرآني فقال: ((أنّ الراء المكسورة غالبية للراء المفتوحة في جلب الإمالة واقتضائها؛ لأنها إذا غلبت المُستعلي في نحو: قارب وطارِد، فيجوز معها الإمالة فلأنّ تغلب الراء المفتوحة التي ليست كالمُستعلي في منع الإمالة أولى))⁽⁵⁾.

(1) ينظر: في اللهجات العربية: 65/1.

(2) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش 54/9.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر: 32/2.

(4) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن الحلبي: 360، والبدور الزاهرة في

القراءات العشر: 329/1، ومعجم القراءات: 406/3.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 260/1.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري

وقد ذكرت قراءات الإمالة في أغلب كُتُب قراءات القرن السادس الهجري، ولكن من علة تذكر (1).

وأشار بعض علماء اللغة إلى أن علة الإمالة في كلمة (هارٍ) هي أن الألف قد تلتها الكسرة ولم تمتنع الإمالة هنا؛ لأن المكسور هو الراء، و(هارٍ) على وزن (فالٍ)، وأصلها (هاور) أو (هايرٍ)؛ ثم أخرجت عين الكلمة بعد الراء، وقلبت (الواو) إلى (ياء) لانكسار ما قبلها، ثم حذفت الياء لسكونها وسكون التنوين؛ وعليه يكون وزنه قبل القلب (فالع) وبعد الحذف (فالٍ) (2).

واستحسن أبو علي الفارسي الإمالة في هذا الموضع ((لما في الراء من التكرير، فكأنك لفظة براءين مكسورتين، وبحسب كثرة الكسرات تحسن الإمالة)) (3)، وذكر ابن خالويه أن لفظة (هارٍ) تقرأ ((بالتفخيم والإمالة، فالحجة لمن فحّم أنه أتى به على الأصل، وحجة من امال فكسرة الراء والأصل في (هارٍ) (هاير) قلبت ياءه من العين إلى موضع اللام، ثم سقطت لمقارنة التنوين)) (4).

ويرى ابن يعيش أن الإمالة بالراء المكسورة هي من تقوي الإمالة؛ إذ إن الراء حرف تكرير فإذا نطقت به خرج كأنه متضاعف فإن كانت مكسورة فهي تقوي الإمالة أكثر من قوة غيرها من الحروف المكسورة؛ لأن الكسرة تضاعف فهي من أسباب الإمالة (5)، لهذا تعد الراء من أقوى الحروف بالإمالة؛ لأنها حرف تكرير والحركة فيها في مقام حركتين (6).

(2) ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ

أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 72]، قرأ حمزة، والكسائي، و شُعْبَةَ، وخلف لفظة (أَعْمَىٰ)، بالإمالة في الموضعين، وافقهم أبو عمرو، ويعقوب على إمالة الأول دون الثاني، وقرأ الباقون بالفتح في كلا الموضعين (7).

(1) ينظر: الكفاية الكبرى: ١٨٣، المُبَهَج في القراءات الثمان: ٢ / ٥٣٤، إرشاد المبتدى: 254، الكفاية في القراءات الست: ١٠٤.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري: 661/2، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي

: 386/10، علل القراءات القرآنية، د. محيي الدين سالم: 316.

(3) الحجة في علل القراءات السبع: 154/3.

(4) الحجة في القراءات السبع: 177.

(5) ينظر: شرح المفصل: 199/5.

(6) ينظر: القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، د. لمي فاضل الجبوري

: 266.

(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 133/13، البدور الزاهرة: 37/2، معجم القراءات: 98/5.

ذكر أبو العلاء الكرمانى قراءة أبي عمرو، فقال موضعاً علتها إن من قرأ ((في هذه أعمى)) بكسر الميم، (فَهُوَ فِي الْأَخْرَةِ أَعْمَى) بفتح الميم، أراد أن يفرق بين ما هو اسم وبين ما هو أفعُلُ منه، فغاير بينهما بالإمالة، ومعنى العَمَى في الآخرة أنه لا يهتدي إلى طرق الثواب))⁽¹⁾.

وعلى ابن أبي مريم قراءة حمزة والكسائي و- ياش- عن عاصم بإمالة (أعمى) في الموضوعين فقال: إن وجه الإمالة هنا ((أن هذه الألف تنقلب إلى ياء في قولك أعميان، فحسنت الإمالة فيها، ويزيدها حسناً أن أصلها من الياء))⁽²⁾، وعلى أيضاً قراءة نافع الذي كان يضجها قليلاً والوجه في ذلك ((أن الاضجاع مثل الامالة إلا أنه كره أن يصير إلى الياء الذي منه هرب، فاضجع إعلاماً بجواز الإمالة))⁽³⁾.

وأورد ابن زنجلة علة من أمال في هذا الموضوع فقال: ((هي: أن الامالة والفتح لا يأتیان على المعاني، بل الإمالة تقرب من الياء، وإن كان بمعنى (أفعل) فلا يمتنع من الامالة))⁽⁴⁾.

وحجة قراءة أبي عمرو؛ إذ قرأ بإمالة الأولى، وفخم الثانية، أنه جعل الأول صفة والثاني بمنزلة: أفعُل منك، ومعناه: ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى منه في الدنيا، والفرق في المعنى باختلاف الحركتين⁽⁵⁾، واستحسن أبو علي الفارسي الإمالة بقوله إن ((من أمال الجميع فحُسن؛ لأنه ينحو بالألف نحو الياء ليعلم أنها تنقلب إلى الياء، وإن كانت فاصلة أو مشبهة للفاصلة، والإمالة فيها حسنة؛ لأنّ الفاصلة موضع وقف، والألف تخفى في الوقف، فإذا أمالها نحا بها نحو الياء ليكون أظهر لها وأبين))⁽⁶⁾.

وقال مكى بن أبي طالب إن علة أبي عمرو في فتح الثانية: ((أنه اسم في موضع المصدر، والأول ليس بمعنى المصدر، فأمال الأول وفتح الثاني للفرق، وكان المصدر أولى بالفتح، لأن ألفه إذا لُفِظ به ليست من الياء، في قول جماعة من النحويين، إنما هي عوض عن التنوين، إذا قلت: هو أشد عمى منك فوقف على (عمى)، ووقفت على الألف التي هي عوض عن التنوين، وفيه اختلاف))⁽⁷⁾.

(1) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 250-251.

(2) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 763/2.

(3) المصدر نفسه: 763/2.

(4) حجة القراءات، لأبن زنجلة: 219.

(5) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 219، ومعاني القراءات، للأزهري: 97/2.

(6) الحجة في القراءات السبع: 412/3.

(7) الكشف عن وجوه القراءات: 184/1.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

ويرى أبو البقاء العكبري أنّ حجة من أمال الأولى وفخم الثانية ؛ أنّه رأى أنّ الثانية تقتضي (من) فكأنّ الألف وسط الكلمة تمثل أعمالهم⁽¹⁾.

ويتضح للباحثة عن طريق الجمع بين القراءات أن الله سبحانه وتعالى حينما يحشر الكافرين الغافلين عن رؤية نعم الله في الدنيا عليهم وشكرها، فهو في نعيم الآخرة اعمى وأضل، ويحشرهم عز وجل بمثل حالهم في الدنيا من غفلة وعمى قلب، بل يكون عماهم في الآخرة أشد وضلالة لا سبيل إلى الخروج منها، ويزيدهم عليه عمى بصرٍ نكاية بهم.

(3) وقد وردت الإمالة الكبرى أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ

أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾ [الاسراء:83]، قرأ حمزة، والكسائي، وخلف بإمالة الألف في لفظة (وَنَأَى)، وقرأ الباقر بالفتح⁽²⁾، قال أبو العلاء الكرمانى في توضيح علة قراءة حمزة بقوله: ((قرأ حمزة (وَنَأَى) بإمالة الفتحيتين، أمال فتحة الهمزة؛ لأنّ الألف منقلبة عن الياء التي في (النأى) أراد أن ينحو نحوها، وأمّال فتحة النون؛ لإمالة فتحة الهمزة))⁽³⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة قراءة الإمالة بقوله: ((أنّ الكسرتين إمالتان، فالألف أمّلت لكونها منقلبة عن الياء، ولا بُد في إمالتها من إمالة فتحة الهمزة التي قبلها، وأمّا إمالة النون فهي إمالة فتحة الهمزة، وتسمى إمالة لإمالة، وإمالة للإمالة معروفة عندهم، كما قالوا رأيت عماداً فأمالوا الألف لإمالة الألف التي قبلها))⁽⁴⁾، وذكر ابن أبي مريم، علة من قرأ فتح النون وكسر الهمزة في لفظة (وَنَأَى) بقوله ((إنه لم يُمل فتحة النون لإمالة فتحة الهمزة بل اقتصر على إمالة فتحة الهمزة فقط، ولم يذهب إلى الإمالة للإمالة؛ لأنه وجد الإمالة للإمالة ليست بكثيرة في كلامهم وإن كانت مستعملة))⁽⁵⁾.

وأشار ابن أبي مريم إلى أن من ترك الإمالة فذلك على الأصل وأنها فاشية عند العرب، ولا سيما عند أهل الحجاز⁽⁶⁾.

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 829/2.

(2) ينظر: التهذيب في التفسير: 4287/6، البدور الزاهرة: 38/2، معجم القراءات: 110/5.

(3) مفاتيح الاغاني في القراءات والمعاني: ٢٥٢.

(4) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 766/2.

(5) المصدر نفسه: 766/2.

(6) ينظر: المصدر نفسه 766/2.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري

وذكرت قراءة الإمالة في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري، ولكن من دون علة تذكر⁽¹⁾.

فحجة من أمال الفتحيتين فلأن الألف منقلبة من الياء التي في الناي فإذا أراد أن ينحو نحوها أمال فتحة النون لإمالة فتحة الهمزة وقد قالوا (رأيت عمادًا) فأمالوا الألف لإمالة الألف فكذلك أمالوا الفتحة لإمالة الفتحة؛ لأنهم يجرون الحركة مجرى الحرف في أشياء ومن فتح النون وكسر الهمزة فإنه لم يمل الفتحة الأولى لإمالة الفتحة الثانية كما لم يميلوا الألف لإمالة الألف في رأيت عمادًا⁽²⁾

وأشار مكي بن أبي طالب إلى أن الإمالة حسنة هنا وأن ((مما يقوي حُسن الإمالة ... أن الفه أصلها الياء، وأن من أمال أراد اتباع الخط، وذلك أن أكثره مكتوب في المصحف الإمام بالياء، فمن أمال أتى بلفظ خط المصحف واتبعه، من فتح قارب خط المصحف ولم يستوفه، فأما علة من أمال النون أيضا من (نأى) فإنه لما وقع بعدها حرفان مُمالان، أمال النون للإمالة التي بعدها، فيكون عمل اللسان من جهة واحدة، وهذا من الإمالة للإمالة وهو قليل))⁽³⁾، ويبيّن ابن مالك أن: ((الألف قد تمال طلب التناسب كإمالة ثاني الألفين في نحو: (معرايا) و(رأيت عمادا))⁽⁴⁾، وذكرت الدكتوراة مي فاضل أن: ((تدخل الإمالة للإمالة في التجانس الصوتي والاقتصاد في الجهد العضلي لكي لا يجمع القارئ في جهازه الصوتي بين عمليتين مختلفتين وهي أثر من آثار المجاورة الأصوات ورغبة في المماثلة أو التقريب كما وصفها ابن جني فجعل الإمالة إدغامًا أصغر))⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: الإمالة الصغرى.

(1) ورد هذا النوع من الإمالة الصغرى في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري

في قوله تعالى: ﴿فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: 10]، قرأ حمزة، وابن ذكوان بإمالة الألف بعد الزاي في لفظة (فَرَادَهُمُ)، وقرأ الباقون بالفتح⁽⁶⁾، قال ابن أبي مريم في توضيح علة من قرأ بإمالة صوت الزاي ((أنه أراد أن يدل بالإمالة على أن عين

(1) ينظر: تلخيص العبارات: 113-114، إرشاد المبتدئ: 291/2، الكفاية الكبرى في القراءات العشر: 212، المصباح الزاهر: 521/3.

(2) ينظر: الحجة في علل القراءات: 416/3، مجمع البيان، للطبرسي: 672/6.

(3) الكشف عن وجوه القراءات: 189/1.

(4) شرح الكافية: 1975/4.

(5) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث: 136.

(6) ينظر: الغاية في القراءات العشر، للصبهاني: 168، البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة: 127/1، اتحاف الفضلاء: 170.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

الكلمة ياءً، كما أُلزِموا في مضارع فعل من هذا الباب يَفْعَل بالكسر، ليدلوا به على أنّ العين ياءٌ ويقوي الإمالة في زاد ونحوه أنّه اجتمع ههنا شيئين كلاهما يجلب الإمالة، أحدهما: كسرة أول فَعَلْتُ، نحو: زدتُ وطبْتُ، وعلى هذا إمالة خاف، والثاني: كون العين ياء وكل واحد من هذين السبين جالب للإمالة على الانفراد، فاذا اجتمعا كان أولى بذلك))⁽¹⁾.

وبيّن ابن أبي مريم أن ابن عامر ((يميل ثلاثة أحرفٍ منها: جاء وشيء وزاد، ويفتح الباقي؛ لأنّه يُريد الأخذ باللغتين من الإمالة والفتح، إذ الإمالة جائزة، والفتح هو الأصل، والتمسك بكل واحدٍ منهما حسن، ثم أنّه يتبع في ذلك الأثر؛ إذ القراءة سنة))⁽²⁾.

وأشار كذلك إلى أن من ترك الإمالة؛ لأنّ الفتح هو الأصل، والإمالة داخلةٌ عليه، وهي حكمٌ جائزٌ، وليس بحكم واجبٍ، وكثير من العرب لا يميلون شيئاً⁽³⁾.

ذُكرت قراءة الإمالة في كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁴⁾.

فحجة من قرأ بالإمالة أنّ فاء الفعل منها مكسورة إذا ردها المُتَكَلِّم إلى نفسه نحو زدتُ وجئتُ وطببتُ ولِهَذَا قرأ حَمَزَةً: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا﴾ [الصف:5] بالإمالة أزاغ الله بِالْفَتْحِ لأنّ فاء الفعل مَفْتُوحَةٌ تقول أزغت وكذالك فأجاءها المَخَاضُ بِعَيْرٍ إمالة لِأَنَّكَ تقول أجأت، وحجة من ترك الإمالة أنّهم قرأوا على أصل الكَلِمَةِ وحثهم في ذلك أنّ أصل كل فعل إذا كَانَ ثلاثياً أن يكون أوله مَفْتُوحاً⁽⁵⁾، وذكر أبو علي الفارسي أنّه هناك أوجه عدّة تقوي الإمالة أولها: أنّ من أمال لفظة (زاد) ونحوه ليدل بالإمالة على الياء أنّ الجميع أبدلوا من الضمة كسرة في بيض جمع أبيض لتصح الياء، ولا تنقلب إلى الواو، فكما حوفظ على تصحيح الياء في هذه الأشياء كذلك حوفظ عليها بإمالة الألف نحوها، لتدلّ عليها، وثانيها: أنّه اجتمع فيه أمران كل واحد منهما يوجب الإمالة: وهو لحاق الكسرة أول (فَعَلْتُ)، والآخر: أنّ تمال الألف ليعلم أنّها من الياء، وثالثها: زاد وباع وكال ونحو ذلك، أنّ الحروف المستعلية والراء إذا كانت مفتوحة تمنعان الإمالة ألا ترى أنّ من أمال نحو: عالم، لم يمل نحو ظالم، لمكان

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 245/1.

(2) المصدر نفسه: 246/1.

(3) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: 247/1.

(4) ينظر: إرشاد المبتدي: 130، الكفاية الكبرى: 110.

(5) ينظر: مجمع البيان، للطبرسي: 62/1، حجة القراءات، لابن زنجية: 1/88.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

المستعلي والراء المفتوحة، ولم يجعلوهما في هذا الموضع تمنعان الإمالة كما منعنا في غيره، فلولا تأكد الإمالة في ألفات هذه الأفعال لما أمالوها مع ما يمنع من الإمالة في غير هذا الموضع⁽¹⁾.

وبيّن العكبري أنّ قراءة الإمالة فيها وجهان: ((أحدهما أنّ الألف مبدلة من ياء، الثاني أنّ الزاي تُكسر في حالٍ، نحو زِدْت وزِدْتُمْ، والإمالة تنبّه على ذلك، والإمالة هنا أقوى من الإمالة في (خاف) لأنّ ألفها واو، وإنما أميلت لكسر الخاء في بعض الأحوال، وفي (زاد) الانقلاب وكسر الأول))⁽²⁾.

والرأي الراجح الذي تذهب معه الباحثة هي قراءة مَنْ قرأ بالإمالة؛ وذلك لكثرة الأسباب والحجج التي ذكرت والله اعلم.

(2) وردت الإمالة الصغرى أيضاً في قوله تعالى: ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة:

15]، و﴿فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة:19] انفرد الكسائي بإمالة الألف في هذين اللفظين (طُغْيَانِهِمْ، آذَانِهِمْ)، وقرأ الباقر بالفتح⁽³⁾، قال ابن أبي مريم في توضيح علة القراءتين بقوله ((إنّما أمال (طُغْيَانِهِمْ)؛ لأنّ ألفها قد اكتنفها شيطان، واحد منها على الانفرد جالبٌ للإمالة، وهما الياء قبلها والكسرة بعدها، فإذا أميلت الكلمة بواحدٍ منهما فلأنّ ثَمال باجتماعهما أولى، وأمّا (في آذَانِهِمْ) فإنّما أمالها لمكان كسرة الإعراب فيها، كما يقال: مررتُ ببابه وداره، والإمالة في الأول أقوى))⁽⁴⁾، وهذا القول قال به أبو علي الفارسي عند تناوله لهذين الموضعين في الآيتين المباركتين، إنّ: ((حجة من أمال (الطغيان) هي أنّ الألف قد اكتنفها شيطان، كل واحد منهما يجلب الإمالة، وهما الياء التي قبلها، والكسرة التي بعدها، فإذا كان كل واحد منهما على انفرداه يوجب الإمالة في، نحو: (السّيال) و(الضّيّاح) و(مررت ببابه) و(بداره)، فإذا اجتمعا كانا أوجب للإمالة))⁽⁵⁾، وأشار أبو علي الفارسي إلى من منع الإمالة بكسر الإلف في هذا الموضع؛ لأنّ الكلمة بدأت بحرف مستعلٍ مضموم وكل حرف مستعلٍ مضموم يمنع الإمالة، فبيّن أنّ المستعلي لما جاءت بعده الياء وتراخى عن الألف بحرفين لم يمنع الإمالة، في حين أنّ قومًا أمالوا نحو (المناشيط)؛ لأنّ

(1) ينظر: الحجة في علل القراءات: 348/1-349.

(2) إعراب القراءات الشواذ: 121/1-122.

(3) ينظر: البدر الزاهرة: 129/1-130، ظاهرة الهمز والأمانة عند القراء الكوفيين الثلاثة

عاصم وحمزة والكسائي، خالد محمود أبو مصطفى: ١٥٤/١٥٥.

(4) الموضح في وجوه القراءات وعللها، ١/٢٤٩.

(5) الحجة في علل القراءات السبع وعللها: ١/٣٧٨.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري

المستعلي تراخى عن الألف، مع أن المستعلي قد جاء بعد الألف؛ فإذا تراخى في (طغيان) عنها بحرفين مع أنه قبل الألف؛ كان أولى بالإمالة (1).

وقد ذكرت هذه القراءة في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون ذكر علتها (2).

وذكر ابن خالويه حجة الكسائي في إمالة (طُغيانهم)؛ إذ كُسِرَت النون والياء؛ لأن الطغيان والطغوى بمنزلة واحدة، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَيْهَا﴾ [الشمس: 11]، أراد: بطغيانها غير أنه قيل: الطغوى ليشاكل رؤوس الآيات في السورة، كما في موضع آخر قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرَةُ الْفَجَرَةُ﴾ [عبس: 42] فجمع كافرًا على كفرة ليوافق رؤوس الآيات، في حين أماله الكسائي في لفظة (أذانبهم) سماعًا فقد زال السؤال، وإن كان أماله قياسًا فقد أخطأ القياس؛ لأن ألف في (أذان) التي بعد ذال ألف الجمع، وألف الجمع لا تُمال (3).

ونقل ابن جني (392هـ) عن قطرب قوله إلى أن: ((الواو طغا يطغو طغوا وقد يجوز على هذا أن يكون أصله: طغوت، كفعلوت من غزوت: غزوت، وأنا أنس بالواو في هذه اللفظة لما أذكره لك بعد ثم أن اللام قدمت إلى موضع العين، فصارت بعد القلب طيغوت أو طوغوت، فلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت في اللفظ ألفًا؛ فصارت طاغوت كما ترى، ووزنها الآن بعد القلب قلغوت)) (4).

(3) وردت الإمالة الصغرى أيضًا في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: 1]، ذكر ابن أبي مريم أن أبا عمرو، وأبا عمر الدوري عن الكسائي، ويعقوب قرأوا بالإمالة في لفظة (الكافرين) في موضع النصب والخفض في كل القرآن إذا كان جمعًا، وتركوا إمالته إذا كان واحدًا أو جمعًا مرفوعًا كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وبين علة ذلك بقوله ((وإنما اختصوه بالإمالة إذا كان جمعًا مجرورًا أو منصوبًا؛ لأن كسرة الراء تلزم حينئذ بعد كسر الفاء فتقوى سبب

(1) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع وعللها 378/1.

(2) ينظر: الكفاية الكبرى: 113، المصباح الزاهر في قراءات عشر البواهر: 47/3.

(3) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 70.

(4) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: 132/1.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتب قراءات القرن السادس الهجري

الإمالة؛ لأن الكسرة التي في الراء بمنزلة الكسرتين لما في الراء من التكرير، وكأن الكسرات تجتمع هاهنا فتقوى الإمالة بمكانها))⁽¹⁾.

ووضح ابن أبي مريم أنّ السبب في أنهم ((إنّما لم يُميلوا الواحد المجرور، نحو قوله تعالى ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة: ٤١]، كما أمالوا الجمع المنصوب أو المجرور، نحو: (كافرون)؛ لأن كسرة الإعراب التي في (كافرٍ) لا تلزم لزوم كسرة راء (كافرون) وإما الجمع المرفوع والواحد المرفوع فلا سبب للإمالة فيهما، بل فيهما مانع عنها؛ لأنّ الضمة في الراء والفتحة فيها تمنعان عن الإمالة لما ذكرناه من التكرير الذي في الراء))⁽²⁾، وردت هذه القراءة في كُتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽³⁾.

ووضح مكّي بن ابي طالب علة الإمالة في لفظة (الكافرين) بقوله: إن ((علة إمالته للكسر الذي وقع بعد الألف، وحسن ذلك لإتيان الراء بعد الفاء المكسورة مكسورة، وبعدها ياء، والياء من الكسرة، فتوالت الكسرات فحسنت إمالته وقويت، وكذلك علة قراءته بين اللفظين على التوسط والفتح، هو الأصل))⁽⁴⁾.

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٢٥٧/١ - ٢٥٨.

(2) المصدر نفسه: ٢٥٧/١ - ٢٥٨.

(3) ينظر: الكفاية الكبرى في القراءات العشر: ١٨٣، المبهج: ٨٢٤/٢.

(4) الكشف عن وجوه القراءات: 173/1.

المبحث الثالث

ما قرئ بتسهيل الهمزة وتحقيقها في كُتب قراءات
القرن السادس الهجري.

الهمزة: هي من الأصوات التي عرّفت في اللغات السامية، وهي صوت أساس في أغلب لغات العالم، ومنها اللغة العربية، ظهر اهتمام علماء اللغة العرب بهذا الصوت وتدارسوا مخرجه وصفاته⁽¹⁾، ووجدوا أن لهذا الصوت حكماً يختلف عن جميع الأصوات الأخرى؛ لكونه صوتاً لا هو بالمهموس ولا هو بالمجهور، وإن تحقيق النطق به يعد من أصعب العمليات النطقية⁽²⁾؛ لأنّ مخرجها هو أول مخارج النطق، وهذا الأمر أكده الخليل بن أحمد الفراهيدي حين قال: ((وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإذا رُفِّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح))⁽³⁾، أمّا الباحثون المحدثون فلهم رأي يختلف عن رأي القدماء فيما يخص مخرج الهمزة، فقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أن مخرجها من المزمار فقال: ((أمّا مخرج الهمزة المحققة فهو من المزمار نفسه؛ إذ عند النطق بالهمزة تطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة))⁽⁴⁾.

وقد استند الدكتور رمضان عبد التواب في رأيه إلى ما أثبتته الدراسات الصوتية الحديثة فقال: ((إن الدراسات الصوتية الحديثة، أثبتت أن الهمزة والهاء يخرجان من الحنجرة، ...، وأن ما يخرج من الحلق هو العين والحاء لا غير))⁽⁵⁾.

الهمزة بين التحقيق والتسهيل :

قلنا سابقاً إن الهمزة المحققة هي من أصعب الأصوات نطقاً؛ لذا اشتهرت بها القبائل البدوية ومنهم قبيلة تميم أمّا القبائل الحضرية فقد تميزت بعدم تحقيق النطق بالهمزة، ومنها قبائل شمال الجزيرة وغربها⁽⁶⁾، وقد خصص سيبويه باباً للهمزة بين في أوله الحالات الثلاث التي تكون فيها الهمزة، وهي: التحقيق، والتخفيف، والبدل، وقال: إن معنى التحقيق هو قولك: قرأتُ، ولوُم، وبئس، وأمثال ذلك من الكلمات التي تنطق فيها الهمزة محققة، وأمّا التخفيف فهو أن تصير فيه الهمزة بين بين، وتبدل، وتحذف، ومعنى أن تكون بين بين هو أن تجعل الهمزة من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة، فإذا كانت مفتوحة جُعلت متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألف، وإن كانت مضمومة أُخرجت متوسطة بين الهمزة

(1) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس: 76-77.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 77، والتطور النحوي للغة العربية، برجستراسر: 42.

(3) كتاب العين: 52.

(4) الأصوات اللغوية: 77.

(5) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 223.

(6) ينظر اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي: 70.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

والواو، وإن كانت مكسورة أُخرجت متوسطة بين الهمزة والياء⁽¹⁾، واشترط النحويون في تخفيف الهمزة أن لا تقع في أول الكلمة سواء أكانت مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة؛ وذلك لضعفها بالتخفيف ولقربها من الساكن، فمثلما لا يمكن البدء بالساكن في اللغة العربية كذلك لا يُبدأ بما قرب منه، أمّا إذا لم تقع في أول الكلمة وسبقت بحرف فيمكن حينها تخفيفها بالإبدال أو الحذف، أو جعلها بين بين⁽²⁾.

وكان أكثر أهل الحجاز يعدلون عن التحقيق الى التخفيف؛ فيخففون على أربعة أوجه هي⁽³⁾: أحدها التسهيل بين بين والثانية الإبدال ، والثالث النقل ، والرابع الحذف.

التخفيف عند علماء القرن السادس الهجري:

قد كان أبو جعفر في كتابه إرشاد المبتدئ يترك كل همزة ساكنة في الأسماء والأفعال إلا في ثلاثة مواضع من باب الأنباء وهي: (أنبئتهم في البقرة، ونبيهم في الحجر والقمر)، وفي الهمز المتحرك فهو يترك كل همزة متحركة بالضم إذا انكسر ما قبلها، وضم ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿يستهزئون﴾ [الانعام:56] و﴿أن يطفؤا﴾ [الصف:37]، و﴿الصابئين﴾ [التوبة:69]، فإن انكسرت الهمزة وانكسر ما قبلها تركها، كقوله تعالى: ﴿المستهزئين﴾ [الحجر:95] و﴿الخاطئين﴾ [يوسف:62]⁽⁴⁾.

وقال صاحب الإقناع: ((الهمزة المبتدأة لا تخفف؛ لأنها تقرّب بالتخفيف من الساكن ، فلم يبتدئوا بمقرب من ساكن، كما لم يبتدئوا بساكن، وإنما تخفف غير المبتدأة بين بين ، أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، وبالبديل ، وبالحذف، وأصلها في التخفيف بين بين؛ لأنه التخفيف الذي يدل على أصلها من الهمز، فكر هوا تخفيفها بالبديل لئلا تدخل في بنات الياء والواو، وإنما تخفف بالبديل إذا امتنع تخفيفها بين بين وساغ البديل ؛ لأنها لا يوجد لها ما تقرب منه، كما لا تخفف بالحذف إلا إذا امتنع تخفيفها بين بين وبالبديل، فهذه طريقة تخفيفها على القياس، فإذا خففت

(1) ينظر: الكتاب: 541/3.

(2) ينظر: شرح المفصل ، لابن يعيش: 107 /9.

(3) ينظر: الكنز في القراءات العشر، عبدالله الواسطي: 61.

(4) ينظر: إرشاد المبتدئ: 95-97.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتب قراءات القرن السادس الهجري

بالبدل حيث يجوز بين بين أو الحذف حيث يجوز البدل أو بين بين، فهو من التخفيف الشاذ الذي لا يقاس عليه⁽¹⁾.

تقسيمات الهمزة لدى علماء القرن السادس الهجري

أولاً: الهمز المفرد، ثانياً: الهمز المزدوج في كلمة واحدة، ثالثاً: الهمز المزدوج في كلمتين⁽²⁾.

ووزعت مطالب هذا المبحث بحسب هذه التقسيمات للهمزة

المطلب الأول: الهمز المفرد ويتم بثلاثة أمور:

(1) التسهيل: أو ما يعبر عنه ب(بين بين) ومعناه ((أن يجعل بينه، وبين ما منه حرته))⁽³⁾.

ولم يرد في كتب قراءات القرن السادس الهجري تعليل على هذا النوع وإنما اكتفت بعض هذه الكتب بإيراد قراءة التسهيل دون ذكر علتها ذكرت قراءة تسهيل الهمز في كُتب القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁴⁾.

(2) الإبدال: هو أن تبدل الهمزة المفردة بحرف مد من جنس الحركة التي تسبق الهمزة، فيصير بعد الفتحة الفاء، وبعد الضمة واو، وبعد الكسرة ياء⁽⁵⁾.

(1) ومن أمثلة هذا النوع من القراءة قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ

﴿البقرة:3﴾، كان نافع، وابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي

يهمزون (يؤمنون)، أي: بالهمزة ساكنة بعد الياء، وهي فاء الكلمة، وكان حمزة يستحب ترك في الهمزة في القرآن كله إذا أراد أن يقف فيقرأ (يؤمنون)⁽⁶⁾.

(1) الإقناع في القراءات السبع: 435/1.

(2) ينظر: تحصيل الهمزتين: 73-80.

(3) الكنز في القراءات العشر، عبدالله الواسطي: 61.

(4) ينظر: إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي: 160، الكفاية الكبرى: 128، الإقناع في القراءات

السبع: 358/2، غاية الاختصار في القراءات العشر أنمة الامصار: 428.

(5) ينظر: الكنز في القراءات العشر، عبدالله الواسطي: 61.

(6) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: 1/264، التهذيب في التفسير: 1/222، معجم

القراءات: 1/30.

وعلل ابن أبي مريم قراءة أبي عمرو بترك الهمزة في حال الإدراج⁽¹⁾ قائلاً: ((إنما ترك الهمزة في حال الإدراج؛ لأن هذه الهمزة لزمها الإبدال في الماضي نحو: آمن، وفي المستقبل نحو: أومن، ولم يجر تحقيقهما في هذين المثالين))⁽²⁾ ثم يستأنف ابن

أبي مريم كلامه قائلاً: ((ويجوز أن يكون خفف الهمزة على التخفيف القياسي؛ وذلك هو وقوع الضمة قبل الهمزة الساكنة فقلبت الهمزة لأجله واوًا كبوس ولوم ونحوهما، وإنما فعل أبو عمرو هذا الإبدال في حال الإدراج؛ لأنه موضع تخفيف، وأما في حال التحقيق فإنه جاء به على الأصل، فأخذ في الحالين باللغتين))⁽³⁾.

وذكر ابن أبي مريم قراءة حمزة وبين أنه إذا وقف على المهموز بتحريك الهمزة اسمًا كان أم فعلًا نحو: يؤمنون و مُستهزؤون، وإذا لم يقف حقق الهمزة، ((وإنما فعل ذلك؛ لأن الوقف موضع التغيير ألا ترى أن حركات الإعراب تُحذف فيه، وكذلك التنوين الذي هو علم الصرف، وربما يزيدون على الكلمة في حال الوقف ما ليس منها نحو هاء بيان الحركة في نحو: اغزّه وارمه وكتابه، والتضعيف في الوقف نحو: فرجٌ وخالدٌ، وربما يبدلون عن الحرف غيره نحو الهاء عن التاء في نحو: الرحمة والصلاة، فلما كان التحقيق والإبدال في الهمزة جائزين اختار حمزة الإبدال في موضع الوقف؛ لأنه موضع تغيير))⁽⁴⁾، وقد وردت هذه العلة أيضًا في مختلف كتب القراءات، فقد ذكرها ابن خالويه مبيّنًا أن علة من ترك الهمزة وخفف هي: ((أنه التخفيف، فأدرج اللفظ، وسهل ذلك عليه سكونها وبُعد مخرجها))⁽⁵⁾.

وقد ذكر عن أبي عمرو أنه كان يترك كل همزة إلا التي تكون سكونها علامة جزم وأما نافع فيترك كل همزة ساكنة ومتحركة إذا كانت فاء من الفعل⁽⁶⁾، وقرأ أبو عمرو وورش عن نافع ترك الهمز الساكن في، مثل (يؤمنون) وما أشبه ذلك⁽⁷⁾.

وذكر ابن زنجلة أن من ترك الهمزة فقد تركها لثقلها وبعد مخرجها وما فيها من المشقة، فطلب من تخفيفها ما لم يطلب من تخفيف ما سواها ولهذا قيل: إن النطق

(1) الإدراج: هو الإسراع وهو ضد التحقيق ينظر: النشر، لابن الجزري: 392/1.

(2) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 240-239/1.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 240/1.

(4) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 241-240/1.

(5) الحجة في القراءات السبع: 64.

(6) ينظر: مجمع البيان، للطبرسي: 48/1، التهذيب في التفسير: 222/1.

(7) ينظر: المحرر الوجيز: 105/1، البشرى في تيسير القراءات العشر الكبرى، د. محمد

نبهان مصري: 129.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

بها كالتهوع⁽¹⁾، وترك وورش أيضاً الهمزة المتحركة، وحجته أنّ الهمزة الساكنة أثقل من المتحركة، لأنها تخرج من الصدر ولا تخرج إلا مع حبس النفس والهمزة المتحركة تعينها حركتها وتعين المتكلم بها على خروجها⁽²⁾.

(3) النقل: وهو أن تُحذف الهمزة وتُنقل حركتها الى الحرف الساكن الذي قبلها؛ سواء أكان الساكن لام التعريف ككلمة (الأولى) أم تنويهاً كما في (كفواً أحد)، أو غير ذلك من الحروف على أن لا يكون حرف مد نحو: (قد أفلح)، وهو على ضربين: منفرد، ومجتمع، والمنفرد على ضربين: ساكن، ومتحرك، وكل واحد منهما على ضربين: ضرب تحقيقه، وتخفيفه، لمعنى واحد لا يختلف، وضرب تحقيقه، وتخفيفه لمعنيين مختلفين، أو لغتين مشهورتين أو غير ذلك من المعاني، أمّا المجتمع فيكون على ضربين: الأول اتفقوا فيه على الاستفهام، والثاني اختلفوا فيه بين الاستفهام والخبر⁽³⁾.

ومن أمثلة هذا النوع من القراءة قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠]، إذ قرأ نافع، وأبو عمرو، ويعقوب موصولة بلام مشددة في لفظة (عادًا الأولى) وقرأ نافع (عاد للولي) وقرأ الباقر (عادًا الأولى) بالتنوين وقطع الهمزة التي بعد اللام⁽⁴⁾، وعلل ابن أبي مريم قراءة من قرأ بلام مشددة بأن ((أصله عادًا الأولى، بتنوين عاد، وبالهمزة في الأولى، فخففت الهمزة بأن نقلت حركتها إلى اللام الساكنة التي قبلها، وحذفت الهمزة فبقي: عادًا لولي، ثمّ أدغم التنوين في اللام، فبقي عاد اللولي، والتنوين نون ساكنة، وإدغام النون في اللام إنما يكون بأن تقلب النون لامًا، ثم تدغم اللام في اللام))⁽⁵⁾.

وذكر أبو علي الفارسي حجة قراءة التخفيف وهي أن يكون الهمزة في (الأولى) لتصبح (لولى) يحذف همزة الوصل، فتكون اللام حينها في حكم المتحرك، وتخرج من حكم السكون؛ بدلالة حذف همزة الوصل معه، فإذا خرجت من حكم السكون حسُن الإدغام معه، فهذا كأن الإدغام كان في حرف متحرك غير ساكن، كما ان عامة ما يدغم فيه من الحروف تكون متحركة⁽⁶⁾.

(1) ينظر: حجة القراءات: 84.

(2) ينظر: حجة القراءات: 84-85.

(3) ينظر: الكنز في القراءات العشر، عبدالله الواسطي: 61-62.

(4) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 102/3، إعراب القرآن، للنحاس: 280/4، معجم

القراءات: 202/9.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ١٢٢١/٣.

(6) الحجة في علل القراءات السبع: 392/4-393.

المطلب الثاني: الهمز المزدوج في كلمة واحدة وله ثلاث صور

(1) **المفتوحان:** وأمثلة هذا النوع في كتب قراءات القرن السادس الهجري قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6]، قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب (أُنذِرْتَهُمْ) بهمزتين من غير مدٍّ، وقرأ ابن كثير، ونافع، أبو عمرو ويس عن يعقوب بهمزة واحدة ممدودة⁽¹⁾، قال ابن أبي مريم في توضيح علة مَنْ قرأ بهمزتين من غير مدٍّ ((أن الأولى همزة تسوية والثانية همزة أفعل فقد جاء على الأصل وإن استنقل اجتماع الهمزتين فإن المثل قد جاء مع مثله في حروف الحلق نحو: فههت و كععت، وقد استعمل في الهمزة نفسها ذلك نحو: رأس وسأل وأن كان قليلاً ويحسن هذه القراءة أن الهمزة الأولى غير لازمة للكلمة؛ لأنها همزة التسوية، وما لا يلزم الكلمة فهو بمنزلة ما لا يُعتدُّ به))⁽²⁾ أمّا علة من قرأ بهمزة واحدة ممدودة؛ فهي أنهم ((خففوا الهمزة الثانية لاجتماع الهمزتين؛ لأن اجتماعهما مرفوض في كثير من كلام العرب، ألا ترى أن: آدم، وآخر، الزموا الثانية منها البدل البتة، وجعلوا الكلمة كأنها لا أصل لها في الهمزة حيث جمعوها على: أواخر، وحقروها على: أو يخر، ولم يعيدوها إلى الأصل في الجمع والتحقيق، كما أعادوا فيهما غيرها إلى الأصل نحو: ميقات ومواقيت و مؤيقيت ، وفي ذلك دليل على رفضهم اجتماع الهمزتين وفي تخفيف الهمزة الثانية تقريب لها من الساكن؛ لأن المخففة ههنا تجري مجرى الألف، فكما لا يكره الألف بعد الهمزة في نحو: آدم فكذلك المخففة))⁽³⁾، وذكر ابن أبي مريم أن ابن مجاهد عن أبي عمرو، بإدخال ألف بين الهمزتين وإن خففت الثانية؛ لأن الهمزة وإن كانت مخففة فهي في حكم المتحركة؛ لأن تخفيفها هو جعلها بين الألف والهمزة وليس يخرجها ذلك من أن تكون همزة متحركة، وإن كان الصوت بها أضعف⁽⁴⁾، فحجة من جمع الهمزتين وحققهما ذهب إلى أن ((الهمزة حرف من حروف الحلق، فكما اجتمع المثل مع مثله في سائر حروف الحلق؛ نحو فه وفهت، وكعع، وكذلك حكم الهمزة، ومما يجوز ذلك ويسوغه أن سيبويه زعم أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين))⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: 241/1.

(2) المصدر نفسه: 241/1.

(3) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: 242-241/1.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 243-242/1.

(5) الحجة في علل القراءات: 310/1.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وقرأ أبو عمرو، وقالون، وإسماعيل بن جعفر عن نافع، وهشام، والأعمش، وابو جعفر بإدخال الف بين الهمزتين ثم تسهيل الثانية، ليبعد المثل عن المثل ويزول الاجتماع فيخف اللفظ⁽¹⁾.

وحجتهم بذلك أن العرب تستنقل الهمزة الواحدة فتخففها في أخف أحوالها وهي ساكنة فإذا كانت تخفف وهي وحدها فإن تخفف ومعها مثلها أولى، فأدخل بينهما ألفاً ليحول بين الهمزتين بحائل، يمنع اجتماعهما⁽²⁾، وأشار الشيخ علي السفاقي: إلى أن دخول الألف بينهما تكوّن حاجز بينهما ومبعدة لإحداهما عن الأخرى ومقداره ألف تامة بالإجماع أنتهى مختصراً وبعضه بالمعنى، وهو الذي يقتضيه القياس⁽³⁾، وقرأ ابن كثير، ونافع، ويعقوب، وأبو عمرو، وهشام، بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، فتصبح همزة مطولة⁽⁴⁾، وحجتهم بذلك من استنقال الهمزة المفردة، فتكرارها أعظم استنقالاً، وعليه أكثر العرب، وأكثر القراء قد خففوا الثانية، إذا كانت ساكنة استنقالاً، كان تخفيفها إذا كانت متحركة أولى؛ لأنّ المتحرك أقوى من الساكن وأثقل، وهناك جماعة من العرب ومن القراء قد كرهوا اللفظ المفرد، فخفوها ساكنة ومتحركة، فكان تخفيفها إذا تكررت أولى وأقيس⁽⁵⁾.

ويرى الدكتور غانم قدوري أن ((التحقيق يكون لرياضة الألسن وترقيق الألفاظ الغليظة وإقامة القراءة وإعطاء كل حرف حقة من المد والهمز، ويؤمن معه تحريك ساكن واختلاس حركة وتفكيك الحروف وفكها، وبيانها إخراج بعضها من بعض ببسر وترسل، ومن ذلك فك الرقبة، وفك الأسير، لأنه أخرجها من الرق والأسر وكذلك فك الرهن وإخراجه من الارتهان وفك الكتاب واستخراج ما فيه))⁽⁶⁾.

ومن هنا نرى أن قراءات تحقيق الهمزتين هي القراءة الأحسن.

(2) مفتوحة ومضمومة: وأمثلة هذا النوع في كتب القرن السادس الهجري قوله

تعالى: ﴿أُولَئِكَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌّ﴾ [القمر: ٢٥]، قرأ نافع، وابن

(1) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 135/1، جامع البيان، للطبرسي: 60/1-61، والبدور الزاهرة: 124/1.

(2) ينظر: الكشف عن وجه القراءات السبع وعللها وحججها: 74/1 وحجة القراءات: 86.

(3) ينظر: غاية النفع في القراءات السبع: 50.

(4) ينظر: التبصرة والتذكرة: 442/1، التهذيب في التفسير: 223/1، معجم القراءات: 35/1.

(5) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 74-73/1.

(6) التمهيد في علم التجويد: 61.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

كثير وأبو عمرو، ورويس بتحقيق الأولى المفتوحة وتسهيل الثانية المضمومة كالواو، وقرأ الباقر بتحقيقهما⁽¹⁾.

السَّمانِي الإشبيلي في علة هذا النوع من الهمز قال: ((الأصل همزتان، الأولى: همزة الاستفهام حَقَّ أبو عمرو الأولى، ولينَ الثانية؛ فجعلها بين الهمزة والواو الساكنة؛ لا يجوز غير ذلك، يريد تسهيلها بأن تجعل بين بين؛ بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، وهي الواو؛ من غير أن تبدل واوًا محضة، وفصل بينهما بألف؛ بخلاف عنه في: (أَوْئِبُّكُمْ)؛ من غير مد، ومن جعل الثانية واوًا محضةً فقد أخطأ في الوجهين المذكورين))⁽²⁾.

ذكرت هذه القراءة في بعض كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽³⁾.

وقرأ أبو عمرو، وابن كثير، ونافع، وورش بتحقيق الهمزة الأولى المفتوحة وتسهيل الثانية المضمومة، وقرأ أبو عمرو، وقالون بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية كالواو وإدخال ألف بينهما، أمّا هشام فقد روى عنه التحقيق في الهمزتين مع الفصل بألف بينهما، وكذلك حمزة فقد وقف فله في الهمزة الثانية تسهيل، وإبدالها واوًا، والتحقيق، وقرأ الباقر بالتحقيق مع عدم الإدخال⁽⁴⁾.

وبيّن ابن خالويه الحجج بتلك القراءات؛ إذ يرى أنّ الحجة ((لمن أثبت الهمزتين: أنّه أتى بالكلام على أصله ووقاه ما أوجبه القياس له، الأولى همزة استفهام والثانية ألف قطع، والحجة لمن قرأ بهمزة واحدة: أنّه أخبر ولم يستفهم، والحجة لمن قرأه بهمزة و واو، أنّه حَقَّ الأولى وخَفَّف الثانية وكانت مضمومة فصارت في اللفظ واوًا))⁽⁵⁾.

فحجة من خَفَّف الثانية وادخل بينهما ألفًا، أنّه لما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة قدر بقاء الاستئقال على حاله مع التخفيف، فأدخل بينهما ألفًا ليحول بين الهمزتين بحائل، يمنع اجتماعهما⁽⁶⁾.

(1) ينظر: البذور الزاهرة: 336/2، النشر في القراءات العشر: 375-374/1، معجم القراءات، 230-229 /9.

(2) تلخيص الهمزتين: 83-84.

(3) ينظر: الكفاية في القراءات الست: 212-213.

(4) ينظر: الاقناع: 377-376/1، النشر في القراءات العشر: 375-374/1.

(5) الحجة في القراءات السبع: 305.

(6) ينظر: الكشف عن وجه القراءات: 74/1.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتب قراءات القرن السادس الهجري

وحجة من حقق الهمزتين أنّ الهمزة: ((حرف من حروف المعجم كغيره من سائر الحروف ،صحًا بالجمع بينهما نحو ما يجتمع في الكلمة حرفان مثلان ،فيؤتى بكل واحد منهما صحيحًا على جهته من غير تغيير ... فلا يستقل اجتماعهما بل يؤتى بكل واحد منهما فجعل الهمزتين كغيرهما من سائر الحروف))⁽¹⁾.

ويرى أحد المحدثين أنّ تحقيق الهمز اقتحم اللغة الفصحى ،وأصبح من مميزات وخصائصها وأصبح هو الأصل المعتمد في اللغة العربية الدارجة في الأدب والشعر قبل الإسلام فلما جاء الإسلام كان هو الأصل في لغة القرآن ،ثم إن تحقيق الهمز هو الأصل ،وبه يعرف وجه الكلام مما أصله الهمز ،وهذا مع شيوعه واستعماله ودورانه على الألسنة وثباته في خط المصحف ⁽²⁾.

ترى الباحثة أن القراءة بتحقيق الهمزتين هي الأقرب إلى لسان العربي كما مر ذكر علة القراءة بتحقيقهما وتكون بمعنى كيف يخصه الله سبحانه وتعالى من بيننا وينزل عليه الذكر ،فأية ميزة خصه الله سبحانه وتعالى بها تميزه عنا ، وهو بذلك أعترض من الكافرين على الله تبارك وتعالى .

(3) مفتوحة ومكسورة : ورد هذا النوع في كُتب قراءات القرن السادس الهجري في قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ أَنِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾ [النازعات: ١٠]، قرأ نافع، والكسائي بجعل الأولى استفهامةً ،والثانية خبرًا ،وهم في المستفهم فيه على أصولهم، وقرأ ابن عامر بجعل الأولى خبرًا والثانية استفهامةً ، وأبو عمرو بالتسهيل والمد ،قرأ ابن كثير، وحفص بالتسهيل والقصر، والباقون بالتحقيق والقصر إلا أن أكثر الطرق عن هشام بالمد⁽³⁾.

وقال الإشبيلي في توجيه علة الهمز بقوله إن الأصل همزتان: ((الأولى مفتوحة، وهي همزة الاستفهام، والثانية مكسورة، وقرأ أبو عمرو جميعها بتحقيق الأولى، وتلين الثانية؛ فجعلها بين الهمز والياء الساكنة، ويفصل بينهما بألفٍ يمدّها على أصله؛ من أجل الهمزة المُلينة؛ يُراعي أصلها من التحقيق، وأمّا من جعل الهمزة

(1) حجة القراءات: 86.

(2) ينظر: ظاهرتا الهمز والإمالة عند القراء الكوفيين الثلاثة ،د.خالد محمود أبو

مصطفى: 106-107.

(3) ينظر: الاقناع في القراءات السبع: 803/2، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة: 570، وغاية النفع في القراءات السبع: 616.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتب قراءات القرن السادس الهجري

الثانية ياءً خالصةً فقد أخطأ من وجهين: أحدهما مخالفة النقل، والثاني مخالفة القياس العربية عند تليين الهمزة⁽¹⁾.

وأشار البغدادي إلى أن (أعنا لمردودون) قد ذُكر من حققهما، ومن حقق الأولى وليّن الثانية، ومن فصل بينهما بالفاءِ، وقرأ نافع والكسائي (أعدا كنا) بهمزة واحدة على الخبر، وقرأ الباقرن بهمزتين على الاستفهام، وليّن الثانية ابن كثير وأبو عمرو⁽²⁾.

وذكرت هذه القراءة في بعض كُتب قراءات القرن السادس الهجري، ولكن من دون علة تذكر⁽³⁾.

وبيّن الأخفش أن قوله تعالى: ﴿أَنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِذَا كُنَّا عِظَامًا﴾ كانه ((أراد) أُنرِدُ إِذَا كُنَّا عِظَامًا) وأما من قال (أنا) و(إذا كنا) باجتماع الهمزتين ففصل بينهما بالفاءِ فإنما أضمر الكلام الذي جعل هذا ظرفاً له؛ لأنه قد قيل لهم (إنكم تُبعثون وتُعادون) فقالوا: (إذا كنا تراباً) في هذا الوقت نعاد وهو من كلام العرب بعضهم يقول (أيناً) و(أيذا) فيخفف الآخرة؛ لأنه لا يجتمع همزتان، والكوفيون يقولون (أنا) و(إذا) فيجمعون بين الهمزتين⁽⁴⁾.

فحجة من أثبت الهمزتين، أنه أتى بها على الأصل؛ لأن الأولى للاستفهام والثانية همزة إن، وحجة لمن ليّن الثانية أنه تجافى أن يخرج من الفتح الهمزة إلى كسرة الثانية، فقلبها إلى لفظ الياء تلييناً، والحجة لمن طرح الأولى أنه أخبر بأن ولم يستفهم، فأثبت همزة أن وأزال همزة الاستفهام⁽⁵⁾.

ويرى الدكتور محمد الأنطاكي أنه إذا التقت همزتان في كلمة واحدة فالتخفيف للثانية فقط، وإذا كانت حركة الثانية الكسرة فإنها تقلب ياء وجوباً⁽⁶⁾، وأشار إلى ((إن كانت الهمزة التي مع همزة الاستفهام همزة قطع عدت الهمزتان كأنهما في كلمة وحده، سرت عليهما في التخفيف أحكام الهمزتين المجتمعين، إلا أن هنا

(1) تحصيل الهمزتين: ٧٩-٨٠.

(2) ينظر: الكفاية في القراءات الست: ٢٣٢.

(3) ينظر: الكفاية الكبرى: ٢٩٧/٤ - ٢٩٨، شواذ القراءات: ٥٠٢، الموضح: ١٣٣٦/٣، غاية الاختصار: ٢٣١/١.

(4) معاني القرآن: 565/2.

(5) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 161.

(6) ينظر: المحيط في الأصوات العربية، ونحوها وصرفها: 88-89.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

التحقيق هنا أغلب ، أمّا همزة الثانية همزة وصل مضمومة أو مكسورة فتحذف⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الهمز المزدوج من كلمتين: ويكون على نوعين هما

(1) المتفق: على الحركة وامثلة ما جاء منه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الأحقاف:32]، قرأ أبو عمرو، وأبو الطيب عن رويس، واليزيدي وابن محيص بحذف الهمزة الأولى مع المد والقصر، وذلك مبالغة في التخفيف، وقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى، وهمز الثانية، ومدّة قبلها، وقرأ الباكون تحقيق الهمزتين من كلمتين⁽²⁾.

قال الإشبيلي في توضيح علة الهمزتين المضمومتين؛ من كلمتين والوارد منه موضع واحد ضمن كتب القرن السادس الهجري يقول: والأصل همزتان، أيضاً، وحكمهما في قراءته حذف أحدهما؛ فقد جاء عنه أنّه قال: لا أبالي أيهما حذف؛ فإن نويت له حذف الثانية فلا بدّ له من مدّ حرف المد واللين، قبل الهمزة الأولى، فإن نويت حذف الأولى كنت مخيرًا في المدّ واللين، قبل الهمزة الأولى، وتركه، والمدّ أقيس؛ لأنّ الثانية تنوب عنها، قرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى، وهمز الثانية، ومدّة قبلها؛ فحسب، وأنّه كان يقرأ وحده بذلك؛ في حين كان ورش ورويس يقرأون بهمز الأولى، وجعل الثانية بين بين، وبمدّة قبل الهمز طويلة، ومدة بعدها قصيرة، وكان البرّي وقالون يجعلان الهمزة الأولى بين بين؛ أي: بين الهمزة والواو، ويهمزون الثانية؛ من غير مدّ، وكان الباكون يقرأون بتحقيق الهمزتين معًا وهو الموضع الوحيد في القرآن الكريم⁽³⁾.

فحجة من قرأ بحذف الهمزة الأولى مع المد والقصر على التخفيف، بذلك أنّه جعل الثانية مقام الأولى وتنوب عنها، وفي المدّة الأولى وجهان المد؛ لأنّ الحذف

(1) المحيط في الأصوات العربية، ونحوها وصرّفها 89.

(2) ينظر: البدور الزاهرة: 300/2-301، ومعجم القراءات: 512/8-513.

(3) ينظر: تحصيل الهمزتين: 95-96.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كُتب قراءات القرن السادس الهجري

عارض؛ ولأن الثانية تقوم مقام الأولى⁽¹⁾ وذلك مبالغة في التخفيف⁽²⁾، وقرأ قالون والبرزي بتسهيل الهمز الأولى كالواو مع المد والقصر⁽³⁾.

وحجتهم إلى أن من أمال الأولى تخفيف إحدى الهمزتين فإنها اتبع ما عليه أكثر العرب؛ ولأن بعضهم خففوا الهمزة المفردة لثقلها، وإذا اجتمعتا كانتا أشد استنقالاتاً للتكرار الذي فيهما فكان تسهيل إحداهما طلباً للخفة وفراراً من ثقل اجتماعهما⁽⁴⁾.

وحجة من قرأ بتحقيق الهمزتين من كلمتين؛ لأن الثانية منفصلة عن الأولى لكون كل منها كلمة برأسها تلقيها متلاصقتين بل كانت كل واحدة منها منفصلة عن الأخرى وكذلك أن تحقيق الهمزتين هو الأصل؛ لأن من خفف كانت بين وبين كانت بزنة المحققة فالاستنقال مع هذا النوع من التخفيف باقي القياس⁽⁵⁾.

وذكر ابن مكي علة من لم يمد أن الهمزة، لما زال لفظها الذي يُخاف على حرف المد واللين أن يخفى به، أسقط المد؛ لأن من أجله وجب المد قد زال، وهو لفظه الهمزة، فعامل اللفظ، ولم يعرج على الأصل، القياس والنظر يوجبان المد مع التسهيل على ما قدمنا لكن الذي قرأت به هو ترك المد؛ لزوال لفظ الهمزة، وأنا أخذ بالوجهين واختار المد⁽⁶⁾، وقال ابن يعيش إن ((الهمزة المتحركة مضمومة، وما قبلها متحركاً، فأمرها كذلك في التخفيف، وذلك أن تجعلها بين وبين، وذلك بأن تضعف صوتها، ولا تُتمّه، فتقرب حينئذ من الواو الساكنة سواء كان ما قبلها مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً))⁽⁷⁾.

وذكر كذلك أن قوماً من العرب يُبدلون من هذه الهمزات التي تكون بين بين حروف لين⁽⁸⁾، ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن تسهيل الهمز بين وبين ((تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركة حركة وراءها، فالذي نسميه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة،

(1) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 70/1، البدور الزاهرة: 300/2-301، معجم القراءات: 512/8-513.

(2) ينظر: البدور الزاهرة: 300/2-301، معجم القراءات: 512/8-513.

(3) ينظر المصدر نفسه: 300/2-301.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعلها: 70/1.

(5) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعلها: 70/1. وشرح المفصل، لابن يعيش: 118/9، التوجيه الصوتي والصرفي لتبدلات الهمز في القراءات القرآنية، أحمد دحماني: 207.

(6) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: ٦٠/١.

(7) شرح المفصل: 274/5.

(8) ينظر: المصدر نفسه 274/5.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

من فتحة أو ضمة أو كسرة ،ويترتب على هذا النطق التقاء صوتي لين قصيرين))⁽¹⁾.

(2)المختلف: في الحركة نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا كُلًّا مَا جَاءَ أُمَّةً

رَسُولَهَا كَذَّبُوهُ فَاتَّبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبَعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾

[المؤمنون:44]،قرأ نافع،وابن كثير،وأبو عمرو،وأبو جعفر (جاءَ أمة) بتسهيل

الهمزة الثانية كالواو، وقرأ الباقر، بتحقيق الهمزتين، وليس في القرآن همزة

مضمومة بعد مفتوحة من كلمتين غير هذا الموضع⁽²⁾، وضَّح الإشبيلي علة الهمز

في الآية الكريمة بأنَّ الأصل فيه همزتان؛ وذكر أنَّ أبا عمرو قرأ بتحقيق الأولى،

وجعل الثانية بينها وبين الواو الساكنة؛ ويرى أنَّه لا يجوز فيها غير ذلك في العربية

واللفظ به تحكمه المشافهة، علة هذه القراءة هو القياس؛ لمجانسة الحرف للحركة،

أمَّا غير هذه القراءة فجانز؛ وقرأ الباقر بتحقيق الهمزتين معاً⁽³⁾.

ولن تذكر هذه القراءة في كتب قراءات القرن السادس الهجري⁽⁴⁾.

وذكر الخليل أنَّ الهمزة من أصعب حروف العربية مخرجاً، وأثقلها نطقها؛ لأنها

تخرج من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة⁽⁵⁾، وسبب هذا الثقل؛ لأنها حرف في

أسفل الحلق وبَعْدَ عن الحرف وحصل طرفاً فكان النطق به تكلفاً⁽⁶⁾.

فحجة هذه القراءة كما ذكرها مكي ابن أبي طالب أنَّ ((مَنْ حَقَّقَ الهمزتين

المختلفتي الحركة من كلمتين هو ما قَدَّمَا أَنَّ الأولى منفصلة من الثانية، وأنَّه

الأصل، وأنَّ الوقف الأولى والابتداء بالثانية بالتحقيق فيهما للجميع، فأجرى الوصل

مجرى الوقف، وخفَّ عليه اجتماعها، إذ هما من كلمتين، وأذ انفصال الثانية من

الأولى ممكن مقدّر منوي وهي قراءة الكوفيين وابن عامر))⁽⁷⁾.

وحقق أبو عمرو الأولى وسَهَّلَ الثانية بيِّنَ وبيِّنَ، فجعلها كالواو المختلصة

الضمة⁽⁸⁾، واستحسن سيبويه هذه القراءة إذ قال ((اعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا وكانت

كل واحدة منهما من كلمة، فإنَّ أهل التحقيق يخفون إحداهما، ويستثقلون تحقيقهما،

لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن

(1) الاصوات اللغوية:78-79.

(2) ينظر: البدور الزاهرة:2/106، اتحاف الفضلاء:74، معجم القراءات:6/179.

(3) ينظر: تحصيل الهمزتين الواردتين في كتاب الله تعالى:111.

(4) ينظر: المصدر نفسه:111.

(5) ينظر: العين:1/52.

(6) ينظر: سر صناعة الاعراب:1/46.

(7) الكشف عن وجوه القراءات وعللها:1/76.

(8) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي(أبو عمرو بن العلاء) د. عبد الصبور

شاهين:113.

الفصل الأول: المستوى الصوتي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو⁽¹⁾.

وتظهر علة من سهل الهمزة أن ((التسهيل إحدى الهمزتين، فإنما اتبع ما عليه أكثر العرب، ولأنّ البعض خففوا الهمزة المنفردة لثقلها، وإذا اجتمعتا كانتا أشد استنقالاتاً، للتكرير الذي فيهما فكان تسهيل إحداهما طلباً للخفة وفراراً من ثقل اجتماعهما))⁽²⁾.

وأما من حقق الهمزتين فيرى أنّ الثانية منفصلة عن الأولى، لكون كل منهما في كلمة برأسها، فلم تلتقيا متلاصقتين بل كانت كل واحدة منهما منفصلة عن الأخرى⁽³⁾.

(1) الكتاب: 548/3-549.

(2) التحقيق والتخفيف في الهمز بين الاستعمال اللغوي والاداء القرآني، أحمد دحماني: 7.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 7.

الفصل الثاني

المستوى الصرفي في كتب قراءات

القرن السادس الهجري

المبحث الأول

ما قرئ بالضم والفتح والكسر من الأفعال وعلّة ذلك.

المبحث الثاني

ما قرئ بالضم والفتح والكسر من الأسماء وعلّة ذلك.

المبحث الثالث

ما قرئ بالتخفيف والتشديد وعلّة ذلك

المبحث الرابع

ما قرئ للمبني للمجهول وعلّة ذلك .

المبحث الأول

ما قرئ بالضم والفتح والكسر من الأفعال وعلة ذلك .

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

درس علماء اللغة الفعل من حيثيات متعددة ، ومن تلك حيثيات تقسيم الفعل على مجرد ومزيد ، وتناولوا الفعل من حيث الزمن إلى ماضٍ ومضارع وأمر.

للفعل الماضي ثلاثة أبنية ، أولها: (فَعَلَ) بفتح العين ومضارعه مفتوح العين (يَفْعَلُ) أو مكسورها (يَفْعَلُ) أو مضمومها (يَفْعَلُ)، وثانيها: (فَعَلَ) بكسر العين، ومضارعه مفتوح العين (يَفْعَلُ) أو مكسورها (يَفْعَلُ)، وثالثها: (فَعَلَ) مضموم العين ومضارعه مضمومها ايضاً (يَفْعَلُ)⁽¹⁾، فهذه ستة أوجه وردت مستعملة بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي وبعضها أكثر استعمالاً من بعض⁽²⁾.

ويُعدّ ضبط حركة عين الفعل الثلاثي المجرد في المضارع إحدى المشكلات المعقدة في الصرف العربي ؛ إذ إنّ التمكن منها ، والسيطرة عليها عند المتخصّصين يُعدّ أمراً صعباً؛ فليس من سبيل للتأكد من ضبطها إلا بالرجوع إلى المعجمات اللغوية، ومن هنا عُدّ ضبط عين الفعل الثلاثي المجرد ضبطاً صحيحاً واحداً من الأخطاء الصرفية الشائعة في نطق المثقفين⁽³⁾.

وفصل عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)القول في أبواب الفعل الثلاثي المجرد على النحو الآتي: الفعل في الماضي من حيث حركاته يأخذ ثلاث صور، فالثلاثي له ثلاثة أبنية: فَعَلَ، وفَعَلَ، وفَعَلَ، أمّا بفتح العين فمضارعه (يَفْعَلُ) بالكسر، متعدياً ولازمًا، كضرب يضرب، ويجيء على (يَفْعَلُ) بالفتح، ما كان عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق، وهي الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين، ويجيء على (يَفْعَلُ) بالضمّ متعدياً ولازمًا، مثل: قَتَلَ يَقْتُلُ وَحَرَجٌ يَخْرُجُ، وأمّا (فَعَلَ) بكسر العين فمضارعه بالفتح ، كعَلِمَ يَعْلَمُ ، وبالكسر: كحَسِبَ يَحْسِبُ ، وأمّا (فَعَلَ) ، بضم العين ، فمضارعه بالضمّ لا غير ، نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكتاب: 38/4، المقتضب: 109/2-110-111، المزهر: 37/2.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 603/2.

(3) ينظر: دراسات لغوية في القرآن وقراءاته، د. أحمد مختار عمر: 171.

(4) ينظر: المفتاح في الصرف: 36-38.

المطلب الأول: ما قرئ بالضم من الأفعال

(1) مما قرئ بالضم في كتب القرن السادس الهجري قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلُّوا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: 135]، قرأ ابن عامر وحمزة بضم اللام في لفظة (تَلُّوا)، وقرأ الباقر (تَلُّوا) بواوين، واللام ساكنة⁽¹⁾.

قال ابن أبي مريم في توضيح علة من ضم اللام: ((هي من وَلِي يَلِي؛ لأنَّ ولاية الشيء إقبال عليه، وهو خلاف الإعراض عنه والمعنى إنَّ تُقْبِلُوا أو تعرضوا، فإنَّ الله كان بما تعلمون خبير فيجازي المحسن بإحسانه، والمسيء المعرض بإعراضه))⁽²⁾.

وذكر ابن أبي مريم علة من فتح اللام ((وهو من لَوَى يَلْوِي، وهو من لَيَّ القاضي وإعراضه لأحد الخصمين على الآخر أو من لَيَّ الشهادة، وهو تحريفها، أو من لَيَّ الغريم وهو مطلة))⁽³⁾.

وقد ذكرت هذه القراءة في بعض كُتُب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽⁴⁾.

فحجة مَنْ قرأ بضم اللام على أنه: ((جعله من الولاية يريد وإن تلووا ذلك أو تتركوه، معناه أو تعرضوا عنه تاركين له وأصله توليوا فخرلت الواو الأولى لوقوعها بين ياء وكسرة وخرلت الياء لوقوع الحركة عليها وضمت اللام لمجاورة الواو))⁽⁵⁾.

وقال الزجاج في توضيح قراءة الضم: ((تَلُّو أصله تَلُّوا فأبدلوا من الواو المضمومة، همزة فصارت تَلُّوا بإسكان اللام، ثم طُرِحَت الهمزة وطُرِحَت حركتها على اللام فصار تَلُّوا كما قيل في أدورٍ ادْوَرٍ ثم طرحت الهمزة فصارت أدر،

(1) ينظر: مفاتيح الغيب: 75/11، البدور الزاهرة: 282/1.

(2) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 429-428/1.

(3) المصدر نفسه: 429/1.

(4) ينظر: تلخيص العبارات: 84، التجريد لبغية المرید: 212، ارشاد المبتدئ

للقلانسي: 202، الكفاية الكبرى: 154، الأقسام: 632/2، المبهج في القراءات الثمان

: 464/2، المصباح الزاهر: 248/3، غاية الاختصار: 467.

(5) الحجة في القراءات السبع: 127.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

ويجوز أن يكونَ وإنْ تَلُوا من الولاية، وتُعْرَضُوا أي إن قمتم بالأمر أو أعرضتم عنه، فإن الله كان بما تعملون خبيراً⁽¹⁾.

وبين مكي ابن أبي طالب من قرأ بالضم على أن: ((اصلها (تلوا) فاستنقلت الضمة على الواو، وبعدها واو أخرى، والتقيت الحركة على اللام وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين، فهو في القراءة كالقراءة بإسكان اللام واوين، وقيل: إنما أبدل الواو المضمومة همزة ثم خففها بإلقاء حركتها على اللام، فصارت (تلوا) ولأصلها (تلوا) فتنفق القراءتان على هذا التقدير⁽²⁾)).

ووضَّح السمين الحلبي قراءة ضم اللام فذكر فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه من لَوَى يَلْوِي إلا أن الواو المضمومة قُبِلَتْ همزة قلبها في أجوه و أُقْتِتْ ثم نُقِلَتْ حركة هذه الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت فصار تَلُون كما ترى، الثاني: أنه من لَوَى يَلْوِي أيضاً، إلا أن الضمة اسْتُنْقَلَتْ على الواو الأولى فنُقِلَتْ إلى اللام الساكنة تخفيفاً، فالتقى ساكنان وهما الواو ان فحُذِفَت الأولى منهما، وفي هذين التخريجين نظراً، وهو أن لَامَ الكلمة قد حُذِفَتْ أولاً كما قررته فصار وَزْنُهُ: تَفْعُوْا، بحذف اللام، ثم حُذِفَت العينُ ثانياً فصار وَزْنُهُ: تَفُوْا، وذلك إجحاف بالكلمة، والثالث: أن هذه القراءة مأخوذة من الولاية بمعنى: وإن وُلِّيْتُمْ إقامة الشهادة أو وُلِّيْتُمْ الأمر فتعدلوا عنه، والأصل: (تَوَلَّيُوا) فحذفت الواو الأولى لوقوعها بين حرف المضارعة وكسرة، فصار (تَلَّيُوا) كتعدوا وبابه، فاستنقلت الضمة على الياء ففعل بها ما تقدم في (تَلَّوُوا)⁽³⁾.

(2) ومما قرأ بالضم أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوْنَهُمْ فِي الْعَيِّ نَمَّ لَأ يُمْصِرُونَ﴾ [الأعراف: 202]، قرأ نافع وأبو جعفر بضم الياء وكسر الميم (يَمُدُّوْنَهُمْ)، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الميم⁽⁴⁾.

قال الكرمانى من قرأ بضم الياء من (الإمداد): ((فقد استعمل ما هو للخير في ضده، وذلك أن الإمداد إنما جاء في ما يُحْمَدُ كقوله: (وَأَمَدَدْنَاَهُمْ بِفَاكِهَةٍ)، (ثُمَّدَّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ)، (أَتَمِدُونَنِي بِمَالٍ))⁽⁵⁾.

(1) معاني القرآن وإعرابه: 118/2.

(2) الكشف عن وجوه القراءات: 399/1.

(3) ينظر: الدر المصون: 119-118/4.

(4) ينظر: البدو الزاهرة، لأبي حفص الانصاري: 370/1، خلاصة النظر، عبد الرحمن يوسف الجمل: 404.

(5) مفاتيح الأغاني: 188.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وذكر ابن أبي مريم علة ضم الياء بقوله: ((أنه وإن كان الإمداد يُستعمل فيما يُحمد ويُستجيب، فهذا هنا على المجاز والتشبيه بمنزلة قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الانشقاق:24]، وذلك أنه يقال: أمددته بمالٍ، قال الله تعالى: ﴿أَنَّمَا نُمَدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ﴾ [المؤمنون:55]، وقال: ﴿وَأَمَدَدْنَاَهُمْ بِفَاكِهَةٍ﴾ [الطور:22]، فيستعمل أمد فيما يكون محمودًا وفي المكروه مددت قال الله تعالى: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة:15]، فوضع نافع الإمداد موضع المدّ مجازًا وتشبيهًا⁽¹⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة قراءة الفتح بقوله: ((على أصله الذي يجب أن يكون عليه؛ لأنه مستعمل مع الغي، فالأحسن أن يكون المدّ لا الأمداد؛ لأنّ الغيّ مكروه غير محمود، ويُقال مددته في الغيّ أو الجهل أو الطغيان))⁽²⁾.

وقد ذكرت قراءة الضم في بعض كُتب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽³⁾.

فحجة مَنْ قرأ بِضَمِّ الْيَاءِ (يُمَدُّوهُمْ) فإنها مِنْ (أَمَدَدْتُ)، وَمَنْ فَتَحَ الْيَاءَ مِنْ (مَدَدْتُ) وهما لغتان مدّ وأمدّ وأكثر بغير ألف ويقال مددت في الشر وأمددت في الخير، وقيل مد معناه جذب، وأمد معناه من الإمداد⁽⁴⁾.

والمد: الميم والdal أصلٌ واحدٌ يدلُّ على جَزَّ شيءٍ في طول، واتّصال شيءٍ بشيءٍ في استطالة، تقول: مددت الشيء أمدّه مدًّا، ومدّ النهر، وإن المستعمل في المحبوب (أمدّ)، والمستعمل في المكروه (مدّ)، فقراءة الجماعة جارية على المنهاج المستعمل، وقراءة نافع هي مقيدة بقوله: فِي الْعَيِّ كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَقْيِدَ الْبِشَارَةَ، فتقول: بَشَّرْتُهُ بِشَرٍّ وَمَدُّ الشَّيَاطِينِ لِلْكَفَرَةِ، أَي: وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ: هو بالتزيين لهم، والإغواء المتتابع، وقوله: ثُمَّ لَا يُقْصِرُوا مِنْ أَقْصَرٍ، والضميرُ عائِدٌ على الجميع، أي: هؤلاء

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 570/2.

(2) المصدر نفسه: 570/2.

(3) ينظر: تلخيص العبارات: 97، التجريد لبغية المرید، لابن الفحام الصقلي: 230، ارشاد المبتدئ، للقلانسي: 244، الكفاية الكبرى للقلانسي: 177، الأقسام، لابن بادش الانصاري: 652/2، المبهج في القراءات الثمان، لسبط الخياط البغدادي: 520/2، المصباح الزاهر: 3/ 362، غاية الاختصار، لأبي العلاء الهمداني العطار: 634.

(4) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 487/1، مفاتيح الغيب: 105/15، البحر المحيط: 447/4.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

لا يقصروا عن الإغواء، وهؤلاء لا يُقَصِرُونَ في الطاعة للشياطين وأن قراءتين بمعنى واحد⁽¹⁾.

ويرى الطبري أن ((الصَّوَابُ مِنَ الْقِرَاءَتَيْنِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا (يَمْدُونَهُمْ)، بِفَتْحِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَمْدُ الشَّيَاطِينَ إِخْوَانُهُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّمَا هُوَ زِيَادَةٌ مِنْ جِنْسِ الْمَمْدُودِ، وَإِذَا كَانَ الَّذِي مَدَّ مِنْ جِنْسِ الْمَمْدُودِ كَانَ كَلَامُ الْعَرَبِ مَدَدْتُ لَا أَمَدَدْتُ))⁽²⁾.

قال أبو علي الفارسي إن ((عامّة ما جاء في التنزيل فيما يحمد ويستحب أمددت على أفعت كقوله تعالى: ﴿أَيْحَسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [المؤمنون:55] وقوله تعالى: ﴿وَأَمَدَدْنَاَهُمْ بِفَاكِهَةٍ﴾ [الطور:22] وقوله: ﴿أَتَمِدُّونَ بِمَالٍ﴾ [النمل:36] وما كان خلافه يجيء على مددت، قال عزّ وجلّ: ﴿وَيَمْدُهُمْ فِي طُعْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة:15])⁽³⁾.

وذكر أبو منصور الأزهري أن ((القراءة الجيدة (يَمْدُونَهُمْ) بفتح الياء كما قال الله جلّ وعزّ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدُهُمْ فِي طُعْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾، وأمّا الإمداد فأكثر ما يستعمل في الإمداد بالمال، كما قال الله: ﴿أَيْحَسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ﴾، والإمداد يكون بحرف الصلة، كقوله عزّ وجلّ: ﴿وَيَمْدِكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ﴾، قصد مدّ ماء هذا النهر نهر آخر يُمدّه، وقال: سِيلَ آتَ مَدَّ أَيْ))⁽⁴⁾.

وأشار ابن خالويه إلى أن من قرأ بضم الياء وكسر الميم ((من (أمد يمد) وهو من قولك أمددت الجيش إذا زدته بمدد قال الله تعالى: ﴿أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ﴾ فمعنى يمدونهم يزيدونهم غيا وكأنه قال يمدونهم من الغي، ففتح الياء من (مد يمد) إذا جر فقوله يمدونهم أي يجرونهم في الغي وقال قوم يمدونهم يتركونهم في الغي تقول العرب لأمدنك في باطلك أي لأتركنك فيه ولا أخرجك منه))⁽⁵⁾.

(1) ينظر: مقاييس اللغة: 269/5، المفردات في غريب القرآن، للراغب الاصفهاني: 464-

465، الجواهر الحسان، للثعالبي: 108/3.

(2) جامع البيان عن تأويل اي القرآن: 654-653/10.

(3) الحجة في علل القراءات: 84/3.

(4) معاني القراءات: 435-434/1.

(5) حجة القراءات: 306.

وأشار الدكتور عبد الرحمن بن يوسف الجَمَل إلى أن مَنْ قرأ بضم الياء وكسر الميم على ((أنه من الفعل أمد يُمدّ الرباعي، ومصدره إمداد، ومَنْ قرأ بفتح الياء وضم الميم، من الفعل مَدَّ يُمَدُّ ومصدره مَدَّ وهما لغتان بمعنى واحد، وقيل الإمداد يكون في المستحبات وجاء هنا على المجاز والتشبيه، مثل ((فبشرهم بعذاب أليم)) والمد يكون في المكروهات هو هنا مناسب لسياق الغي))⁽¹⁾.

المطلب الثاني: ما قرئ بالفتح من الأفعال

(1) ومما قرئ بالفتح في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري قوله تعالى:
يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴿البقرة: 273﴾، قرأ أبو جعفر ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين في لفظة (يَحْسَبُهُمُ)، وقرأ الباقر بكسر السين⁽²⁾.

قال الكرمانى في توضيح علة القراءتين: ((يقال: حَسِبْتُ الشيءَ أَحْسَبُهُ بالكسر والفتح، وقرئ بالوجهين في القرآن ما كان من مضارع (حَسِبَ)، والفتح أقيس عند أهل اللغة؛ لأن الماضي إذا كان على (فَعِل) كان المضارع على (يَفْعَلُ) والكسر شاذًّا، وهو حسن لمجيء السمع به))⁽³⁾.

وبيّن ابن أبي مريم أن مَنْ قرأ بفتح السين فذلك على القياس: ((وذلك؛ لأن فتح السين أقيس، فإن الماضي إذا كان فعِل بكسر العين كان القياس في مُضارِعِهِ أن يكون على يَفْعَل بفتح العين، نحو: (فَرَقَ يَفْرُقُ وشَرَبَ يَشْرَبُ) وقرأ الباقر بكسر السين في جميع القرآن لمجيء السماع فقد جاء فعِل يَفْعَل بالكسر فيهما جميعًا، في حروف قليلة شذوذه عن القياس))⁽⁴⁾.

وقد ذكرت قراءة الفتح في بعض كُتُب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽⁵⁾.

(1) خلاصة النظر، د. عبد الرحمن بن يوسف الجمل: 404.

(2) ينظر: تقريب النشر في القراءات: 132، إتحاف الفضلاء: 212، الهادي في شرح طيبة النشر، د. محمد سالم محيسن: 97/2.

(3) مفاتيح الأغاني: 123.

(4) الموضح: 349/1.

(5) ينظر: تلخيص العبارات، لابن بليمة: 73، التجريد لبغة المرید، لابن الفحام الصقلي: 200، ارشاد المبتدئ، للفلاسي: 168، الأقسام، لابن البادش الانصاري: 745/2، المبهج في القراءات الثمان، لسبط الخياط البغدادي: 418/2، المصباح الزاهر، للشهرزوري: 144/3.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

فحجّة مَنْ فتح: ((أنّه أتى بلفظ الفعل المضارع على ما أوجبه بناء ماضيه؛ لأنّ (فعل) بالكسر يأتي مضارعه على (يَفْعَل) بالفتح قياس مطرد، والحجّة لمن كسر: أن العرب استعملت الكسر والفتح في مضارع أربعة أفعال: يحسب، وينعم، ويبئس، ويبيس، حتى صار الكسر فيهن أفصح))⁽¹⁾.

وذكر أنّ الفتح أقوى في الأصول، وهو أقيس؛ لأنّ فعل في الماضي إنّما يأتي مستقبلاً على (يَفْعَل) بالفتح في الأكثر⁽²⁾.

وحسّن القرطبي قراءة الكسر بقوله: ((وَالْقِرَاءَةُ بِالْكَسْرِ حَسَنَةٌ، لِمَجِيءِ السَّمْعِ بِهِ وَإِنْ كَانَ شَاذًا عَنِ الْقِيَاسِ))⁽³⁾.

وقال السمين الحلبي إن قراءة الفتح جاءت على القياس؛ ((لأنّ قياس فعل بكسر العين يَفْعَل بفتحها لتتخالف الحركتان فيخفّ اللفظ، وهي لغة تميم والكسر لغة الحجاز، وبها قرأ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وقد شَدَّتْ أَلْفَاظُ أُحْرُ جاءت في الماضي والمضارع بكسر العين منها نَعِم يَنْعِم، وبئس يَبِئْسُ، من اليبوسة، وعمد يعمد، وقياسها كلها الفتح، واللغتان فصيحتان في الاستعمال))⁽⁴⁾.

وترى الباحثة أن الاختلاف بين القراءتين هو اختلاف لهجات بين أهل الحجاز وأهل تميم، وهذا الاختلاف لا يغير بمعنى الآية.

(2) ومما قرأ بالفتح أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَنَا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى

اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الجن:5]، قرأ يعقوب بفتح القاف والواو مُشَدَّدَةً في لفظة (تَقُولُ)، وقرأ الباكون (تَقُولُ) بضم القاف وإسكان الواو⁽⁵⁾، قال أبو الحسن الرعيني: ((هو تَنَفَّعَلُ فحذف تاء تَفَعَّلَ والكذب يَصْلُحُ فِيهِ التَّقُولُ؛ لأنّ التَّفَعُّلَ للاستعمال، كما قال تعالى ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:44]))⁽⁶⁾.

(1) الحجة في القراءات السبع: 103.

(2) ينظر: الحجة في علل القراءات: 205/2، الكشف عن وجوه القراءات: 318/1.

(3) جامع لأحكام القرآن: 373/4.

(4) الدر المصون: 619/2.

(5) ينظر: البدور الزاهرة: 393/2، خلاصة النظر: 1406-1407.

(6) الجمع والتوجيه: 82-83.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وقال ابن أبي مريم في توضيح العلة في قراءة يعقوب بقوله إنّه: ((من النَّقُول، وهو الادعاء على الإنسان ما لم يَقُلْهُ، والعربُ تقولُ: قَوَّلْتَنِي ما لم أَقُلْ، وتَقَوَّلْت عليّ ما لم أَقُلْ قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:44]) (1).

ذكر ابن أبي مريم علة ترك القراءة بضم القاف بقوله إنّه: ((مضارع قَالَتْ تَقُولُ قولاً)) (2).

وقد ذكرت قراءة الفتح في بعض كُتُب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر (3).

قال أبو منصور الأزهري في معنى قراءة الفتح: ((فهو من قولك: تَقُولُ فلان على فلان الكذب، إذا تَحَرَّصَه، واختلق عليه ما لم يَقُلْهُ، وروى أبو عبيد عن الكسائي: تقول العرب: قَوَّلْتَنِي ما لم أَقُلْ، وأقَوَّلْتَنِي ما لم أَقُلْ، ونظير قوله: (أَنْ لَنْ تَقُولَ) قوله جلّ وعزّ: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:44] أي: لو تخرص علينا ما لم يَقُلْهُ)) (4).

وبيّن أبو الفضل أحمد الحريري قراءة فتح القاف وتشديد الواو (تَقَوَّلَ) ((أي: تَتَقَوَّلُ، يعني تَحْتَلِقُ، فحذفت التاء استخفافاً، وقيل معناه: أن لن تتكلف القول من غير رجوع إلى حقّ على الله، ويكون انتصاباً (كذباً) على المصدر؛ لأنّه في موضع التكدّب، وهو نظير التَقَوَّلُ يقال: تَقَوَّلَ فلانٌ إذا قال باطلاً)) (5).

ووضّح الدكتور محمد سالم محيسن أن من قرأ بفتح القاف وتشديد الواو ذلك على ((مضارع (تَقَوَّلَ) على وزن (تَفَعَّلَ) مضاعف العين، والأصل (تَتَقَوَّلُ) فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً وهو مشتق من (التَقَوَّلُ) وهو (الكذب) فيكون (كذباً) مفعولاً به ل (تَقَوَّلَ) وقرأ الباقر (تقول) بضم القاف وإسكان الواو، مضارع (قَالَ) من (القول) وعلى هذه القراءة يكون (كذباً) مصدرًا مؤكدًا ل (تقول)؛ لأن الكذب نوع من (القول) أو صفة لمصدر محذوف، أي: قولاً كذباً)) (6).

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1305/3.

(2) المصدر نفسه: 1305/3.

(3) ينظر: ارشاد المبتدئ: 427، الكفاية الكبرى: 309، المبهج في القراءات الثمان

: 790/2، المصباح الزاهر: 266/4، شواذ القراءات: 488.

(4) معاني القراءات: 97/3.

(5) الشفاء في علل القراءات: 605.

(6) الهادي في شرح طيبة النشر: 306/3.

(3) ومما قرأ بالفتح كذلك قوله تعالى: ﴿انطَلِقُوا إِلَىٰ ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات:30]، قرأ يعقوب بفتح اللام، وقرأ الباقون (انطلقوا) بكسر اللام على الأمر في لفظة (انطلقوا)⁽¹⁾، قال أبو الحسن الرعيني في توضيح علة الفتح بقوله ((أخبر عَنْهُمْ تَعَالَىٰ بِمَا صَارَ أَمْرُهُمْ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ أَمَرُوا بِالْإِنطِلَاقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿انطَلِقُوا إِلَىٰ مَا كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [المرسلات:29]))⁽²⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة من فتح اللام أنّها على الخبر بقوله: ((إخبار عن الذين حُوطبوا بقوله: ﴿انطَلِقُوا إِلَىٰ مَا كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [المرسلات:29]، وهو النار، كأنه قيل: انطلقوا إلى النار فانطلقوا))⁽³⁾.

وأما قراءة كسر اللام على الأمر فالعلة فيها ((أنه بدل من الأول، والأول على الأمر، فكذلك الثاني، ولم يختلفوا في الأول أنّه على الأمر وإنما الاختلاف على الثاني))⁽⁴⁾.

وقد ذكرت قراءة الكسر في بعض كتب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽⁵⁾.

فحجة فتح اللام تكون على معنى الخبر، أي: كأنهم لما أمروا امتثلوا فانطلقوا؛ إذ لا يمكنهم التأخير، إذ صاروا مضطرين إلى الانطلاق⁽⁶⁾، وحجة من كسر على ((صِيغَةُ الْفِعْلِ الْمَاضِي عَلَىٰ مَعْنَىٰ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِالْإِنطِلَاقِ إِلَىٰ النَّارِ فَانطَلِقُوا إِلَىٰ دُخَانِهَا، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْطِفْ بِالْفَاءِ لِقَصْدِ الْإِسْتِنَافِ لِيَكُونَ خَبْرًا آخَرَ عَنِ حَالِهِمْ))⁽⁷⁾.

وإن اختلاف القراءتين بين الفتح والكسر أدى إلى اختلاف المعنى فيكون معنى قراءة الفتح على أنّه من الفعل (انطلق) وهو ماض على الخبر عنهم أنهم انطلقوا إلى ضل ذي ثلاث شعب حين قال لهم الخزنة: انطلقوا إلى ما كنتم به تكذبون، وجاء

(1) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 118/5، المحرر الوجيز: 507/8، الهادي في شرح طيبة النشر: 326/3.

(2) الجمع والتوجيه: 82-83.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1329/3.

(4) المصدر نفسه: 1329/3.

(5) ينظر: التجريد لبغية المريد: 199-200، إرشاد المبتي: 168، الكفاية الكبرى: 133، الأقتاع: 614/2، المبهج في القراءات الثمان: 417/2، المصباح الزاهر: 142/3-143، شواذ القراءات: 101، غاية الاختصار: 438.

(6) ينظر: الكشف: 289/6، البحر المحيط: 397/8-398.

(7) التحرير والتنوير: 435/29.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

على لفظ المضي؛ لآته على حكاية الحال الآتية؛ لأن ما هو كائن لا محالة كما قد كان لقرب كونه، وإما قراءة الكسر فيكون على تقدير انطلقوا أيها المكذبون إلى جزاء ما كنتم به تكذبون، وهو أمر متكرر بيانا للمنطلق إليه وهو بدل من الفعل الأول انطلقوا إلى ضل ذي ثلاث شعب توبيخا لهم في الآخر للانزجار عن مثل حالهم في الدنيا، ويكون الحرف الثاني توكيدا للأول بمعناه(1).

وذكر الشيخ البحراني في تفسيره عن أبي عبدالله الصادق في توضيح قراءات الكسر ((إذا لاذ الناس من العطش قيل لهم انطلقوا إلى ما كنتم به تكذبون يعني إلى أمير المؤمنين قال فإذا أتوه قال لهم انطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب يعني من لهب العطش)) (2).

تري الباحثة وبعد الرجوع إلى بعض التفاسير أن قراءات الكسر هي الأقرب إذ أن الأمر الأول من الله إلى الكافرين وأنطلقهم إلى الإمام علي (عليه السلام)، ليحكم بأمرهم، إذا أتوه قال لهم الإمام علي (عليه السلام) إلى الكاوالفعل فرين أنطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب وبذلك يتضح أن القراءة بكسر اللام (انطلقوا) يدل على الأمر وليس الأخبار.

المطلب الثالث: ما قرئ بالكسر من الأفعال

(1) ومما قرأ بالكسر في كتب قراءات القرن السادس قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: 271]، قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وكثير ونافع وعاصم و يعقوب، بفتح النون وكسر العين في لفظة (فَنِعِمَّا)، وقرأ الباقون بكسر النون والعين(3).

قال الكرمانى إن من كسر العين والنون إنما ((أتبع العين النون في الكسرة فراراً من الجمع بين ساكنين)) (4).

وبين الكرمانى علة من فتح النون وكسر العين أنها على الأصل؛ ((لأن الأصل نَعِمَ يَنْعَمُ)) (5) كما قال طرفة بن العبد(6)، الرمل.

(1) ينظر: الشفاء في علل القراءات، لأبي الفضل الحريري: 628، خلاصة النظر: 1441.

(2) البرهان في تفسير القرآن: 560/5.

(3) ينظر: تفسير البيضاوي، للبيضاوي: 160/1، الجامع لأحكام القرآن: 363/4، البدور الزاهرة: 206/1-207.

(4) مفاتيح الأغاني: 122.

(5) المصدر نفسه: 122.

(6) ديوان طرفة ابن العبد: 79.

خَالَتِي وَالنَّفْسُ قَدِمَا أَنَّهُمْ نَعِمَ السَاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

وقال ابن أبي مريم في علة مَنْ كسر النون والعين: ((أَنَّ أَصْلَ (نَعِمَ) (نَعِمَ) بفتح النون وكسر العين، فَكُسِرَتْ فاء الكلمة من أجل حرف الحلق، كما كسروه من نحو لَعِبَ، وشَهِد؛ لِأَنَّ حَرْفَ الحلق لما فيه الاستعلاء يستتبع حركة ما قبله))⁽¹⁾.

وبيّن ابن أبي مريم أن من فتح النون وكسر العين على الأصل ((وهذا هو الأصل في هذه الكلمة: نَعِمَ بفتح النون وكسر العين، وهؤلاء كلهم شَدَدُوا الميم؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ (نَعِمَ) على ما سبق من الوجوه))⁽²⁾.

وقد ذكرت قراءة الكسر في بعض كُتُب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽³⁾.

فحجّة مَنْ كسر النون والعين: أنه قريبا من العين ليوافق بها لفظ أختها: (بئس)، لِأَنَّ هذه في المدح كهذه في الذم، وترك العين على أصلها، وحجّة مَنْ فتح النون وكسر العين: أنه أتى بلفظ الكلمة على الأصل؛ لِأَنَّ أصلهما: نعم، وبئس، فَأَتُوا بِالْكَلمَةِ على أَصْلِهَا وَهِيَ أَحْسَن لِأَنَّهُ لَا يَكُون فِيهَا الجَمْع بَيْن ساكنين، فَأَتُوا بِالْكَلمَةِ على أَصْلِهَا وَهِيَ أَحْسَن؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُون فِيهَا الجَمْع بَيْن ساكنين⁽⁴⁾.

ونكر الزجاج: القراءتين بقوله إنَّ مَنْ كسر النون والعين فهذا جَيِّدٌ بَالِغ؛ لِأَنَّ ههنا كسَرَ العين والنون، وكذلك قراءة أهل الكوفة (نَعِمًا هي) جيدة؛ لِأَنَّ الأَصْل في نَعِمَ نَعِمَ وَنَعِمَ، وَنَعِمَ فِيهَا ثَلَاث لغاتٍ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ إِدْغَامِ الميم نَعِمًا هي⁽⁵⁾.

قال أبو منصور الأزهري: إنَّ مَنْ قَرَأَ (فَنَعِمًا هي) ((بكسر النون والعين فهو جيد؛ لِأَنَّ الأَصْل في نَعِمَ: نَعِمَ وَنَعِمَ ثَلَاث لغاتٍ، وَمَنْ قَرَأَ (فَنَعِمًا) فهي على لغة من يقول: نَعِمَ، وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ (فَنَعِمًا) بكسر النون وسكون العين وتشديد الميم فهي على لغة من يقول: نَعِمَ كإِثْمٍ، أَدْغَمَ الميم من (نَعِمَ) في (ما) وشددها، وترك العين على حالها ساكنة، وهذه القراءة عند نحوي أهل البصرة غير جائزة؛ لِأَنَّ فِيهَا الجَمْع بَيْن ساكنين مَعَ غير حرف مد ولا لين، وكان أبو عبيد يختار هذه القراءة، ولم يُجِرْهَا أَهْلُ النَحْوِ، والقراءة فَنَعِمًا أو فَنَعِمًا وَمَعْنَاهُمَا فَنَعِمَ الشَّيْءُ))⁽⁶⁾.

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 346/1.

(2) المصدر نفسه: 348/1.

(3) ينظر: التجريد لبغية المرید: 199-200، ارشاد المبتدي: 168، الكفاية الكبرى: 133، الأفتاح، 614/2، المبهج في القراءات الثمان: 417/2، المصباح الزاهر: 142/3-143، شواذ القراءات: 101، غاية الاختصار: 438.

(4) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 102، حجة القراءات: 146-147.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 354/1.

(6) معاني القراءات: 228-229.

ووضح الدكتور عبد الرحمن بن يوسف الجَمَل أن كسر النون والعين ،اتباعًا لكسر العين؛ لأنَّ العين حرف حلقي يجوز أن يتبعه ما قبله في الحركة إذا كان مكسورًا وعينًا للفعل ،مثل: (شَهِدَ وشَهِد) لغة هذيل، وأما فتح النون وكسر العين ،وذلك على الأصل ف(نَعِم)مثل(شَهِد)⁽¹⁾.

(2)ومما ورد أيضًا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [ال عمران:120]،قرأ ابن كثير ونافع ويعقوب بكسر الضاد في لفظة(لَا يَضْرُكُمْ)،وقرأ الباقر بالضم⁽²⁾.

قال الكرمانى في توضيح علة قراءة الكسر في لفظة(لَا يَضْرُكُمْ)بقوله إنَّها((من: ضَارَهُ يَضِيرُهُ ضَيْرًا إِذَا ضَرَّهُ))⁽³⁾،وإلى المعنى نفسه ذهب ابن أبي مريم بذكر علة قراءة الكسر على أنه من ضَارَ يَضِيرُ كباع يبيع ،فيضركم كبيعكم⁽⁴⁾.

وقد ذكرت قراءة الكسر في بعض كُتُب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽⁵⁾.

ذكر الفراء أن((بعض القراء(لا يَضْرُكُمْ)تجعله من الضير، وزعم الكسائي أنه سمع بعض أهل العالية يقول:(لا ينفعني ذلك وما يضورني)،فلو قرئت(لا يَضْرُكُمْ)على هذه اللغة كان صوابًا))⁽⁶⁾.

قال أبو علي الفارسي إنَّ مَنْ قرأ بكسر الضاد ((جعله من ضار ،يضير مثل (باع، يبيع)وحجته قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء:50]ف ضير مصدر كالبيع، وقال الهذلي⁽⁷⁾،من الطويل:

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

(1) ينظر: خلاصة النظر:108.

(2) ينظر البذور الزاهرة:244/1-245،خلاصة النظر:149.

(3) مفاتيح الأغاني:132.

(4) ينظر الموضح في وجوه القراءات وعللها:381.

(5) ينظر: تلخيص العبارات:77،التجريد لبغية المريد:205،ارشاد المبتدي:183،الكفاية

الكبرى:144،الأقناع:622/2،المبهج في القراءات الثمان:437/2، شواذ القراءات:119،

المصباح الزاهر:203/3-204،غاية الاختصار:452.

(6) معاني القرآن:232/1.

(7) ديوان الهذليين:154/1.

وحجة من قال: لا يضركم قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس:18] فكلتا القراءتين حسنة لمجيئهما جميعا في التنزيل))⁽¹⁾.

ويرى ابن عطية أن قراءة الكسر لغة فصيحة وهي من ضارَ يَضِيرُ بمعنى ضَرَّ يَضُرُّ⁽²⁾.

قال الدكتور عبد الرحمن بن يوسف الجمل إنَّ مَنْ قرأ(لَا يَضِرُّكُمْ)) (من الفعل ضار يضير فأصل الفعل(يَضِيرُكُمْ)، مثل يَغْلِبُكُمْ، فنقلت كسرة الياء إلى الضاد فسكنت الياء))⁽³⁾.

(3) ومما ورد أيضا قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [ال عمران:157]، قرأ حمزة ونافع والكسائي بكسر الميم في لفظة(أَوْ مُتُّمْ)، وقرأ الباقون بالضم⁽⁴⁾، قال ابن أبي مريم في علة إنَّ مَنْ قرأ بالكسر)) (أنها لغة شاذة، اعني مِتَّ تَمُوتُ، ونظيره: فَضِلْ يَفْضُلُ بكسر العين في الماضي وضمها في المستقبل))⁽⁵⁾.

وذكر قراءة الضم وبيّن علتها على أنها هي ((اللغة المشهورة المنقاسة، أعني مِتَّ تَمُوتُ، نحو قُلْتَ تَقُولُ، وَطُقْتَ تَطُوفُ))⁽⁶⁾.

وقد ذكرت قراءة الكسر في بعض كُتُب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽⁷⁾.

فحجة مَنْ قرأ بالكسر)) (أنه حملة على لغة أنت فيه على(فعل، يَفْعَلُ) وذلك قليل القياس، أتى في المعتل كما أتى في السالم، نحو: فضل يفضّل، وهو قليل أيضا في السالم، فلما كان الماضي على(فعل) كسر أوله في الإخبار، لتدل الكسرة على أن العين من الفعل أصلها الكسر، كما كسروا في(كَلِمَاتٍ) لتدلّ الكسرة على الياء المحذوفة، ف(مِتَّ) بالكسر كثير الاستعمال، شاذ بالقياس))⁽⁸⁾.

(1) الحجة في علل القراءات السبع: 301/2.

(2) ينظر: المحرر والوجيز: 336/2.

(3) خلاصة النظر: 149.

(4) ينظر: البدور الزاهرة: 251/1، خلاصة النظر: 160.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 388/1.

(6) المصدر نفسه: 388/1.

(7) ينظر: تلخيص العبارات: 78، التجريد لبغية المرید: 206، ارشاد المبتدي: 185، الكفاية

الكبرى: 146، الأقتاع: 623/2، المبهج في القراءات الثمان: 441/2-442، المصباح

الزاهر: 210/3، غاية الاختصار: 455.

(8) الكشف عن وجوه القراءات: 362/1.

ويرى أبو علي أنّ ((الأقيس: مُت تموت، مثل: قُلت تقول، طُفت تطوف، وكذلك هذا يستمر على الضم منه، والكسر شاذ، وإن لم يكن في الاستعمال بشذوذ))⁽¹⁾. وأشار الازهري إلى أنّ قراءة الكسر لغة فاشية بين العرب وهي من الفعل (مِتُّ) وإن كان الضم أفشى⁽²⁾.

وذكر الرازي أنّ مَنْ قرأ بالكسر على أنهم ((أخذوه من: مات يمات مت، مثل: هاب يهاب هبت، وخاف يخاف خفت، وروى المبرد هذه اللغة فإنَّ صحَّ فقد صحت هذه القراءة، وأمّا قراءة الجمهور فهو مأخوذ من: مات يموت مت: مثل قال يقول قلت))⁽³⁾.

ونقل ابن زرعة قولين في حجة قراءة الكسر أولهما عن الخليل ((قَالَ يُقَالُ مِتُّ تَمُوتُ وَدِمْتُ تَدُومُ (فِعْلٌ يَفْعُلُ) مِثْلُ: (فَضِلٌ يَفْضُلُ، وَكَانَ الْأَصْلُ عِنْدَهُ مَوْتُ عَلَى (فِعْلٍ) ثُمَّ اسْتَنْقَلَ الْكُسْرَةَ عَلَى الْوَاوِ فَنَقَلَتْ إِلَى الْمِيمِ فَصَارَتْ (مِوْتُ) ثُمَّ حَذَفَتْ الْوَاوُ لِمَا اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ الْمُتَكَلِّمِ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ فَصَارَتْ (مِثُّ) فَهَذَا فِي الْمَعْتَلِّ وَ(فَضِلٌ يَفْضُلُ) فِي الصَّحِيحِ، وَالثَّانِي قَالَ الْفَرَاءُ (مِثُّ) مَأْخُوذَةٌ مِنْ يِمَاتُ عَلَى فِعْلِ يَفْعُلُ مِثْلُ سَمِعَ يَسْمَعُ وَكَانَ الْأَصْلُ (يَمُوتُ) ثُمَّ نَقَلُوا فَتَحَةَ الْوَاوِ إِلَى الْمِيمِ وَقَلَبُوا الْوَاوِ أَلْفَا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَتْ يِمَاتُ))⁽⁴⁾.

وبيّن ابن عاشور أنّ مَنْ كسر الميم ((عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا مَاضِيَهُ مِثْلَ خَافَ، اعْتَبَرُوهُ مَكْسُورَ الْعَيْنِ وَجَعَلُوا مُضَارِعَهُ مِنْ بَابِ قَامَ فَقَالُوا: يَمُوتُ، وَلَمْ يَقُولُوا: يِمَاتُ، فَهُوَ مِنْ تَدَاخُلِ اللَّعْنَتَيْنِ، وَأَمَّا سُفْلَى مُضَرَ فَقَدْ جَاءُوا بِهِ فِي الْحَالِيِّنَ مِنْ بَابِ: قَامَ فَقَرَأُوهُ: مُتُّ))⁽⁵⁾.

وذكر الدكتور عبد الرحمن بن يوسف الجمل، أنّ مَنْ قرأ بالكسر من (مات يمات) نحو: (خاف يخاف) والأصل: (موت) بفتح فاء الكلمة وكسر عينها، فإذا أسند إلى الشمير الرفع المتحرك قيل: (موت) بفتح الميم وكسر الواو، ثم نقلت كسرة الواو إلى الميم فكسرت الميم وسكنت الواو، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين⁽⁶⁾.

(1) الحجة في علل القراءات: 314/2.

(2) ينظر: معاني القراءات: 278/1.

(3) مفاتيح الغيب: 60/9.

(4) حجة القراءات: 179.

(5) التحرير والتنوير: 143/4.

(6) ينظر: خلاصة النظر: 160.

المبحث الثاني

ما قرئ بالضم والفتح والكسر من الأسماء وعلة ذلك.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

اعني علماء العربية القدماء والمحدثون بطبيعة العلاقة بين حركات الألفاظ ومعانيها ودورها في تحقيق جمال اللفظ وما تبعته من متعه، وعلاقتها بمعاني الالفاظ وتغير دلالاتها.

وإنَّ الحركة: إذ هي أثر التحرك، وقد تكون مظهرًا إعرابيًا تحققه العوامل المعنوية أو اللفظية فتجلب للكلمات الداخلة عليها إحدى الحركات الثلاثة الضمة أو الفتحة أو الكسرة وكل منهما تمثل حالة خاصة بها وتعدُّ الضمة أثقل الحركات وتليها الكسرة وتعد الفتحة أخفها⁽¹⁾.

والحركة عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف، والحروف عبارة عن جزء من الصوت⁽²⁾، فالحركة ضدُّ السكون⁽³⁾.
وسُميت حركةً؛ ((لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجذب به نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف والكسرة تجذب نحو الياء، والضمة تجذب نحو الواو))⁽⁴⁾، ومنها ندرس تأثير الحركات في تغير المعنى في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري على النحو الآتي.

المطلب الأول: ما قرئ بالضم من الأسماء

(1) ومما ورد بقراءة الضم في كُتب قرن السادس الهجري قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ

مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾
[المائدة:60] قرأ حمزة وافقه المطوعي و الأعمش بضم الباء في لفظة (عبد)، وقرأ الباقون بالفتح⁽⁵⁾.

قال الكرمانى في توضيح قراءة حمزة ((ضُمت الباء للمبالغة، أراد (عُبدًا) فضم الباء، وليس (عبد) لفظ الجمع؛ لأنه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء، ولكنه واحد يُراد به الكثرة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم:34])⁽⁶⁾.

(1) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي: 63، المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزه فوال: 460.

(2) ينظر: نتائج الفكر، للسهيلى: 66.

(3) ينظر: مقاييس اللغة: 35/2.

(4) سر صناعة الإعراب: 26-27.

(5) ينظر: النشر في القراءات العشر: 255/2، البدور الزاهرة: 302/1، اتحاف الفضلاء البسر

255:، خلاصة النظر: 255.

(6) مفاتيح الأغاني: 155.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وذكر ابن أبي مريم قراءة حمزة وبين علتها على ((أَنَّ عَبْدًا وَاحِدٌ كَحَدْرٍ وَنَدُسٌ وَيَقْظٌ، وَهُوَ مِنْ أِبْنِيَةِ الْمَبَالِغَةِ، وَالْمَرَادُ (بِعَبْدِ الطَّاعُوتِ) الَّذِي ذَهَبَ فِي عِبَادَةِ الطَّاعُوتِ كُلِّ مَذْهَبٍ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِمَّا عَمِلَ فِيهِ جَعَلَ، كَأَنَّهُ قَالَ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقَرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَجَعَلَ مِنْهُمْ عَبْدَ الطَّاعُوتِ، أَي: عَابِدَ الطَّاعُوتِ))⁽¹⁾.

وبين كذلك قراءة مَنْ فَتَحَ عَلَى ((أَنَّ (عَبَدَ) فَعْلٌ مَاضٍ مَعْطُوفٌ عَلَى مِثَالِ الْمَاضِي الضِّي فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾، وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ حَمَلًا عَلَى لَفْظِ (مَنْ) دُونَ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ عَلَى الْوَحْدَةِ⁽²⁾.

ذكرت قراءة الضم في بعض كتب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽³⁾.

فحجة من ضم الباء أنه جعل (عبد) اسماً يبنى على (فعل) كعَضُدٌ هو بناء للمبالغة والكثرة وتضمها العرب للمبالغة في المدح والذم، وكذلك نحو رجل حَدْرٌ وَيَقْظٌ أي مبالغ في الحذر، وأصله الصفة، فتأويل (عبد) أنه بلغ الغاية في طاعة الشيطان⁽⁴⁾.

قال الزجاج ووجه مَنْ قرأ (عبد) ((أَنَّ الْإِسْمَ يَبْنَى عَلَى فَعْلٍ كَمَا قَالُوا عَلُمٌ زَيْدٌ، وَكَمَا أَقُولُ رَجُلٌ حَدْرٌ، تَأْوِيلُ حَدْرٍ أَنَّهُ مَبَالِغٌ فِي الْحَدْرِ، فَتَأْوِيلُ عَبْدٌ أَنَّهُ بَلَغَ الْغَايَةَ فِي طَاعَةِ الشَّيْطَانِ، وَكَانَ اللَّفْظُ لَفْظٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ، كَمَا تَقُولُ لِلْقَوْمِ: مِنْكُمْ عَبْدٌ الْعَصَا، تَرِيدُ مِنْكُمْ عَيْبُ الْعَصَا))⁽⁵⁾.

ويرى ابن عطية أن مَنْ قرأ (عبد) ((لَفْظٌ مَبَالِغَةٌ كَمَا (يَقْظٌ وَنَدُسٌ)، فَهُوَ لَفْظٌ مَفْرُودٌ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ وَبِنِي بِنَاءِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ (عَبْدَ) فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ وَإِنْ كَانَ اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، وَذَلِكَ لَا يَخْرُجُهُ عَنِ حُكْمِ الصِّفَةِ فَلِذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَبْنَى مِنْهُ بِنَاءُ الصِّفَاتِ))⁽⁶⁾.

ووضح الرازي قراءة الضم أن فيها وجوهاً: الْأَوَّلُ: ((أَنَّ الْعَبْدَ هُوَ الْعَبْدُ إِلَّا أَنَّهُمْ ضَمُّوا الْبَاءَ لِلْمَبَالِغَةِ، كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ حَدْرٌ وَفَطْنٌ لِلْبَلِيغِ فِي الْحَدْرِ وَالْفِطْنَةِ، فَتَأْوِيلُ عَبْدَ الطَّاعُوتِ أَنَّهُ بَلَغَ الْغَايَةَ فِي طَاعَةِ الشَّيْطَانِ، وَهَذَا أَحْسَنُ الْوُجُوهِ، الثَّانِي: أَنَّ الْعَبْدَ،

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 446/1-447.

(2) المصدر نفسه: 447/1.

(3) ينظر: تلخيص العبارات: 85، التجريد: 215، إرشاد المبتدي: 209، الكفاية الكبرى،

158، الألقاع: 635، المصباح الزاهر: 271/3، غاية الاختصار: 472.

(4) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 1/ 414، حجة القراءات: 231.

(5) معاني القرآن وإعرابه: 188/2.

(6) المحرر الوجيز: 204/3.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وَالْعَبْدُ لَعْنَانٌ كَقَوْلِهِمْ: سَبَعٌ وَسَبْعٌ، وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْعَبْدَ جَمْعُهُ عِبَادٌ، وَالْعِبَادُ جَمْعُهُ عِبْدٌ، كَثِمَارٌ وَثُمُرٌ، ثُمَّ اسْتَنْقَلُوا ضِمْتَيْنِ مَتَوَالِيَتَيْنِ فَأَبْدَلَتِ الْأُولَى بِالْفَتْحَةِ، الرَّابِعُ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَعْبُدُ الطَّاعُونَ، فَيَكُونُ مِثْلَ فَلَسَ وَأَفْلَسَ، ثُمَّ حَذَفَتِ الْهَمْزَةُ وَنَقَلَتْ حَرَكَتَهَا إِلَى الْعَيْنِ، الْخَامِسُ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ: وَعَبْدَةُ الطَّاعُونَ، كَمَا قَرِئَ، ثُمَّ حَذَفَ الْهَاءَ وَضَمَّ الْبَاءَ لِيَلَّا يَشْتَبَهُ بِالْفِعْلِ⁽¹⁾.

وأفادت قراءة الضم على شدة البالغة، والكثرة، والمراد به واحد، وليس بجمع (عبد) وعلى أن (عبد) اسم يبنى على فعل، كعَضُدٌ وَحَدْرٌ، وهو واحد يراد به الكثرة، فهو بناء للمبالغة⁽²⁾.

(2) وما ورد أيضاً قوله تعالى: ﴿فَجَلَعَلَهُمْ جُذَادًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: 58]، قرأ الكسائي كسر الجيم في لفظة (جُذَادًا)، وقرأ الباقر بضم الجيم⁽³⁾. قال الكرمانى في توضيح علة القراءتين ((الجد: القطع والكسر، والجذاد: قطع ما كُسِرَ، الواحدة: جذادة، وهو مثل: الحطام والرُفَات، وقرأ الكسائي بكسر الجيم على أنه جمع (جَذِيذ) مثل: ثقيل وثقال، وخفيف وخفاف، والجذيد بمعنى: المجنود، وهو المكسور))⁽⁴⁾.

وذكر ابن أبي مريم علة القراءتين بقوله ((أَنَّ جُذَادًا وَجُذَادًا بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ لَعْنَانٌ وَالضَّمُّ أَكْثَرُ، وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْجُذَادُ بِالضَّمِّ اسْمٌ لِمَا جُذِيَ فَهُوَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْحَطَامِ وَالرُّفَاتِ وَالْحُتَاتِ وَالْكَسَارِ وَأَمَّا الْجُذَادُ بِالْكَسْرِ فَهُوَ جَمْعُ جَذِيذٍ، وَالْجَذِيذُ وَالْمَجْنُودُ، كَخِفَافٍ، لَجَمْعِ خَفِيفٍ وَطَوَالٍ، لَجَمْعِ طَوِيلٍ، وَصَغَارٍ لَجَمْعِ صَغِيرٍ))⁽⁵⁾. وقد ذكرت قراءة الضم في كتب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽⁶⁾.

فحجة مَنْ قرأ بالكسر على أنه جمع ل (جذيد) و جذيد معدول عن مجنود مثل قتيل مقتول ثم جمع الجذيد جذاذا كما جمع الخفيف خفافا والكبير كبارا والصغير صغارا وكان قطرب يذهب إلى المصدر يقول جذذته جذاذا مثل ضرمته ضراما، وقرأ الباقر جذاذا بالضم قال اليزيدي واحدها جذادة مثل زجاجة وزجاج، وقال

(1) مفاتيح الغيب: 39/12.

(2) ينظر: الهادي في شرح طيبة النشر: 176، طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، د.

محمد صادق القمحاوي: 60.

(3) ينظر: معاني القراءات: 167/2-168، التذكرة في القراءات الثمان: 440، البدور

الزاهرة: 83/2.

(4) مفاتيح الأغاني: 281.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 863/2.

(6) ينظر: تلخيص العبارات: 123، التجريد لبغية المرید: 268، إرشاد المبتدئ: 312، الكفاية

الكبرى: 230، شواذ القراءات: 318، الألقاع: 703/2، الكفاية في القراءات

الست: 149، المصباح الزاهر: 587/3، غاية الاختصار: 574.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

الفراء الجذاذ مثل الحطام فهو عند اليزيدي جمع وعند الفراء في تأويل مصدر مثل الرفات والفئات لا واحد له، الجذاذ لا يثنى في هذا ولا يجمع، والضم أكثر⁽¹⁾.

ذكر الزجاج أن لفظة (جذاذاً) تقرأ بالضم والكسر فمن قرأ الضم ((فإن بنية كل ما كسر وقطع على فعال نحو الجذاذ والحطام والرفات، ومن قال جذاذ فهو جمع جذاذ وجذاذٍ نحو ثقيل وثقال وخفيف وخفاف))⁽²⁾.

قال الطبري إن: ((أولى القراءتين في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأه (جذاذا) بضم الجيم، لإجماع قرآء الأمصار عليه، وأن ما أجمعت عليه فهو الصواب، وهو إذا قرئ كذلك مصدر، مثل: الرفات، والفئات، والدقاق لا واحد له، وأما من كسر الجيم فإنه جمع للجذاذ، والجذاذ: هو فعيل صُرف من مجذوذ إليه، مثل كسير وهشيم، والمجذوة: المكسورة قطع))⁽³⁾.

وأشار ابن عاشور إلى أن من قرأ بضم الجيم اسم جمع جذاذة، و هي فعالة من الجذ، و هو القطع مثل قلامة و كناسة، أي كسرهم و جعلهم قطعاً، ومن قرأ بكسر الجيم على أنه مصدر، فهو من الإخبار بالمصدر للمبالغة⁽⁴⁾.

وأفادت قراءة الضم أن إبراهيم (عليه السلام) قد حطم الأصنام تحطيمًا، وأصبحت بل أصل بفعل فأسه فيها، ولا تميز بين صنم وصنم، أما قراءة الكسر أنه فصل الأعضاء الاصلنام عضو عن عضو، أي: قطع الهتم قطعاً مقطعة. وترجح الباحثة قراءة الضم، لما فيها من قوة ومبالغة بشدة تحطيم الاصلنام والله أعلم.

(3) ومما ورد أيضاً قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [الدخان: 51] قرأ نافع وابن عامر بضم الميم في لفظة (مقام)، وقرأ الباقون بالفتح⁽⁵⁾، قال ابن أبي مريم في علة من قرأ بالضم أنه ((مفعّل من أقام يُقيم، وهو مكان الإقامة، ويجوز أن يكون مصدرًا على تقدير حذف المضاف، ومعناه موضع مقام، أي إقامة))⁽⁶⁾.

وعلة من فتح على أنه ((مفعّل من قام يُقوم، وهو مكان القيام، أو المصدر على حذف المضاف))⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 250، الكشف عن وجوه القراءات: 112/2، حجة القراءات: 468.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 395/3-396.

(3) جامع البيان عن تأويل القرآن: 294/16.

(4) ينظر: التحرير والتنوير،: 98/17.

(5) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن الحلبي: 555، البذور الزاهرة: 290/2.

(6) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1165/3.

(7) المصدر نفسه: 1165 /3.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وقد ذكرت قراءة الضم في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽¹⁾.

فحجة مَنْ فتح الميم أراد به المجلس والمشهد كما قال في مقعد صدق ووصفه بالأمن يقوي أن المراد به المكان ومن ضم فإنه يحتمل أن يريد به المكان من أقام فيكون على هذا معنى القراءتين واحدًا ويجوز أن يجعله مصدرًا ويقدر المضاف محذوفًا أي موضع إقامة⁽²⁾.

وذكر الكسائي أن المقام بالفتح بمعنى المكان، أما المقام بالضم بمعنى الإقامة⁽³⁾، ولهذا المعنى ذهب الفراء وعنده قراءة الفتح أجود في العربية ويرى أن كلا القراءتين صواب⁽⁴⁾.

ويرى الطبري أن ((الصَوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا قِرَاءَتَانِ مُسْتَفِيضَتَانِ فِي قِرَاءَةِ الْأَمْصَارِ صَحِيحَتَا الْمَعْنَى، فَبِأَيَّتَهُمَا قَرَأَ الْقَارِئُ فَمُصِيبٌ))⁽⁵⁾.

أفادت قراءة الضم الإقامة، وهي مصدر أَقَامَ يُقِيمُ إِقَامَةً وَمَقَامًا، وأما قراءة الفتح أي: فِي مَكَانٍ وَمَنْزَلٍ وَصَفَهُ بِالْأَمْنِ يُقْوِي أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ هُوَ الْمَكَانُ وَالْمَكَانُ وَيَتَنَاوَلُ الْمَسْكَنَ وَمَا يَتَّبِعُهُ⁽⁶⁾.

وزعم مكي بن أبي طالب أن مَنْ ضم على أنه اسم مكان من (أقام) أو مصدر على تقدير حذف مضاف، تقديره في موضع إقامة، وكذلك قراءة الفتح اسم مكان من (قام) كأنه اسم للمجلس أو للمشهد وما يقوي أنه اسم مكان هو وصفه بالأمين؛ لأن المصدر لا يوصف بذلك، لأنه اسم الفعل⁽⁷⁾.

وأشار الدكتور عبد الرحمن بن يوسف الجمل إلى قراءة الضم على أنه مصدر ميمي من (أقام) الرباعي أو اسم مكان، أي: خير إقامة، وأما قراءة الفتح من المصدر الميمي (قام) الثلاثي، اسم مكان، أي: خير قيامًا، والقراءتان بمعنى واحد⁽⁸⁾.

(1) ينظر: تلخيص العبارات: 149، التجريد لبغية المرید: 306، إرشاد المبتدي: 385، الكفاية الكبرى: 282، الكفاية في القراءات الست: 202، المصباح الزاهر: 134/4، غاية الاختصار: 655.

(2) ينظر: الحجة على القراءات: 328/4، مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي: 103/9.

(3) ينظر: معاني القرآن: 230.

(4) ينظر: معاني القرآن: 44/3.

(5) جامع البيان عن تأويل أي القرآن: 63/21.

(6) ينظر: حجة القراءات: 657، التحرير والتنوير: 317/25.

(7) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 265/2.

(8) ينظر: خلاصة النظر: 730.

المطلب الثاني: ما قرئ بالفتح من الأسماء.

(1) ومما قرأ بالفتح في كتب القرن السادس الهجري قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ

أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف:33]، قرأ يعقوب بفتح السين (السِّجْنُ)، وقرأ الباقر بالكسر⁽¹⁾، قال أبو الحسن من قرأ بالفتح (السِّجْنُ) على المصدر وهي قراءة حسنة، وبها يكون المعنى: أن أسجن أحبُّ إلي مما يدعونني إليه، وأمّا قراءة الكسر فعلى الموضع، الموضع نفسه لا يصح الإخبار عنه بقوله (أحب) لكنه على حذف مُضاف تقديره دخول السجن أو سكني السجن أحب إلي مما يدعوني⁽²⁾، وذكر أبو العلاء الكرمانى أن معنى قراءة الكسر الحبس والفتح مصدر⁽³⁾.

وذكر ابن أبي مريم قراءة يعقوب وبيّن علتها أنه ((مصدر سَجَنَهُ سَجْنًا، أي: سَجَنَهُمْ إِيَّاي أحب إلي مما يدعونني إليه من المعصية))⁽⁴⁾.

وبيّن قراءة الكسر على أنه ((موضع الذي يحبس فيه المسجون والمعنى دخول السجن أحب إلي مما يدعونني إليه))⁽⁵⁾.

وقد ذكرت قراءة الفتح في بعض كتب القراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر فقط قراءة⁽⁶⁾.

ذكر الزجاج أن لفظة (السجن) قرأت بكسر السين وفتحها ((فمن فتح فعلى المصدر، المعنى أن أسجن أحبُّ إليّ، ومن كسر فعلى اسم المكان، فيكون المعنى: نُزول السجن أحبُّ إليّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ، أي من ركوب المعصية))⁽⁷⁾، وإلى المعنى نفسه ذهب النحاس⁽⁸⁾، والزمخشري⁽⁹⁾.

وبيّن السمين الحلبي أن من قرأ بالكسر على أنه مكان الحبس ومن فتح على أنه عملية السجن نفسه⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: البدور الزاهرة: 436/1، التحرير والتنوير: 264/12.

(2) ينظر: الجمع والتوجيه، لأبي الحسن الرعيني الاشيلي: 55.

(3) ينظر: مفاتيح الأغاني: 223.

(4) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 679/2.

(5) المصدر نفسه: 679/2.

(6) ينظر: ارشاد المبتدي: 270، الكفاية الكبرى: 197، شواذ القراءات: 246،

المبهج: 587/2، المصباح الزاهر: 455/3.

(7) معاني القرآن وإعرابه: 108/3.

(8) ينظر: إعراب القرآن: 328/2.

(9) ينظر: الكشف: 282/3.

(10) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف لألفاظ القرآن الكريم معجم لغوي لألفاظ القرآن

الكريم، للسمين الحلبي: 175/2.

(2) ومما ورد بالفتح أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ نُنْصَبُ وَعَذَابِي﴾ [ص:41]، قرأ يعقوب (بِنَصَبٍ) بفتح النون والصاد، وقرأ الباقون بضم النون وإسكان الصاد⁽¹⁾، قال أبو الحسن الرعيني في تبيين علة القراءتين إنه ((يجوز أن يكون النُّصْبُ والنَّصَبُ لغتان بمعنى واحدٍ، كالرُّشْدُ والرَّشْدُ، والبُخْلُ والبُخْلُ، ويجوز أن يكون النَّصَبُ واحداً والنُّصْبُ جَمْعُهُ، كَوَثْنٍ وَوُثْنٍ، ومعناه بضر في بدني، كذا قال المفسرين))⁽²⁾ وبين أبو العلاء الكرمانى أن ((النُّصْبُ والنَّصَبُ كالخُزْنِ والخَزْنِ وهو الضر والمكروه والشدة، يعني: ما ابتلاه الله به بأن سلط عليه الشيطان))⁽³⁾ وذكر ابن أبي مريم علة القراءتين بقوله ((النَّصَبُ والنُّصْبُ واحدٌ، كالبُخْلِ والبُخْلُ، والسَّقْمُ والسَّقْمُ، والخَزْنُ والخَزْنُ، فمعناه: التعب والإعياء))⁽⁴⁾. وقد ذكرت قراءة الفتح في بعض كُتُبِ قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁵⁾.

قال ابن خالويه إن النُّصْبُ والنَّصَبُ ((هما لغتان والمعنى ما يصيب البدن من تهب الضر وألم الوجع))⁽⁶⁾.

ويرى أبو علي الفارسي أن النَّصَبُ هو الإعياء، ولا أذى وأنَّ (نُصْبٌ) و(نَّصَبٌ) لغتين مثل البُخْلُ و البُخْلُ في معنى الوجع وقد يكون (نُصْبٌ) و(نَّصَبٌ) بمعنى واحد وهو ما أصابه من مرض وإعياء مثل الخُزْنِ والخَزْنِ⁽⁷⁾.

وأشار النحاس أن كلا القراءتين ((عند أكثر النحويين بمعنى النَّصْبِ، فنُصْبٌ ونَّصَبٌ كخُزْنٍ وخَزْنٍ، وقد يجوز أن يكون نُصْبٌ جَمَعَ نَصَبٍ كَوَثْنٍ وَوُثْنٍ، ويجوز أن يكون نُصْبٌ بمعنى نَصَبٍ حذف منه الضمة،...، فقليل: إنه جمع نصاب ونَّصَبٌ على أصل المصدر))⁽⁸⁾.

(1) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: 694، البدور الزاهرة: 245/2.

(2) الجمع التوجيه: 72.

(3) مفاتيح الأغاني: 353.

(4) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1101/3.

(5) ينظر: التجريد لبيعية المرید: 333، ارشاد المبتدي: 364، الكفاية

الكبرى: 270، المبهج: 713/2، المصباح الزاهر: 76/4، غاية الاختصار: 637.

(6) الحجة في القراءات السبع: 304.

(7) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: 238/4.

(8) إعراب القرآن، للنحاس: 465/3.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وحسن الأزهري قراءة الفتح فقال ((مَنْ قَرَأَ (بُنْصَبٍ) أَوْ قَرَأَ (بَنْصَبٍ) (فمعناهما واحد، وهو: التعب، مثل: الرُّشْدِ، والرُّشْدِ، والبُخْلِ، والبُخْلِ، والعُدْمِ، والعُدْمِ، وَمَنْ قَرَأَ (بَنْصَبٍ) فَإِنِّي أَحْسَبُهُ وَهَمًّا، وَلَا أَعْرِفُهُ إِنَّمَا يُقَالُ : نَصَبَ الرَّجُلُ يُنْصَبُ نَصَبًا، وَالنَّصَبُ: (الاسم))⁽¹⁾.

وإنَّ القراءات كُلَّهَا لغاتٌ متعددةٌ وتكون بمعنى واحد، مثل عُسْرٌ وَعُسْرٌ، وَبُخْلٌ وَبُخْلٌ، وبذلك يكون المعنى العام لتلك القراءة هو ما يصيب البدن من تعب والمشقة والضرر وألم والوجع⁽²⁾

وترى الباحثة لا يوجد فرق بين القراءتين والمعنى واحد ولا ترجح أي قراءة .

(3) ومما ورد بالفتح أيضًا قوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾

[الأحقاف: ١٥] قرأ يعقوب بفتح الفاء وإسكان الصَّادِ في لفظة (فِصَالُهُ)، وقرأ الباقون (فِصَالُهُ) بالألف وكسر الفاء⁽³⁾.

قال أبو الحسن في توضيح علة الفتح: ((يُقَالُ: فِصَلُهُ يَفْصَلُهُ فِصَالًا، وَالفِصَالُ مِثْلُ القِتَالِ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ اثْنَيْنِ الابنِ وَأُمِّهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَفْصَلُ عَنِ الْآخَرِ))⁽⁴⁾.
وذكر ابن أبي مريم أن علة من قرأ بفتح الفاء على أن ((الفصل مصدر فِصِلَ الولد عن أمه فصلا، إذا فُطِمَ))⁽⁵⁾

وبيّن علة مَنْ كسر الفاء أن ((يجوز أن يكون مصدرًا أيضًا، ويجوز أن يكون وقتًا للفظام، كما يقال هذا جداد النخل وصرامه وقطاعة))⁽⁶⁾.

وقد ذكرت قراءة الفتح في بعض كُتُبِ قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁷⁾.

فحجة القراءتين أن مَنْ قرأ (فِصَالُهُ)، وهو مصدر فاصل، فكأن الولد فاصل أمه وأمه فاصلته، مَنْ قرأ: (فِصَلُهُ)، أي: فُطِمَ بالفصل وقيل: إن الفصل والفصال

(1) معاني القراءات: 328/2

(2) ينظر: خلاصة النظر: 1111، الهادي شرح طيبة النشر: 186/3.

(3) ينظر: معاني القراءات: 380/2، البذور الزاهرة: 298/2

(4) الجمع التوجيه، لأبي الحسن الرعيني الاشيلي: 75.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1175/3.

(6) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1175/3.

(7) ينظر: تلخيص العبارات: 150، ارشاد المبتدي: 388، الكفاية الكبرى: 284، المصباح

الزاهر: 142/4، غاية الاختصار: 658.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

مصدران ،كالفطم والفظام بناءً ومعنى ،وقيل :الفِصال بمعنى وقت الفصل أي: الفطم فهو معطوف على مُدة الحمل(1).

ورد الطبري قراءة مَنْ قرأ(فَصَلَهُ) وعدّها شاذة بقوله ((وَحَمَلُهُ وَفَصَلُهُ)بِفَتْحِ الْفَاءِ بِغَيْرِ أَلْفٍ، بِمَعْنَى: وَفَصَلُ أُمِّهِ إِيَّاهُ وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا، مَا عَلَيْهِ قُرَاءُ الْأُمِّصَارِ، لِإِجْمَاعِ الْحُجَّةِ مِنَ الْقُرَّاءِ عَلَيْهِ وَشُدُودِ مَا خَالَفَهُ(2).

وبيّن الازهري أن مَنْ قرأ بكسر الصاد في لفظة(فِصَالُهُ)فهو الفظام ،ومَنْ قرأ بفتح الصاد فهو من فصلت الأم الصبيّ تفصله فصلاً ؛إذا فطمته والفِصال، مثل: الفظام(3).

وذكر الدكتور عبد الرحمن بن يوسف الجَمَل و فَصَلَهُ وَفِصَلَهُ ،((مصدران بمعنى واحد ،وهو :الفظام من الرِّضَاع ،وهما، مثل:(القتل والقتال)،ويجوز أن يكون (فِصال)وقْتًا للفظام ،كما يقال: هذا جداد النخيل وصرامه وقطاعه ،أي: وقن جدّه وصرمه وقطعه(4).

وتذهب الباحثة مع قراءة(فَصَلَهُ)وذلك أن هذه القراءة افادت معنى(الفطم)إذا فطمته أمه مرة واحدة من طرفها، أي: الفعل يقع من طرف الأم، أما قراءة فِصَالَهُ فتدل على المشاركة بين الأم وطفلها.

المطلب الثالث: ما قرئ بالكسر من الأسماء.

(1)مِمَّا قرأ بالكسر في كتب قراءات القرن السادس الهجري قوله تعالى: ﴿يُمِدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [ال عمران:125]،قرأ ابن كثير وعاصم ويعقوب لفظة (مَسَوِّمِينَ) بكسر الميم، وقرأ الباقون بالفتح(5).

قال الكرمانى في علة قراءة(مَسَوِّمِينَ)بفتح الميم وكسرها إن مَنْ ((فتح الواو من الْمُسَوِّمِينَ فمعناه: مُعَلِّمِينَ قَدْ سَوَّوْا، إِنْهُمْ مُسَوِّمُونَ، وَالسُّوْمَةُ: الْعَلَامَةُ، وَمَنْ كَسَرَ الْوَاوَ نَسَبَ الْفِعْلَ إِلَيْهِمْ؛ لَمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ(صلى الله عليه واله وسلم)قال يوم

(1)ينظر: البحر المحيط،61/8،روح المعاني:18/26،القراءات القرآنية وأثارها في علوم القرآن، د. محمد سالم محيسن:208/1.

(2)جامع البيان عن تأويل آي القرآن:138/21.

(3)ينظر: معاني القراءات:380/2.

(4)خلاصة النظر:1213.

(5)ينظر: البذور الزاهرة:245/1،معجم القراءات:571/1.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

بدر: (سَوِّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوِّمَتْ) ، قال ابن عباس: كانت سيما الملائكة يوم بدر عمائم بيض قد أرسلوها (في ظهورهم) (1).

وبيّن ابن أبي مريم علة مَنْ كسر الواو في لفظة (مَسَوِّمِينَ) فقال ((أنهم سَوِّمُوا خِيْلَهُمْ مِنَ السُّومَةِ وَالسِّيَمَى، وهما العلامة)) (2).

وبيّن ابن أبي مريم علة فتح الواو فإن المعنى يختلف عن كسر الواو فيكون ((المعنى مُعَلِّمِينَ في الحرب، ويجوز أن يكون المراد مرسلين، من قولهم: سَوِّمْتَ السائِمة أي: أرسلتها والقراءة الأولى أولى؛ لأنه في الخبر أنه قال يوم بدر (سَوِّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سَوِّمَتْ)، وكانت الملائكة سَوِّمَتْ يوم بدرٍ بالصوف الأبيض في نواصي الخيل وأذانها)) (3).

وقد ذكرت قراءة الكسر في بعض كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر (4).

فحجة مَنْ قرأ بكسر الواو أنه أضاف الفعل إلى الملائكة، فأخبر أنهم سَوِّمُوا الخيل، وبهذا أضاف الفعل إلى الملائكة، فدل على وجوب كسر الواو، وهذا الاختيار عند أغلب النحويين والمفسرين، وَمَنْ كسر الواو بصيغة اسم الفاعل، وهو مشتق من السُّومَةِ (بضم السين) وهي العلامة مقلوب سمة؛ لأن أصل سمة وسمة، المعنى، أي: قد أعلموا أنفسهم بعلامة، وأعلموا خيلهم (5).

وحجة مَنْ قرأ بفتح الواو على صيغة اسم المفعول من سومه، أي: معلمين بعلامات، وَمَنْ فتح، جعل التسويم للملائكة والله عز وجل فاعل بها (6).

قال الطبري: إن مَنْ قرأ بفتح الواو فإن المعنى أن الله سَوِّمَهَا، وَمَنْ قرأ بكسر الواو بمعنى أن الملائكة سَوِّمَتْ لِنَفْسِهَا، ويرى كذلك أن أولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة مَنْ قرأ بالكسر؛ وذلك تظاهر الأخبار عن أصحاب رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) فأهل التأويل منهم ومن التابعين بعدهم، بأن الملائكة

(1) مفاتيح الأغاني: 132.

(2) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 382/1.

(3) المصدر نفسه: 382/1.

(4) ينظر: تلخيص العبارات: 77، التجريد لبغية المريد: 205، إرشاد المبتدي: 138، الكفاية الكبرى: المبهج: 48/2، المصباح الزاهر: 204/3، غاية الاختصار: 453.

(5) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 113، الحجة في علل القراءات: 302/2، الكشف عن وجوه القراءات: 356-355/1.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 301/5، التحرير والتنوير: 76/4.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

هي التي سوّمت أنفسها، من غير إضافة تسويمها إلى الله عز وجل، أو إلى غيره من خلقه⁽¹⁾.

وبيّن ابن زنجلة حجة قراءة الكسر بقوله ((أي معلمين أخذ من السومة وهي العلامة وحجتهم ما جاء في التفسير قال مجاهد كانوا سوموا نواصي خيولهم بالصوف الأبيض فهم على هذا التفسير مسومون لأنهم فاعلون ووردت الأخبار بأن الملائكة نزلت على رسول الله صلى الله عليه معتمين بعمائم صفر فأضافوا الاعتماد إليهم ولم يقل معممين فيكونوا مفعولين وتكون القراءة بفتح الواو وقال رسول الله لأصحابه يوم بدر تسوموا فإن الملائكة قد تسومت⁽²⁾)).

ويرى الدكتور عبد الرحمن بن يوسف الجمل: أن لفظة (مسومين) بكسر الواو هي اسم فاعل مشتقة من (سوم) مضعف العين؛ بمعنى أن الملائكة سوّمت خيلها، فكانت خيولهم تعرف من نواصيها، وأما من فتح فأنها اسم مفعول والفاعل بهذا القراءة هو الله عز وجل؛ أي: إن الله سوم ملائكته، وقيل مسومين بمعنى مرسلين فالعرب تقول: لنسومن فيكم الخيل؛ أي لنرسلها⁽³⁾.

(2) ومما قرأ بالكسر أيضا قوله تعالى: ﴿لَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا﴾ [الأعراف:190]، قرأ نافع وأبو عمرو عاصم بكسر الشين وإسكان الراء (شركًا)، وقرأ الباقون بضم الشين وفتح الراء⁽⁴⁾، قال الكرمانى إن نافع قرأ بكسر الشين وعلته ((أنه حذف المضاف بتقدير: جعل له شركًا، أي: شريكًا، ويقال: (شركًا) على المصدر، يعني: جعلًا لغيره شركًا))⁽⁵⁾.

وذكر ابن أبي مريم علة كسر الشين ذلك على ((أنه مصدر يراد به الصفة فهو على حذف المضاف، والتقدير جعلًا له ذا شريك أو ذوي شريك فيما آتاهما))⁽⁶⁾.
وبيّن ابن أبي مريم الشين علة الضم بقوله ((جمع شريك، كما تقول شهيدو شهداء، ووصيف ووصفاء))⁽⁷⁾.

(1) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 33/6.

(2) حجة القراءات: 173.

(3) ينظر: خلاصة النظر، د. عبد الرحمن بن يوسف الجمل: 151.

(4) ينظر: البدور الزاهرة: 368/2، خلاصة النظر، د. عبد الرحمن بن يوسف الجمل: 401.

(5) مفاتيح الأغاني، للكرمانى: 187.

(6) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 568/2.

(7) المصدر نفسه: 568/2.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وقد ذكرت قراءة الكسر في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽¹⁾.

فحجة مَنْ قرأ بكسر الشين و التنوين على المصدر لا على الجمع، فإنّه حذف المضاف و تقديره جعلاً له ذا شرك أو ذوي شرك، وحجة مَنْ قرأ بضم الشين و المد على الجمع فالقراءتان على هذا يؤولان إلى معنى واحد فإن معنى جعلاً له شركاء جعلاً له ذوي شرك و الضمير في له يعود إلى اسم الله⁽²⁾.

ذكر الأخفش أن مَنْ قرأ بكسر الشين، كان ينبغي في قول من قال هذا إن يقول (فَجَعَلَ لغيره شِرْكَاً فيما آتاهما)؛ لأن (شِرْكَاً) من الشِرْكَ أنما هو: الشِرْكََةُ⁽³⁾.

قال الزجاج: وَمَنْ قرأ (شِرْكَاً) ((فهو مصدرٌ شَرِكْتَّ الرجلَ أشركه شِرْكَاً، قال بعضهم: كان ينبغي أن يكونَ على قراءة من قرأ شِرْكَاً جعلاً لغيره شِرْكَاً، يقول لأنهما لا ينكران أن الأصل الله عزَّ وجلَّ فالشرك إنما يجعل لغيره، وهذا على معنى جعلاً له ذا شرك فحذف ذا مثل ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾⁽⁴⁾.

وبهذا تكون قراءة الكسر بمعنى الشركة⁽⁵⁾، وفيها وجهين: ((أحدهما تقديره: جعلاً لغيره شركاً أي نصيباً، والثاني جعلاً له ذا شرك، فحذف في الموضعين (المضاف))⁽⁶⁾.

وَمَنْ قرأ لفظة (شِرْكَاً) بكسر الشين على وزن (فِعْلاً) وشِرْكَاً مصدر شركته في الأمر أشركه من باب تعب يتعب ثم خَفَّف المصدر بكسر الأول وسكون الثاني، ويكون الشرك بمعنى الشريك، والشركاء جمع شريك، مثل: خَلِيطٌ وخُلَطَاءٌ، وجمع الشرك أشراك، والشِرْكََةُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا ينفردُ بِهِ أَحدهما، وَيَقَالُ: شارِكْتُ فلاناً في الشَّيْءِ، إِذَا صرْتَ شريكه، وَأشركتُ فلاناً، إِذَا جعلته شريكاً لك⁽⁷⁾.

وترى الباحثة أن المعنى في القراءتين واحد، فلا ترجح قراءة على قراءة.

(1) ينظر: تلخيص العبارات: 97، التجريد لبغية المرید: 229، ارشاد المبتدي: 243، الكفاية الكبرى: 177، المبهج: 519/2، المصباح الزاهر: 359/3، غاية الاختصار: 501.
(2) ينظر: الحجة في علل القراءات: 77/3، مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي: 780/4.
(3) ينظر: معاني القرآن: 344/1.
(4) معاني القرآن وإعرابه: 396/2.
(5) ينظر: التهذيب في التفسير: 2806/4.
(6) إملأ ما من به الرحمن، لأبي البقاء العكبري: 290/1.
(7) ينظر: معاني القراءات: 431/1، الهادي في شرح طبية النشر: 259/2.

(3) ممّا قرأ بالكسر أيضا قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف:44]، قرأ حمزة والكسائي كسر الواو في لفظة (الْوَلَايَةُ)، وقرأ الباقون بفتح الواو⁽¹⁾ قال الكرمانى قرأ أكثر القراء بفتح الواو (الْوَلَايَةُ) نقيض (العداوة)، ويجوز الكسر فيها⁽²⁾، ويبيّن أن فتح الواو وكسرها ((لغتان: كالْوَلِيِّ وَالْوَالِي، وبابهما واحد، والفتح أجود؛ لأنه أكثر في الدّين، والكسر في السُّلطان، معناه: مِنْ وَلايَتِهِمْ، أي: من ميراثهم حتى يهاجروا))⁽³⁾.

قال ابن أبي مريم في علة مَنْ قرأ بكسر الواو ((إنّه يُراد به السلطان وهو على وزن فعالة بكسر الفاء من الصناعات نحو الإمارة والخلافة والكتابة، وهي تؤولي الأمر، وقال بعض أهل اللغة، يجوز فتح الواو فيها أيضا في هذا المعنى))⁽⁴⁾.

ويبيّن ابن أبي مريم علة مَنْ فتح الواو بقوله: ((وهي من ولاية الدين وهي الربوبية، وقيل النصر)⁽⁵⁾.

وقد ذكرت قراءة الكسر في بعض كُتُبِ قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁶⁾.

فحجّة مَنْ فتح الواو جعله مصدر من الولي، و(ولاية) بالفتح من الولاية في الدين وما كان من ولاية الأمر فهو بالكسر وعند أهل اللغة الولاية بالفتح، أي: النصر، كقولهم هم أهل الولاية عليك، أي: متناصرين عليك، و(ولاية) بالكسر ولاية السلطان، وقيل هما لغتان بمعنى واحد كالْوَلِيِّ وَالْوَالِي، والوصاية والوصاية، والاختيار الفتح؛ لأن عليه الأكثر⁽⁷⁾.

وذكر أبو منصور الأزهري الولاية تقرأ بفتح الراء وكسرها فمن فتح جعلها من: النُّصرة والنَّسب، والولاية، التي بمنزلة الإمارة، ومَنْ كسر بمعنى الولاية على

(1) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: 603، معاني القراءات: 2/112، مجمع البيان، للطبرسي: 6/724.

(2) ينظر: مفاتيح الأغاني: 194.

(3) المصدر نفسه: 257-258.

(4) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 2/874.

(5) المصدر نفسه: 2/874.

(6) ينظر: التجريد: 257، ارشاد المبتدي: 294، الكفاية الكبرى: 215، الأقتاع: 2/689، الكفاية بالقراءات الست: 136، المصباح الزاهر: 3/53، غاية الاختصار: 555.

(7) ينظر: الحجة في علل القراءات: 3/445-446، الكشف عن وجوه القراءات: 2/63.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

الإيمان واجبة ،المؤمنون بعضهم أولياء بعض، وَلِيٌّ بَيْنَ الْوَلَايَةِ ،ووالِ بَيْنِ الْوَلَايَةِ(1).

وبين بعضهم أن من فتح: جعله مصدرًا من قولك: وليُّ بينِ الولاية، والحجة لمن كسر: أنه جعله مصدرًا من قولك: وآل بينِ الولاية، أو من قولك: واليته موالة وولاية. وقيل: هما لغتان بمعنى واحد ، كقولك: الوكالة والوكالة(2).

وأشار الطبري أن((أولى القراءتين في ذلك بالصواب، قراءة من قرأ بكسر الواو، وذلك أن الله عقب ذلك خبره عن ملكه وسلطانه، وأن من أحلَّ به نعمته يوم القيامة فلا ناصر له يومئذ، فاتباع ذلك الخبر عن انفراده بالمملكة والسلطان أولى من الخبر عن الموالة التي لم يجر لها ذكر ولا معنى)) (3).

وذكر الراغب أن الْوَلَايَةَ: ((هي تولي الأمر، وقيل: الْوَلَايَةُ وَالْوَلَايَةُ نحو: الدلالة والدلالة، وحقيقته: تولي الأمر، والوَلِيُّ والمَوْلَى يستعملان في ذلك كل واحد منهما، يُقال في معنى الفاعل، أي: المُوَالِي، وفي معنى المفعول، أي: المُوَالِي، ويُقال للمؤمن: هو وَلِيُّ اللَّهِ عزَّ وجلَّ ولم يرد مَوْلَاهُ، وقد يقال: اللَّهُ تعالى وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ)) (4).

وذكر القرطبي أنه((قيل: الولاية بالفتح من الموالة...،وبالكسر يعنى السلطان والقدرة والامارة ،أي: له الملك والحكم يومئذ، أي: لا يرد أمره إلى أحد، والملك في كل وقت لله ولكن تزول الدعاوى والتوهّمات يوم القيامة)) (5).

وقد ذكرتُ كتب التفسير أن هذه الآية نزلت بحق الإمام علي(عليه السلام)وهو المقصود بالولاية ،وهذا التفسير يقوي قراءة الكسر التي هي بمعنى أن الولاية على أن الولاية واجبة ،على المسلمين والمؤمنين والولاية تنصيب الهي ،وَلِيٌّ بَيْنِ الْوَلَايَةِ، ووالِ بَيْنِ الْوَلَايَةِ(6).

(1) ينظر: تهذيب اللغة، لأبي منصور لازهري: 449/15.

(2) ينظر: الحجة في القراءات: 224، معاني القراءات: 112/2.

(3) جامع البيان عن تأويل اي القرآن: 270/15.

(4) المفردات في غريب القرآن: 692/2.

(5) جامع لأحكام القرآن: 288-287/13.

(6) ينظر: بحار الأنوار، للمجلسي: 126/ 36، البرهان في تفسير القرآن ،للبحراني: 38/5.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وأشار الشيخ البحراني إلى أن المقصود بالولاية في قوله تعالى ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾ هي ولاية أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) وهي خيرٌ ثوابًا وخيرٌ عقبًا (1).

والقراءة الراجحة عند الباحثة هي قراءة الكسر؛ إذ إنَّها يُراد به السلطان وتولي أمور المسلمين وقيادة الأمة الإسلامية في السلم والحرب، والشدة الرخاء، وتنظيم أمور الدولة في عباداتها ومعاملاتها من خمس وزكاة، وصوم وصلاة، وجهاد وحج، . . .، وتتضمن لزوم الطاعة والأنقياد، لأمر الولي والتسليم له وتنفيذ أوامره.

(1) ينظر البرهان في تفسير القرآن: 638/3 .

المبحث الثالث

التعليل بالتخفيف والتشديد.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

تعدُّ قراءة اللفظ بالتشديد تارة أو التخفيف تارة أخرى صورة من صور المبالغة التي تفتشت في القراءات القرآنية، والغاية منها الدلالة على تكثير المعنى وكل زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى ويقسم المبحث على قسمين:

أولاً: التشديد أو كما يسميه الخليل الإدغام، ويسمى التضعيف هو النطق بالحرف مشدداً⁽¹⁾، وهو عبارة عن حرفين، الأول يكون ساكناً، والثاني متحركاً، فيُجمعان ويصبحان حرفاً واحداً، كما في الإدغام، فهو علامة للتثقل، وأمّا في الدراسات الحديثة يُعرف بالتضعيف، فالصوت المشدد مُضعف؛ إذ يقوم مقام حرفين ويستغرق نطقه من الوقت ما يستغرقه النطق بحرفين⁽²⁾.

وعرفه الدكتور، محمد سمير نجيب اللبدي أن ((التشديد هو تضعيف الحرف والشدة هي علامة الحرف المضعف والمشدد هو الحرف الذي ناله التشديد، أي: التضعيف))⁽³⁾، وقد مالت القبائل البدوية إلى الأصوات الشديدة في نطقها، وهذا أمر طبيعي يلتئم مع ما عرف عن البدو من غلظة وجفاء في الطبع⁽⁴⁾، ويعد التشديد سمّة من سمات أهل البادية؛ إذ يحتاجون إلى رفع أصواتهم، والجهر حتى تسمع، بسبب اتساع الصحراء المترامية، وتباعد المسافات، وانعدام الحواجز التي يمكن أن تصد الصوت، فهم لذلك يلجأون إلى وسائل الجهر والتفخيم، والتشديد في نطقهم الأصوات ومن أهم تلك القبائل هي تميم وقيس⁽⁵⁾.

ثانياً: التخفيف ويراد به فك الحرف المشدد القائم على المثليين⁽⁶⁾، وهو ضد التشديد: وهو تسهيل ما يثقل على اللسان، وقد يطلق عليه لفظ التسهيل ويعبر به غالباً عن فك المشدد⁽⁷⁾

يراد به إسكان الحرف بدلاً عن تحريكه، ويأتي بمعنى التسهيل، ومعنى فك الحرف المشدد الناتج عن حرفين متمثلين، وقد استعمل الخليل وبعده سيبويه مصطلح التخفيف دلالة على ما يقبل التشديد في اللفظ لبعض الأصوات، وقد أطلق عليه مصطلح (الاستخفاف)، ويقصد به طلب الخفة في النطق والنزوع نحوها، وهو

(1) ينظر: كتاب العين: 50/1، الكتاب: 417/4، المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فؤال: 341/1.

(2) ينظر: المدخل الى علم الأصوات: 229.

(3) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 113.

(4) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: 100.

(5) ينظر: اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي: 657/2.

(6) ينظر: معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، د. عبد العلي المسنول: 123.

(7) ينظر: القواعد والإشارات في أصول القراءات، القاضي أحمد بن عمر الحموي: 47.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

عند القراء ضد التشديد، وجعل بين التثقيب والتشديد مرة، وبمعنى الإسكان مرة أخرى⁽¹⁾.

المطلب الأول: ما قرئ بالتشديد في كتب قراءات القرن السادس الهجري.

(1) ومما قرأ بالتشديد في كتب قراءات القرن السادس قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [ال عمران: 179]، قرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب بضم الياء وفتح الميم وتشديد الياء في لفظة (يُمِيزُ)، وقرأ الباقر (يَمِيزُ) بفتح الياء وكسر الميم وتخفيف الياء⁽²⁾، قال أبو العلاء الكرمانى إن في لفظة (يَمِيزُ) ((قراءتان التخفيف والتشديد وهما لغتان، يقال مَزْتُ الشيءَ بعضه من بعض فأنا أَمِيزُهُ مَيزًا أو مَيِّزُهُ تَمَيِّزًا، أي: فرقته وفصلته))⁽³⁾.

بين ابن أبي مريم وعله قراءة التشديد في لفظة (يُمِيزُ) بقوله: ((هو من مَيَّرَ يُمَيِّرُ تَمَيِّزًا، أي: فصل وأبان))⁽⁴⁾.

ووضَّح قراءة التخفيف وعله تلك القراءة بقوله: ((هو من مازَ يَمِيزُ مَيزًا، إذا فَصَّلَ، وهو بمعنى مَيَّرَ سواء، وليس مَيَّرَ بمنقولٍ من مازَ؛ إذ لو كان كذلك لتعدى إلى مفعولين، وليس كذلك، بل يتعدى كلاهما إلى مفعول واحد))⁽⁵⁾.

وقد ذكرت قراءة التشديد في بعض كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁶⁾.

فحجة القراءتين ((فيها لغتان، يقال: مازَ ويميزَ، مثل كال يكيل ويميزَ ويميزَ مثل قَتَلَ يقتلُ وفي التشديد معنى التكثر، ويقال: مَيَّرتَ الطعامَ فتمَيَّرَ، وليس التشديد في هذا لتعدي الفعل ك(كرم-كرمت)؛ لأنه لم يتعد بالتشديد؛ لأنك تقول: مَزتَ المتاعَ،

(1) ينظر: الكتاب: 541/3، معجم مصطلحات علم القراءات: 123-124.

(2) ينظر: النشر في القراءات العشر: 244/2، البذور الزاهرة: 255/1-256، خلاصة النشر: 172.

(3) مفاتيح الأغاني، للكرمانى: 135.

(4) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 395/1.

(5) المصدر نفسه.

(6) ينظر: تلخيص العبارات بلطيف الأشارات: 79، التجريد لبغية المريد: 207، إرشاد المبتدئ

: 187، الكفاية الكبرى: 146، الكفاية بالقراءات الست: 73، الإقناع في

القراءات: 624/2، المبهج: 444/2، المصباح الزاهر: 212 /3، شواذ القراءات: 126، غاية

الاختصار: 456.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وميزت المتاع ، فلا يحدث التشديد تعدياً لم يكن في التخفيف فالقراءتان بمعنى التخفيف أحب إليّ ؛ لأن الجماعة عليه))⁽¹⁾.

وإن العَرَبَ تميل إلى المشدد وأنه أكثر استعمَلاً وَذَلِكَ أَنَّهُمْ وَضَعُوا مَصْدَرَ هَذَا الْفِعْلِ عَلَى مَعْنَى التَّشْدِيدِ فَقَالُوا فِيهِ التَّمْيِيزَ وَلَمْ يَقُولُوا الْمِيزَ فَدَلَّ اسْتِعْمَالُهُمُ الْمَصْدَرَ عَلَى بِنْيَةِ التَّشْدِيدِ فَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ حَتَّى يُمَيِّزَ جِنْسَ الْخَبِيثِ مِنْ جِنْسِ الطَّيِّبِ ، وَ أَمَّا مَنْ قَرَأَ (حَتَّى يُمَيِّزَ الْخَبِيثَ) وَالتَّشْدِيدِ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي الْكَلَامِ لِلتَّكْثِيرِ قَالَ أَبُو عَمْرٍو لَا يَكُونُ يُمَيِّزُ بِالتَّشْدِيدِ إِلَّا كَثِيرًا مِنْ كَثِيرٍ فَأَمَّا وَاحِدٌ مِنْ وَاحِدٍ فَيُمَيِّزُ عَلَى مَعْنَى يَغْزُلُ بِالتَّخْفِيفِ مِنْ مَزَتْ الشَّيْءَ وَأَنَا أُمَيِّزُ مِيزًا وَحِجَّتَهُمْ قَوْلُهُ (الْخَبِيثُ مِنَ الطَّيِّبِ)⁽²⁾.

يرى الرازي أن قراءة التخفيف أولى إذ إن المَيِّزَ يفيد فائدة التمييز وهو أخف في اللفظ⁽³⁾.

وإن اختلاف القراءتين أدى إلى اختلاف المعنى وهذا ما وضحه السمين الحلبي بقوله: ((ماز ومَيِّز تأتي بمعنى واحد أو تأتي بمعنيين مختلفين؟ قولان ثم القائلون بالفرق اختلفوا ، فقال بعضهم : لا يقال (ماز) إلا في كثير من كثير ، فأما واحد من واحد فَمَيِّزَتْ ، ولذلك قال أبو معاذ: يقال: (مَيِّزْتُ بين الشيئين ومَزْتُ بين الأشياء) ، وقال بعضهم عكسَ هذا: مَزْتُ بين الشيئين ومَيِّزْتُ بين الأشياء ، وهذا هو القياسُ ، فَإِنَّ التَّضْعِيفَ يُؤَدِّنُ بِالتَّكْثِيرِ وَهُوَ لَائِقٌ بِالتَّعْدِدَاتِ))⁽⁴⁾.

ورجَّح بعضهم (مَيِّز) بالتشديد بأنه أكثر استعمالاً ، ولذلك لم يُسْتَعْمَلِ الْمَصْدَرُ إِلَّا مِنْهُ فَقَالُوا: التَّمْيِيزُ ، ولم يقولوا: (المَيِّز) يعني لم يقولوه سماعاً وإلا فهو جائز قياساً⁽⁵⁾.

ويرى الدكتور محمد سالم محيسن ((أنَّ القراءتين ترجعان إلى أصل الاشتقاق فالأولى من (التمييز) يقال ميز يميز تميزاً ، ويقال ميّزت بين الأشياء بمعنى فرقت بينها ، والثانية من (الميز) يقال: (ماز يميز مِيزاً بتخفيف العين ، يقال: ماز الشيء إذا فرقة وفصل بينه وبين غيره))⁽⁶⁾.

وترى الباحثة أن بيان نوع التمييز في هذه القراءة هو من يحدد نوع القراءة ؛ إذ إن هناك حالات يكون فيها التمييز واضح وبين كالكفر والإيمان وفهنا تكون قراءة

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع: 369/1.

(2) ينظر: حجة القراءات، لابن زرعة: 182-183.

(3) ينظر: مفاتيح الغيب: 114/9.

(4) الدر المصون: 509/3.

(5) ينظر: الدر المصون: 509/3 ، الباب في علوم الكتاب: 80/6.

(6) ينظر: الهادي في شرح النشر: 130/2.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

التخفيف، إمّا؛ إذ كان التمييز غير واضح وتحتاج إلى دقة وشدة كالتمييز بين المنافقين والمؤمنين، هذه تناسبها قراءة التشديد وبما أن الخبيث والطيب غير بيّن، فإن الباحثة ترى قراءة التشديد أقرب في هذا الموضع والله أعلم.

(2) ومما ورد على التشديد أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ

اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:108]، قرأ يعقوب بضم العين والدادل وتشديد الواو، في لفظة (عُدُوًّا)، وقرأ الباقر بفتح العين وإسكان الدال وتخفيف الواو⁽¹⁾، قال أبو الحسن الرعيني بضم العين وتشديد الواو في لفظة (عُدُوًّا) وبيّن علة ذلك بقوله أن ((عُدُوًّا وعُدُوًّا مصدران ل(عَدَا)، فالعُدُوُّ كالعُدُوُّ⁽²⁾، والعُدُوُّ كالعُدُوُّ والعُدُوُّ كالعُدُوُّ⁽³⁾)).

وذكر الكرمانى أن من قرأ (عُدُوًّا) وهو ((نصب على المصدر و(عُدُوًّا) مخفف أي: أعداء، وهو نصب على الحال، يقال: عدا فلانٌ عُدُوًّا وعُدُوًّا وعُدُوًّا وعُدُوًّا، أي: ظلمَ ظُلْمًا))⁽⁴⁾.

وذكر ابن أبي مريم علة التشديد بقوله إنّه ((مصدرٌ من عدا عليه إذا جار عليه عُدُوًّا، وانتصابه على المصدر، أي يعدو عُدُوًّا أو يسبوه سبًّا؛ لأنَّ السبَّ ههنا عدوان لا محالة، ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال، أي: يسبوا الله عاديّن))⁽⁵⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة التخفيف بقوله ((وهو مثلُ القراءة الأولى؛ لأنَّ عُدُوًّا مصدر عدا يعدو أيضاً، فهما سواءٌ في المعنى وانتصابه على ما ذكرناه في القراءة الأولى))⁽⁶⁾.

وقد ذكرت قراءة التشديد في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁷⁾.

(1) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: 501، البدور الزاهرة: 333/1، معجم القراءات: 517/2.

(2) تصحيح ك(العبور)

(3) الجمع والتوجيه: 44.

(4) مفاتيح الأغاني: 169.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 491/1.

(6) المصدر نفسه.

(7) ينظر: إرشاد المبتدئ: 224، الكفاية الكبرى: 166، المبهج في القراءات: 449/2، المصباح الزاهر: 303 /3، شواذ القراءات: 167، غاية الاختصار: 485.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

فحجة قراءة (عُدْوًا) بضم العين والذال وتشديد الواو وهو مصدر كالعَدُو، وعَدُوًّا وهو العدوان والظلم، وهي لغة للعرب، مثل: علا يعلو عُلُوًّا، و(عَدُوًّا) بفتح العين وسكون الذال وتخفيف الواو، هو مصدر منصوب على المفعولية المطلقة؛ لأنَّ العدو هنا صفة للسب، فصح أن يحل محله في المفعولية المطلقة بيانًا لنوعه، وهي لغة أخرى للعرب، والاثنتان بمعنى واحد، وهو: الاعتداء بغير علم، والنصب على الحال، أي فيسبوا الله عاديين⁽¹⁾.

قال الأخفش وبها نقرأ (عَدُوًّا)؛ ((لأنَّها أكثر في القراءة وأجود في المعنى لأنك تقول: عُدَا عَدُوًّا علينا، مثل: ضَرَبَهُ ضَرْبًا))⁽²⁾.

وقد رجح الطبري قراءة مَنْ قرأ بفتح العين وتخفيف الواو، لإجماع الحجة من القراءة على قراءة وهو الصواب عنده من القراءات⁽³⁾.

يرى الازهري أن القراءتين بمعنى واحد أما مَنْ بفتح العين وتشديد الواو، وهي شاذة، ومعناه: فيسبوا الله أعداء، وانتصابه على الحال لا غير، يقال: هُمَّ عَدُوِّي، أي: أعداء⁽⁴⁾.

وبيّن ابن الجوزي قوله تعالى: عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ ((أي: ظلمًا بالجهل، وقرأ (عَدُوًّا) بضم العين والذال وتشديد الواو، والعرب تقول في الظلم: عدا فلان عَدُوًّا وعَدُوًّا وعُدوانًا، وعداء، أي: ظلم))⁽⁵⁾.

فحجة التخفيف (عَدُوًّا) على فتح العين وسكون الذال وتخفيف الواو، ونصبه من ثلاثة أوجه أحدها: أنه منصوب على المصدر؛ لأنَّه نوعٌ من العامل فيه، لأنَّ السَّبَّ من جنس العَدُو، والثاني: أنَّه مفعول من أجله أي لأجل العدو، والثالث: أنَّه منصوب على أنه واقع موقع الحال المؤكدة؛ لأنَّ السَّبَّ لا يكون إلا عَدُوًّا، وقرأ (عَدُوًّا) بضم العين والذال وتشديد الواو، وهو مصدرٌ أيضًا ل(عدا) وانتصابه على ما تقدّم من ثلاثة الأوجه⁽⁶⁾.

(1) ينظر: المحرر الوجيز: 437/3، التبيان في إعراب القرآن: 530/1، معجم القراءات: 517-516/2، خلاصة النظر: 312.

(2) معاني القرآن: 309/1.

(3) ينظر: جامع البيان عن تأويل إي القرآن: 483/9.

(4) ينظر: معاني القراءات: 378-377/1.

(5) زاد المسير في علم التفسير: 103-102/3.

(6) ينظر: الدر المصون: للحلبي: 100/5.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وذكر الدكتور محمد سالم محيسن أنّ مَنْ قرأ (عُدُوا) ((بضم العين، والذال وتشديد الواو مثل (عُلُوا) وأصلها (عُدُو) على وزن فعول فأدغمت الواو المديّة في الواو التي هي لام الكلمة، (عُدُوا) بفتح العين وإسكان وتخفيف الواو، على وزن (فَعَل) والقراءتان لغتان في المصدر بمعنى واحد وهو: الاعتداء بغير علم))⁽¹⁾.

وترى الباحثة أنّ مَنْ قرأ بالتخفيف إنّما يكون الاعتداء من قبل شخص واحد أو اثنين من هؤلاء المشركين الذين كان يعتدون على المسلمين، أما مَنْ قرأ بالتشديد وكل زيادة في المبنى يكون زيادة في المعنى بمعنى أنّ الذين يسبون الله هم دول أو مجموعات والفرق الكبيرة، وتبين أنّ في القراءتين هو اعتداء على الله.

(3) ومما ورد على التشديد أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: 122] قرأ نافع وأبو جعفر تشديد الياء مع الكسر في لفظة (مَيِّتًا)، وقرأ الباقون بإسكانها (مَيِّتًا)⁽²⁾.

وذكر ابن أبي مريم علة التشديد بقوله إنه: ((هو الأصل؛ لأنه فَيُعَل من الموت، وأصله: مَيِّوت فاجتمع الياء والواو، وسبق إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء فبقى مَيِّت، وهو مثل سيّد وهَيِّن))⁽³⁾

وبيّن ابن أبي مريم علة التخفيف بقوله: ((وهو مخفّف من المشدّد، وتخفيفه أن تُحذف الياء الأخيرة المنقلبة عن الواو، أعلّوها بالحذف كما أعلّوها بالقلب والمخفف والمشدّد سواء في المعنى))⁽⁴⁾.

وقد ذكرت قراءة التشديد في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁵⁾.

فحجة من شدد أن الأصل فيه عند الفراء مويوت وعند سيبويه ميوت فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء فالتشديد لأجل ذلك ومثله صيب وسيد وهين ولين والحجة لمن خفف أنه كره الجمع بين ياءين

(1) الهادي شرح طيبة النشر: 207/2-208.

(2) ينظر: جامع البيان: 504 الأكتفاء في القراءات السبع المشهورة: 127، البدور الزاهرة: 336/1.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 500/1.

(4) المصدر نفسه: 500/1.

(5) ينظر: التجريد لبغية المرید: 220، إرشاد المبتدئ: 225، الكفاية الكبرى: 116، المبهج في القراءات الثمان: 497/2، المصباح الزاهر: 312/3.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

والتشديد ثقيل فخفف باختزال احدى الياءين اذ كان اختزالها لا يخل بلفظ الاسم ولا يحيل معناه(1).

قال الفراء العرب تقول لمن لم يمت: إنك(ميت) بالتشديد وبالتخفيف الذي قد مات(2).

ويرى الاخفش أنّ الميّت، والميّت الثقل والخفة في معنى واحد(3)، ولهذا المعنى ذهب الازهري، وهي: مثل: هَيْنَ وَهَيْنَ، وَلَيْنَ وَلَيْنَ(4).

إمّا أبو علي الفارسي فيرى أنّ الأصل التثقيل والمخفف محذوف منه وما مات ومالم يمت في هذا الباب مستويان في الاستعمال(5)

ويرى مكي بن ابي طالب أنّ القراءتين لغتان فاشيتان، والأصل التشديد، والتخفيف فرع فيه، بيّن اجمع القراء على أنّ التشديد فيما لم يمت والتخفيف فيما مات والاختيار عندهم التخفيف؛ لأنه أخف، ولكثرته في الاستعمال، والتثقيل هو الأصل(6).

وذكر ابن زنجلة أنّ من خفف فقد استنقل الياء مع استنقلوا كسرة فأسكنها فصارت (مَيْتًا) وزنه (فَيْلٌ) ومَنْ قَرَأَ بِالتَّشْدِيدِ الأَصْلُ؛ إذ أَنَّهُمْ اسْتَنْقَلُوا كسرة الواو بعد الياء فقلبوها ياء للياء التي قبلها، ثم ادغموا الساكنة في الثاني فصارتا ياءً مشددة، وأعلم أنهما لغتان معروفتان(7).

(4) ومما ورد على التشديد أيضًا قوله تعالى: ﴿تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال:60]، قرأ رويس بفتح الراء وتشديد الهاء في لفظة (تَرْهَبُونَ)، وقرأ الباقر بسكون الراء وتخفيف الهاء(8)، قال أبو الحسن الرعيني في توضيح علة التشديد بقوله إنَّ ((فَعَلَ وَأَفْعَلَ فِي هَذَا لُغَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، إِلاَّ أَنَّ التَّشْدِيدَ قَدْ تَخَصَّصَ بِهِ

(1) حجة القراءات السبع، لابن خالويه: 107.

(2) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 233/2، النكت في القرآن الكريم، لأبي الحسن

المجاشعي: 177

(3) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: 166/1.

(4) ينظر: معاني القراءات: 383/1.

(5) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: 264/2.

(6) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 339/1.

(7) ينظر: حجة القراءات: 159.

(8) ينظر: زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي: 375/3، البدر الزاهرة: 378/1، معجم

القراءات: 320/3، خلاصة النشر: 420.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

الكثرة، فيحسن في هذا التشديد؛ لأن ما بعده في معنى الكثرة وإن كان لفظه واحداً، وهو عُدُوٌّ⁽¹⁾.

وذكر الكرمانى علة قراءة التشديد بقوله ((بالتشديد وهما لغتان: أَرْهَبْتُهُ وَرَهَبْتُهُ به))⁽²⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة القراءتين بقوله إن قراءة ((التشديد من الفعل رَهَبَ، وقرأ بالتخفيف ومن خفف فإنه من أَرْهَبَ، وكلاهما واحد في المعنى؛ لأن النقل بالهمزة، كالنقل بالتضعيف واللازم في كليهما رهب))⁽³⁾.

وقد ذكرت قراءة التشديد في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁴⁾.

فحجة من قرأ بالتخفيف والتشديد في لفظة (تَرْهَبُونَ)؛ لأنّ الفعل رَهَبَ يرهَب رهبة يتعدى مرة بالهمزة ومرة بالتضعيف فقراءة التخفيف من أَرْهَب المزيّدة بالهمزة وأمّا التشديد فإنه من رهب المضاعف والمعنى واحد⁽⁵⁾.

وبيّن الطبري هذا المعنى بقوله: أرهبت العدو ورهبتة فأنا أَرْهَبُهُ وَأَرْهَبُهُ إِرْهَابًا وَتَرْهَبِيًّا وَهُوَ الرَّهْبُ وَالرَّهْبُ وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الْفِعْلَ رَهَبَ قَدْ يَتَعَدَّى نَرَى بِالْهَمْزَةِ وَمَرَّةً بِالتَّضْعِيفِ وَالْمَعْنَى وَاحِدًا⁽⁶⁾.

وأشار أبو حيان إلى أنّ الفعل ((تَرْهَبُونَ مُشَدَّدًا عُدِّي بِالتَّضْعِيفِ كَمَا عُدِّي بِالْهَمْزَةِ))⁽⁷⁾.

وذكروا أن من قرأ (بالتشديد) على أنّه من الفعل رَهَبَ المضعّف، ومن قرأ (بالتخفيف) الهاء، على أنّه من أَرْهَب المزيّد بالهمزة، والقراءتان بمعنى واحد فالتعدية بالهمز كالتعدية بالتضعيف⁽⁸⁾.

(1) الجمع والتوجيه: 47 .

(2) مفاتيح الأغاني: 192 .

(3) الموضح: 583/2 .

(4) ينظر: إرشاد المبتدئ: 247، الكفاية الكبرى: 180، المبهج في القراءات الثمان: 525/2، المصباح الزاهر: 380 /3، شواذ القراءات: 208، غاية الاختصار: 505 .

(5) ينظر: معاني القراءات: 443/1 .

(6) ينظر: جامع البيان عن تأويل إي القرآن: 247/11 .

(7) البحر المحيط: 508/4 .

(8) ينظر الهادي شرح طيبة النشر: 269/2، خلاصة النظر في توجيه القراءات العشر: 320 .

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وترى الباحثة بما أنّ التشديد فيه مبالغة وتكرار للفعل فهو الغاية منه تأكيد ترهيب الكافرين وتذهب مع قراءة التشديد لما فيها من مبالغة.

المطلب الثاني: ما قرئ بالتخفيف في كتب قراءات القرن السادس الهجري.

(1) وأمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْكَ لَآئِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾ [آل عمران: 196]، قرأ رويس عن يعقوب، بإسكان النون بعد الراء في لفظة (يَعْزُبُ)، وقرأ الباقر بفتحها مشددة⁽¹⁾، قال أبو الحسن الرعيني في توضيح علة القراءة بقوله: ((هذه النون الخفيفة تدخل على الأفعال للتأكيد كما تدخل المشددة، إلا أنّ المشددة أبلغ في التأكيد عند النحويين))⁽²⁾.

وبين ابن مريم علة تلك القراءة فقال ((على إدخال النون الخفيفة دون الثقيلة لما كانتا معاً لمعنى واحد، وهو التأكيد، اختار لخصتها، فيه أنّ الثقيلة أبلغ في التأكيد فلذلك اختارها))⁽³⁾.

وقد ذكرت قراءة التخفيف في بعض كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁴⁾.

فحجة القراءتين أنّ التخفيف، على أنّ نون التوكيد الخفيفة من الثقيلة، ومَنْ قرأ (يَعْزُبُ) بتشديد النون وذلك على أنّها نون التوكيد الثقيلة ومعناها يدل على التأكيد، والقراءتان بمعنى واحد، وقيل الثقيلة أبلغ في التوكيد، والخفيفة للتخفيف⁽⁵⁾.

قال النحاس: ((للتأكيد النهي يجب أن يكون بالنون الثقيلة))⁽⁶⁾.

ويرى الأزهري أنّ: ((التشديد أجود القراءتين؛ لأنها أوكد وأفسى والتخفيف جائز))⁽⁷⁾.

(1) ينظر: النشرفي القراءات العشر: 246/2، البذور الزاهرة: 259/1، التحرير والتنوير: 206/4

(2) الجمع والتوجيه: 41.

(3) الموضح: 398-399.

(4) ينظر: إرشاد المبتدئ: 188، الكفاية الكبرى: 147، المبهج في القراءات

الثمان: 446/2، المصباح الزاهر: 216/3، شواذ القراءات: 128، غاية الاختصار: 457.

(5) ينظر خلاصة النظر في توجيه القراءات العشر: 183، طلائع البشر: 50.

(6) إعراب القرآن: 428/1.

(7) معاني القراءات: 288/1.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وذكر الجشمي أن كلتا القراءتين صحيح إلا أن الأئمة على تشديد النون وفتحها(1).

(2) ومما ورد بقراءة التخفيف قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأنعام:63]، قرأ يعقوب بإسكان النون وتخفيف الجيم، لفظة (يُنَجِّكُمْ)، وقرأ الباقر بفتح النون وتشديد الجيم(2)، قال أبو الحسن الرعيني علة تلك القراءة على أن ((أَفْعَلَّ وَقَعَلَّ في هذا المعنى واحدٍ، وإن كان فَعَلَّ يختص بالكثرة)) (3).

وذكر الكرمانى أن لفظة (يُنَجِّكُمْ)، تقرأ بالتشديد، وبالتخفيف، وهما لغتان، يقال: نَجَّاهُ وَأَنْجَاهُ(4).

وبين ابن أبي مريم علة التخفيف، والتشديد وهي أن ((التشديد والتخفيف فيهما واحدٌ، وذلك أن العرب تقول: نجيتُ زيدًا وأنجيتُهُ، وحسن نقل الفعل في هذا الباب بالهمزة كحُسْنِ نقله بتضعيف العين، تقول: أفرحت زيدًا وفرحتُهُ، وغرمتُهُ واغرمتُهُ، وأشباه ذلك كثيرة)) (5).

وقد ذكرت قراءة التخفيف في بعض كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر(6).

فحجة مَنْ قرأ بالتشديد جعلوه من (نجا- ينجي) ومَنْ قرأ بالتخفيف جعلوه (أنجي- يُنْجِي) والمعنى واحد وهي علامة لتكرير الفعل، وأصل الفعل (نجا) ثم يثقل للتعدية بالهمز وبالتشديد، فالهمزة فيه كالتشديد في تعديته، وكل واحد يقوم مقام الآخر في التعدي إلى مفعول، ويلاحظ أن القراءتين متعادلتان، غير أن التشديد فيه معنى التكرير للفعل، على معنى (نجا بعد نجا)(7).

(1) التهذيب في التفسير: 1434/2

(2) ينظر: التهذيب في التفسير: 2271/3 البدور الزاهرة: 322/1، معجم القراءات: 449/2.

(3) الجمع والتوجيه: 43.

(4) ينظر: مفاتيح الأغاني، للكرمانى: 162.

(5) الموضح: 474-473/1.

(6) ينظر: إرشاد المبتدئ: 219، الإقناع في القراءات السبع: 640/2، المبهج في القراءات

الثمان: 486/2، الكفاية في القراءات الست: 87، المصباح الزاهر: 297/3.

(7) ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: 141، الكشف عن وجوه

القراءات: 435/1، خلاصة النظر: 294.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

قال الزّجاج: يجوز في القراءة يُنجيكم التخفيف، وكذلك التشديد والأجود (يُنَجِّيْكُمْ) التشديد: لأنّ تشديد للكثرة⁽¹⁾.

وقال النيسابوري (468هـ): إن التشديد والتخفيف لغتان منقولتان من نجاه وأنجاه فإن شئت نقلت بالهمزة، وإن شئت نقلت بتضعيف العين، مثل: أفرحته وفرحته، وأغرّمته وأغرّمته⁽²⁾.

وأشار الرازي إلى أن ((لما جاء التنزيل باللغتين معاً ظهر استواء القراءتين في الحسن، غير أن الاختيار التشديدي، لأن ذلك من الله كان غير مرّة))⁽³⁾.

ويرى الحلبي أن القراءتين واضحتان فإنها من نجى وأنجى، فالتضعيف والهمزة كلاهما للتعدية، قراءة التشديد فالتعدية بالتضعيف، وقراءة التخفيف بالهمزة، والباقون جمعوا بين التعديتين جمعاً بين اللغتين⁽⁴⁾.

وترى الباحثة أن قراءة التشديد في لفظة (يُنَجِّيْكُمْ) هي الاقرب وذلك؛ لأنّ التضعيف يدل على الكثير، أي أن الله لا ينجي مرة واحدة ولكنه ينجي لمرات كثيرة، مرة بعد مرة.

(3) ومما ورد بقراءة التخفيف قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلِيِّهِمْ

عَجَلًا﴾ [الأعراف: 148]، قرأ يعقوب بفتح الحاء وإسكان اللام وتخفيف الهاء في لفظة (خُلِيِّهِمْ)، وقرأ حمزة والكسائي وقرأ الباقون⁽⁵⁾، قال أبو الحسن إن ((الحلّي واحد والحلّي، كحَقْوٍ وحَقِيٍّ، وثُدْيٍ وثُدِيٍّ، وقد يُكسر أول الجمع إتياعاً للكسرة بعده، والواحد في هذا كالجمع؛ لأنه اسم جنس، فاستوت معاني القراءات))⁽⁶⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة تلك القراءة بقوله: ((واحد الحلّي، يُقال حلّي وحلّي، كما يُقال فلّس وفلّوس وكعّب وكعوب ودهر ودهور. والحلّي وإن كان واحداً فالمراد به

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 258/2.

(2) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 282/2.

(3) مفاتيح الغيب: 22/13.

(4) ينظر: الدر المصون: 669/4.

(5) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 150/2 التهذيب في التفسير: 2719/4، البدور

الزاهرة: 361/1-362.

(6) الجمع والتوجيه: 45-46.

الجمع؛ لأنه مضاف إلى الجمع، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: 7] أراد
أسماعهم))⁽¹⁾.

أما مَنْ قرأ بكسر الحاء واللام مشددة الياء قال ابن أبي مريم إن علة تلك
القراءة ((جَمَعَ حَلِيٍّ عَلَى حَلِيٍّ بضم الحاء، كما قيل كَعَبٌ وَكُعُوبٌ والأصل: حُلُويٌّ
على فُعُول، فاجتمع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون، فأبدلت ضمة ما قبل الواو
كسرة، فانقلبت الواو ياء، فأدغمت الياء في الياء، فبقى حَلِيٍّ، ثم إنهم لما جمعوا
عليه هذين التغيرين المذكورين من إبدال الضمة كسرة وقلب الواو ياء، أجتزئ عليه
فُغَيِّرَ أيضًا تغير آخر وهو إبدال ضمة الأول من الكلمة وهو الحاء كسرة إبتاعًا
لكسرة ما بعدها وهو اللام من حَلِيٍّ، فبقى بكسر الحاء))⁽²⁾.

وبيّن ابن مريم علة مَنْ قرأ بضم الحاء وكسر اللام وتثني الياء بقوله أن ((
الأصل في جَمَعَ حَلِيٍّ عَلَى ما تقدم؛ لأنه فُعُول بضم الفاء، فأصله أن يكون حَلِيًّا
بالضم ككُعُوبٌ وفُلُوسٌ عَلَى ما بيننا))⁽³⁾.

وقد ذكرت قراءة التخفيف في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن
من دون علة تذكر⁽⁴⁾.

فحجة من قرأ بالتخفيف أن (الحلي) اسم جنس يقع على القليل والكثير، ومن قرأ بضم
الحاء، على الأصل وفيه علم الجمع فلانه جمع (حلي) نحو ثدي وثدي، وإنما
جمعه؛ لأنه أضافه إلى جمع، ومن قرأ بكسر الحاء أتبع الكسرة، وكره الخروج من
الضمة إلى الكسرة، واجراه مجرى (قسي) جمع (قوس)⁽⁵⁾.

واختار ابن مكي ابن أبي طالب قراءة مَنْ قرأ بضم الحاء وكسر اللام وتثني
الياء؛ لأنه الأصل؛ كذلك عليه أكثر القراء⁽⁶⁾.

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 555/2

(2) الهادي في شرح طيبة النشر: 555/2-556.

(3) المصدر نفسه: 556/2.

(4) ينظر: تلخيص العبارات بلطيف الأشارات: 95، التجريد لبغية المرید: 227، إرشاد

المبتدئ: 240، الكفاية الكبرى: 175، الإقناع في القراءات السبع: 649/2، المبهج في القراءات

الثمان: 515/2، المصباح الزاهر: 351/3، غاية الاختصار: 498.

(5) ينظر: جامع البيان، للطبرسي: 737/4، حجة القراءات: 296.

(6) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 478/1.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وذكر الدكتور محمد سالم محيسن قراءة يعقوب بقوله ((إما مفرد أريد به الجمع، وإما اسم جمع مفرده (حَلِيَّة) مثل: فَمَحَّ وَقَمَحَّة))⁽¹⁾.

وبيّن الدكتور محمد سالم محيسن أن مَنْ قرأ بكسر الحاء وتشديد الياء مكسورة على أنه ((جمع (حَلِيًّا) على (حُلُوِي) على وزن (فَعُول) مثل (كَعْب وكَعُوب) ولما أرادوا إدغام الواو في الياء للتخفيف أبدلوا من ضمة اللام كسرة ليصح انقلاب الواو إلى الياء، وليصح الإدغام، ثم كسرت الحاء إتباعًا لكسرة اللام، وليعمل اللسان عملا واحدًا في الكسرتين، فأصبح الجمع (حَلِيًّا) ثم أضيف إلى الضمير فأصبح (حَلِيَّهُم))⁽²⁾.

وإما قراءة الباقون ((حَلِيَّهُم)) بضم الحاء، وكسر اللام، وكسر الياء مشدودة على أنّ ضمة الحاء بقت على أصلها ((يقال (حَلَيْت حَلِيًّا) بسكون اللام: لبست الحُلِي، وجمعه (حَلِيًّا) بضم الحاء، والأصل (حُلُوِي) على وزن (فَعُول)، مثل: فُلَس وفُلُوس))⁽³⁾.

(4) ومما ورد بقراءة التخفيف قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾

[التوبة:90]، قرأ ابن عباس و يعقوب (الْمُعَذِّرُونَ) بإسكان العين وتخفيف الذال، وقرأ الباقون، لفظة (الْمُعَذِّرُونَ) بفتح العين وتشديد الذال⁽⁴⁾، قال أبو الحسن المرعيني في توضيح علة تلك القراءة بقوله ((يقال أعذّر الرجل إذا جاء بعذر واضح، واعتذر إذا جاء بعذر وإن لم يلح، والمراد بالآية على اختلاف في معناها: أنهم جاءوا بعذر لائح، كقوله تعالى ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة:90]، أي: قعدوا عن الجهاد ولم يعتذروا فدلّ على أنّ الأولين على غير صفتهم، فالْمُعَذِّرُونَ على هذا التاويل أخص بهذا الموضع من المعتذرين الذي يُحمل معنى قراءة التشديد عليه، على إدغام التاء في الذال، بعد إلقاء حركتها على العين، وإنما حُملت على ذلك دون أن تُحمل على (فَعَل)؛ لأنه يُقال: عذّر الرجل في الأمر إذا يُبالغ فيه ولم يُحكمه، فالأولى على ما قدمناه في الآية أن يُحمل التشديد على أنه المعتذرون))⁽⁵⁾.

وبيّن الكرمانى علة القراءتين قائلًا ((بالتخفيف الذين أعذّروا أي: جاؤوا بعذر وهم الفقراء، وبالتشديد الأغنياء، وهم المُقْصِرُونَ، وأصله (المعتذرون) أدغمت التاء في الذال، وقال أبو عبيد: أعذرتُ في طلب الحاجة إذا بالغت فيها، و(المُعذِرُ) الذي

(1) الهادي شرح طيبة النشر: 251/2

(2) الهادي شرح طيبة النشر: 252/2.

(3) المصدر نفسة: 252.

(4) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 230/2، البذور الزاهرة: 389/1، خلاصة النظر: 444-445.

(5) الجمع والتوجية: 50.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

يعتذر وله عذر، و(المُعْتَذِرُ) الذي يعتذر ولا عُذْرَ له، ويقال: الْمُعْذِرُونَ الْمُحِقُونَ، وَالْمُعْذِرُونَ غَيْرَ مُحِقِينَ، وروى عن ابن عباس أنه قال: لعنَ اللهُ الْمُعْذِرِينَ، ورحمَ الْمُعْذِرِينَ⁽¹⁾.

وذكر ابن أبي مريم علة قراءة التخفيف بقوله ((المعنى فيه: هم الذين أعذروا جاءوا بِالْعُذْرِ، يقالُ أُعْذِرَ فلان: إذا جاء بالعدر ولم يقصر))⁽²⁾

وبيّن ابن أبي مريم علة قراءة التشديد بقوله ((أنها على الأصل: المعتذرين، فُنقلت فتحة التاء إلى العين فأدغمت في الذال فبقى(المُعْذِرُونَ)، ويجوز أن يكون (المُعْذِرُونَ) من عُدَّرَ يُعْذِرُ بوزن(فَعَّلَ) وهم الذين يُوهمون أن لهم عذراً ولا عذر لهم وهم الْمُقْصِرُونَ))⁽³⁾.

وقد ذكرت قراءة التخفيف في بعض كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁴⁾.

فحجة قراءة التشديد تحتل وجهين، أحدهما: أن يكون وزنه فَعَّلَ بتضعيف العين ومعناه تكلف العذر ولا عذر له، والمعنى: أنه تَوَهَّم أن له عُذْرًا ولا عذر له، والثاني: أن يكون وزنه افتعل، وأصله اعتذر، فأدغمت التاء في الذال، وبأن قُلبت تاء الافتعال(ذالاً) وَنُقلت حَرَكَتُهَا إِلَى الْعَيْنِ⁽⁵⁾.

قال الفراء: (وَجاءَ الْمُعْذِرُونَ) بالتشديد (وهم الذين لهم عذر، وهو في المعنى المعتذرون، ولكن التاء أدغمت عند الذال فصارتا جميعاً(ذالاً) مشددة، كما قيل يذْكُرُونَ ويذْكَرُ، وهو مثل: (يخصّمون) لمن فتح))⁽⁶⁾، ولهذا المعنى ذهب الزجاج⁽⁷⁾.
وبيّن الاخفش أن الخفيفة من اسم الفاعل(أَعْذِرُ) وقرأ بعضهم(المُعْذِرُونَ) الثقيلة يريد: (المُعْتَذِرُونَ) وبها نقرأ⁽⁸⁾.

وأشار البغوي إلى أن قراءة التخفيف تدل على المبالغة وهم المبالغون في العذر، يقالُ فِي الْمَثَلِ (لَقَدْ أُعْذِرَ مَنْ أَنْذَرَ)، أي: بِالْعِ فِي الْعُذْرِ مَنْ قَدَّمَ النِّذَارَةَ⁽⁹⁾

(1) مفاتيح الأغاني: 199.

(2) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 600/2

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 600 / 2.

(4) ينظر: إرشاد المبتدئ: 252، الكفاية الكبرى: 184، المبهج في القراءات

الثمان: 532/2، المصباح الزاهر: 397/3، شواذ القراءات: 219، غاية الاختصار: 510.

(5) ينظر: البحر المحيط: 86/5.

(6) معاني القرآن: 447/1.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 464/2.

(8) ينظر: معاني القرآن: 363/1.

(9) ينظر: معالم التنزيل: 84/4.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وبين الدكتور محمد سالم محيسن أنّ قراءة التخفيف من الفعل الرباعي (أعذر) والتشديد أمّا تكون اسم فاعل من (عذّر) مضعّف العين، أو تكون اسم فاعل من (اعتذر) أدغمت التاء بالذال، لوجود تقارب بينهما في المخرج؛ إذ التاء تخرج من طرف اللسان مع ما يليه من أصول الثنايا، والذال من طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا⁽¹⁾.

وترى الباحثة أن النظر إلى تأثير الحرف وما إليه من الدلالة فالإطار العام للآية وإن كان يصب في معنى الاعتذار إلا أنّه أختلف بين الاعتذار المقدم بحجة واضحة على قراءة التخفيف والاعتذار المقدم بدون حجة أو عذر على قراءة التشديد، وإن الباحثة تذهب مع قراءة التخفيف وذلك على أنهم جاءوا معتذرون إلى النبي (صل الله عليه واله وسلم) وقبل النبي (صل الله عليه واله وسلم) عذرهم وكذلك مقولة أن ابن عباس كان يقول: والله لهكذا أنزلت، وكان يقول: لعن الله المعذرين.

(1) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر: 282/2.

المبحث الرابع: ما قرئ للمبني للمجهول وعلّة ذلك.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

تعد ظاهرة الفعل المبني للمجهول من الظواهر الصرفية التي انشغل النحويون بها؛ إذ يقسم الفعل على مبني للمعلوم، ومبني للمجهول، ويُسمَّى الأول أيضاً مبنيًا للفاعل، وهو ما ذكر معه فاعله، ويُسمَّى عند النحاة ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه واسند فاعله، عن صيغة (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ) ويسمى كذلك فعل ما لم يسمَّ فاعله، نحو: كَتَبَ الطالبُ الدرسَ، ويُسمَّى الثاني مبنيًا للمفعول وهو ما حذف فاعله وأنيب عنه غيره، نحو: كُتِبَ الدرسُ ويكون من المضارع ما ضم أوله وفتح ما قبل آخره في المجرد ومن الماضي ما ضم أوله وكسر ما قبل آخره في المجرد⁽¹⁾.

فقد عرفه الزمخشري هو ((ما استغنى عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ)، ويسمى فعل ما لم يسم فاعله))⁽²⁾.

وأشار ابن يعيش إلى أن ((كل فعل بينى لما لم يسمَّ فاعله، فلا بد فيه من عملٍ ثلاثة أشياء: حذفِ الفاعل، وإقامةِ المفعول مقامه، وتغييرِ الفعل إلى صيغةِ (فُعِلَ))⁽³⁾.

وكذلك أضاف ابن يعيش أن ما حذفِ الفاعل، فلأمورٍ منها: ((الْحَوْفُ عليه، نحو قولك: (قُتِلَ زيد)، ولم تذكر فاعله حَوْفاً من أن يؤخَذَ قولك شهادةً عليه، أو لجلالته، نحو قولك: (قُطِعَ اللص)، وقد يكون للجهالة به، وقد يُتْرَكُ الفاعل إيجازاً واختصاراً، كأن يكون غرض المتكلم الإخبارَ عن المفعول لا غير، فتُركَ الفاعل إيجازاً للاستغناء عنه))⁽⁴⁾.

(1) ومما ورد بقراءة المبني للمجهول في كتب القرن السادس الهجري قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: 210]، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم، (تُرْجَعُ) بضم التاء وفتح الجيم وقرأ الباقر (تَرَجِعُ) بفتح التاء وكسر الجيم في جميع القرآن⁽⁵⁾، ذكر أبو الحسن الرعيني علة تلك القراءة أن ((بناء الفعل للفاعل وبنائُهُ للمفعول سواء في المعنى؛ إذ المعلوم إنَّه لا يرجع حتى يُرجعه الله تعالى،

⁽¹⁾ ينظر: المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني: 57، شذا العرف، أحمد الحلاوي: 90، والفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي: 93.

⁽²⁾ المفصل في علم العربية، للزمخشري: 259.

⁽³⁾ شرح المفصل، لابن يعيش: 306/4.

⁽⁴⁾ المصدر نفسة: 306/4.

⁽⁵⁾ ينظر: البدور الزاهرة: 190/1، لطائف الإشارات لفنون القراءات: 1565/4، معجم القراءات: 287/1.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

ويقوي بناء الفعل لفاعل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ﴾ [ال عمران:45]... كما يقوي بناءه للمفعول قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ﴾ [الأنعام:62]⁽¹⁾.

وبين الكرمانى أن المعنى في قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة:210] ((أي: في الجزاء الثواب والعقاب،...، وقرأ بضم التاء وفتح الجيم، أي تُرَدُّ إليه الأمور))⁽²⁾.

وأشار ابن مريم إلى أن علة من قرأ بفتح التاء وكسر الجيم ((على أن الفعل مبني للمفعول به، وإن رجع مُتَعَدٍّ؛ لأنَّ رَجَعَ قد جاء لازماً ومتعدياً معاً))⁽³⁾.

وعلة من قرأ (تَرَجَعَ) بفتح التاء وكسر الجيم في القرآن جميعه ((على كون الفعل مبنيًا للفاعل، وإن (رَجَعَ) لازمًا))⁽⁴⁾.

وقد ذكرت قراءة المبني للمجهول في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁵⁾.

ووضح الأزهرى أن مَنْ قَرَأَ (تَرَجَعَ) ((فالفعل للأمر، ويكون (تَرَجَعَ) لازماً، وَمَنْ قَرَأَ (تُرْجَعُ الْأُمُورُ) فهو على ما لم يُسَمِّ فاعله، وجعله متعدياً، والعرب تقول: رجعتُهُ فَرَجَعَ، لفظ اللازم والمتعدي سواء: كقولك: نقصته فنقص، وهبطُهُ فهبط))⁽⁶⁾.

ويرى مكي بن أبي طالب أن القراءتين حسنتان، ولكن الأصل أن يُبنى الفعل للفاعل؛ لأنه محدثه بقدرة الله جل ذكره وبناءه للمفعولية توسع وفرع⁽⁷⁾، وإلى هذا الرأي ذهب القرطبي إلى أن من قرأ (تَرَجَعَ) ((على بناء الفعل للفاعل، وهو الأصل، دَلِيلُهُ قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة:48] وأما مَنْ قرأ (تُرْجَعُ) عَلَى بِنَائِهِ

(1) الجمع والتوجيه: 35.

(2) مفاتيح الأغاني: 113.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 323/1.

(4) المصدر نفسه: 323/1.

(5) ينظر: تلخيص العبارات بلطف الأشارات: 71، التجريد لبغية المرید: 197، إرشاد

المبتدئ: 136، الكفاية الكبرى: 127، الكفاية في القراءات الست: 60، الإقناع في القراءات

السبع: 608/2، المصباح الزاهر: 119/3، شواذ القراءات: 89.

(6) معاني القراءات: 199/1.

(7) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 289/1.

لِلْمَفْعُولِ، وَهِيَ أَيْضًا قِرَاءَةٌ حَسَنَةٌ، دَلِيلُهُ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ [الأنعام:62]﴾⁽¹⁾.

وبيّن أبو حيان أنّ كلا الاستعمالين له ما يؤيده في لسان العرب، أما فتح الجيم على أنّه من الفعل رَجَعَ الْمُتَعَدِّي، وذكر أنّه لُغَةٌ قَلِيلَةٌ فِي الْمُتَعَدِّي أَرْجَعَ الرَّبَاعِي⁽²⁾

وبيّن ابن عاشور أنّ من قرأ (تَرْجَعُ) ((عَلَى أَنَّهُ مُضَارِعٌ (أَرْجَعُهُ) أَوْ مُضَارِعٌ (رَجَعَهُ) مَنِيًّا لِلْمَفْعُولِ أَي: يَرْجَعُ الْأُمُورَ رَاجِعًا إِلَى اللَّهِ، وَحَذَفَ الْفَاعِلُ عَلَى هَذَا الْعَدَمِ تَعْيُنَ فَاعِلٍ عَرَفِيٍّ لِهَذَا الرَّجْعِ، أَوْ حَذَفَ لِدْفَعِ مَا يَبْدُو مِنَ التَّنَافِي بَيْنَ كَوْنِ اسْمِ الْجَلَالَةِ فَاعِلًا لِلرُّجُوعِ وَمَفْعُولًا لَهُ بِحَرْفِ إِلَى، وَقَرَأَهُ بَاقِي الْعَشْرَةِ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ مِنْ (رَجَعَ) الَّذِي مَصْدَرُهُ الرَّجُوعُ فَالْأُمُورَ فَاعِلٌ تَرْجَعُ))⁽³⁾.

وفرق الشعراوي في تفسيره بين (تَرْجَعُ الْأُمُورُ) بفتح التاء وبين (تَرْجَعُ الْأُمُورُ) بضم التاء، فكأن الأمور مندفعة بذاتها، ومرة تساق إلى الله، إن الراغب سيرجع إلى ربه بنفسه؛ لأنّه ذاهب إلى الخير الذي ينتظره وبهذا المعنى هناك إرادة، وهي تنطبق على المؤمنين، أما (تَرْجَعُونَ) هنا فيها اجبار على الرجوع، فلا يكون الرجوع بإرادتهم؛ إذ نجبرهم على الرجوع وهذا ينطبق على الكفار والذين كانوا لا يرجون لقاء ربهم فسيُرجَع بالرغم عنهم، تأتي قوة أخرى تُرجعهم، فمن لم يجئ رغباً يأتي رهباً⁽⁴⁾.

(2) ومما ورد أيضاً قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ﴾ [التوبة:37]، قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن مسعود لفظة (يُضِلُّ) بضم الياء وفتح الضاد، وقرأ يعقوب (يُضِلُّ)، وقرأ الباقر (يُضِلُّ) بفتح الياء وكسر الضاد⁽⁵⁾، قال أبو الحسن الرعيني وهو علة قراءة من قرأ بضم الياء وكسر الضاد (يُضِلُّ) أنّ ((الذين) على هذه القراءة فاعلون، بإسناد الفعل إليهم، والمفعول محذوف، والتقدير يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَتْبَاعَهُمْ، أَي يُضِلُّ كَثِيرًا وَهُمْ أَتْبَاعُهُمْ فِي الْكُفْرِ، هَذَا التَّأخِيرُ))⁽⁶⁾.

(1) جامع لأحكام: 399/3.

(2) ينظر: البحر المحيط: 134/2.

(3) التحرير والتنوير: 287/2.

(4) ينظر: تفسير الشعراوي: 893/2.

(5) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: 132/3، الكشف عن وجوه القراءات: 502/1،

معاني القراءات: 453/1، البدور الزاهرة: 385/1، خلاصة النظر: 435.

(6) الجمع والتوجيه: 47-48.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وذكر الكرمانى أنّ ((قراءة العامة (يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا)، وأمّا قراءة أهل الكوفة (يُضِلُّ) بضم الياء وفتح الضاد، والمعنى: أنّ كبراءهم يضلونهم بحملهم على هذا التأخير، وروي عن أبي عمرو (يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا) أي: يُضِلُّون بذلك تابعيهم والآخذين بذلك))⁽¹⁾.

وبيّن ابن مريم علة تلك القراءة بقوله أنّ من قرأ (يُضِلُّ) بضم الياء وفتح الضاد ((أنّ الفعل لما لم يُسم فاعله، والمعنى فيه أنّ سادتهم و كبراءهم يُضلونهم بحملهم إياهم على النسيء، وقال بعضهم: يضلون على معنى إضلال الله، وقيل إضلال الشيطان))⁽²⁾.

وذكر ابن أبي مريم علة من قرأ (يُضِلُّ) بضم الياء وكسر الضاد ((أنّه على معنى (يُضِلُّ) الذين كفروا تابعيهم، (الذين كفروا) فاعل، والمفعول محذوف، وهو تابعوهم، وقيل، التقدير: يُضِلُّ به الذين كفروا، فيكون الفاعل مضمراً، وهو اسم الله عز وجل))⁽³⁾.

وأما علة من قرأ (يُضِلُّ) بفتح الياء وكسر الضاد فعلة ذلك ((أنّ الضلال مسندٌ إليهم بأن يكونوا ضالين في أنفسهم أو مُضِلين لغيرهم، وأياً ما كانوا من كونهم ضالين أو مُضِلين صح إسناد الضلال إليهم، فالمُضِل لا يُضِلُّ غيره إلا إذا كان ضالاً في نفسه))⁽⁴⁾.

وقد ذكرت قراءة المبني للمجهول في بعض كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁵⁾.

فحجة من قرأ (يُضِلُّ) وذلك على أنه مضارع أضل الثلاثي وهو على البناء للمفعول (الذين) نائب فاعل، على معنى أنّ كبراءهم يجبرونهم على تأخير حرمة الشهر الحرام فيضلونهم بذلك، وحجة من قرأ (يُضِلُّ) بهذا يكون مضارعه من أضلّ الثلاثي وهو على البناء للفاعل، والفاعل بهذه القراءة يعود على لفظ الجلالة المتقدم ذكره في قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 36]، المعنى عاقبهم بمزيد ضلال

(1) مفاتيح الأغاني: 197.

(2) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 594/2.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 594/2.

(4) المصدر نفسه: 594/2.

(5) ينظر: تلخيص العبارات بلطيف الأشارات: 99، التجريد لبغية المرید: 233، إرشاد المبتدئ: 215، الكفاية الكبرى: 183، الإقناع في القراءات السبع: 657/2، المبهج في القراءات الثمان: 529/2، المصباح الزاهر: 391/3، شواذ القراءات: 213، غاية الاختصار: 508.

بسبب ضلالهم أو على أن (الذين كفروا) فاعل، والمعنى: يُضِلُّ به الذين كفروا أتباعهم، (يُضِلُّ) من الفعل المضارع (ضل) الثلاثي هو على البناء للفاعل، و(الذين) فاعل وأضيف الفعل إلى الكفار؛ لأنهم هم الضالون في أنفسهم بذلك التأخير (1).

ويرى الطبري أنهما ((قراءتان مشهورتان، قد قرأت بكل واحدة القراءة أهل العلم بالقرآن والمعرفة به، وهما متقاربتا المعنى؛ لأن من أضله الله فهو (ضال)، ومن ضل فبإضلال الله إياه وخذلانه له ضلّ، فبأيتهما قرأ القارئ فهو للصواب في ذلك مصيب)) (2).

وأشار النحاس إلى أن القراءات الثلاث كلّ واحدة منها تؤدي عن معنى خاص بها، (فيضِلُّ به الذين كفروا)، أي: إلا أنهم يحسبونه فيضِلُّون به، (ويُضِلُّ به الذين كفروا) بمعنى المحسوب لهم، (ويُضِلُّ به الذين كفروا)، وقد حذف منه المفعول أي يضلُّ به الذين كفروا من يقبل منهم (3).

وتتفق الباحثة مع قراءة لفظة (يُضِلُّ) بضم الياء وفتح الضاد؛ إذ أن رسم المصحف ورد عليها وهي قراءة بينه.

(3) مما ورد أيضاً قوله تعالى: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: 87]، قرأ يعقوب، بياء مضمومة وفتح الدال، وقرأ الباقر بنون مخففاً (أَنْ لَنْ نَقْدِرَ) بالنون وكسر الدال (4)، قال أبو الحسن وعلّة ذلك أن ((بناء الفعل للمفعول به كبنائه للفاعل، إذ قد استقر وعُلِمَ أَنَّ فاعل الفعل هو الله تعالى، والمعنى فظنَّ أَنْ لَنْ يُقْدِرَ عَلَيْهِ مَا قُدِرَ، وقد قيل إنَّ المعنى فظنَّ أَنْ لَنْ يُضِيقَ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ [الفجر: 16] أي ضيقه، ومثله: ﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: 26]) (5).

(1) ينظر: الدر المصون: 46/6-47، طلائع البشر في توجيه القراءات العشر: 86، خلاصة النظر: 435-436.

(2) جامع البيان عن تأويل أي القرآن: 450/11.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 214/2.

(4) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 77/3، مختصر في شواذ القرآن: 95، البذور الزاهرة: 84/2.

(5) الجمع والتوجيه: 62-63.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وذكر ابن مريم علة قراءة يعقوب بقوله أنّ الفعل مبني لما يُسم فاعله وعلّة تلك القراءة أحدها ((يجوز أن يكون إنّما قرأ كذلك لأنّه حَمَلَ المعنى على أن يونس ذَهَبَ مُغاضبًا لحزقيا الملك، فظن أن لن يقدرَ عليه جزيقا، فلهذا لم يُسندُ الفعلَ إلى الله تعالى ويجوز أن يكون المعنى مثل ما في القراءة الأخرى، فبنى الفعل لما لم يُسم فاعله، إذ المعنى لا يتغير))⁽¹⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة من قرأ بنون العظمة مخففاً ((أنّ لن نُقَدِّرَ)) بالنون ((أنّ الفعل مسند إلى الله تعالى على لفظ التعظيم، كما أنّ ما بعده كذلك وهو قوله ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ﴾ [الانبياء:88] والمعنى في ((لن نُقَدِّرَ)): لن نُضَيِّقَ، وقيل لن نُقَدِّرَ عليه ما قدرناه من جنسه في بطن الحوت، أي لن نُقَدِّرَ وهو من التقدير الذي هو التهيئة لإمضاء الأمر في الشيء، قال الله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعَمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات:23]، أي فقدرنا فنعم المقدرُونَ))⁽²⁾.

وقد ذكرت هذه القراءة في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽³⁾.

وذكر الزمخشري أنّه يقرأ ((يُقَدِّرَ)) و((يُقَدِّرَ)) ((على البناء للمفعول مخففاً ومثقلاً، وفسرت بالتضييق عليه، وبتقدير الله عليه عقوبة))⁽⁴⁾.

وذكر الطبرسي أن يعقوب قرأ فظن أن لن يُقدر بضم الياء والباقون ((نُقَدِّرَ)) بالنون وكسر الدال وحجة من قرأ ((أن لن نُقَدِّرَ عليه)) أن هذه مخففة من الثقيلة وتقديره ظن أنه لن نقدر، عليه أي لن نضيق عليه، ومن قرأ لن يُقدر عليه فهو مثل الأول في المعنى بني الفعل للمفعول به وأقيم الجار والمجرور مقام الفاعل⁽⁵⁾.

وبيّن أبو الفضل الحريري أنّ من قرأ بالياء وضمها على معنى ((أنّ لن يُقَدِّرَ الله عليه، إلا أنّه جاء على لفظ ما لم يُسم فاعله لبعده من ذكر الله))⁽⁶⁾.

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 865/2.

(2) المصدر نفسه: 865/2-866.

(3) ينظر: إرشاد المبتدئ: 312، الكفاية الكبرى: 229، المبهج في القراءات الثمان: 631/2، المصباح الزاهر: 589/3، شواذ القراءات: 320، غاية الاختصار: 575.

(4) الكشاف: 161/4.

(5) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: 96/7.

(6) الشفاء في علل القراءات: 251.

(4) ومما ورد أيضاً قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةٌ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ:14]، فقد قرأ رويس، (تَبَيَّنَتِ) بضم التاء والباء، وقرأ الباقر، (تَبَيَّنَتِ) بفتح التاء والباء والياء على (تَفَعَّلَتِ) بالفتح⁽¹⁾، وقال أبو الحسن الرعيني في علة قراءة رويس أنه: ((بُنيان الفعل للمفعول به، كبنيانه للفاعل في المعنى، وذلك أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل وهو الجن فالمعنى: تبين أمر الجن للإنس، لأنَّ الإنس قبل ذلك كانوا يرون أنَّ الجن تعلم السر بين الاثنين، فالجن إذا تبين أمرها للإنس فقد تبينه الإنسُ إذن، فهم في المعنى فاعلون فإذا بنيت الفعل للمفعول كان الفاعل في المعنى للإنس فقد استوى المعنيان، وكان بناء الفعل للمفعول به أدل على المعنى المقصود من تبين الإنس أمر الجن، إذ بناؤه للفاعل يُوهم أن الجن تبينت أمراً ما))⁽²⁾.

وأما قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ:14] ((في موضع رفع على البدل من الجن، وهو بدل الاشتغال، والمشتغل التبين، فإن قدرت حذف مضاف من الأول، أي تبين أمر و الجن كانت (أن) في موضع نصب مفعول))⁽³⁾.

وذكر الشهرزوري أن مَنْ قرأ ((تَبَيَّنَتِ) برفع التاء والياء وكسر الياء على ترك تسمية الفاعل، والباقر بفتح التاء والياء على تسمية الفاعل))⁽⁴⁾.

وأشار ابن أبي مريم إلى تلك القراءة وبيّن علتها بقوله، (تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ) ((بضم التاء وكسر الياء على (تَفَعَّلَتِ) علة ذلك ((أنه (تَفَعَّلَتِ) على ما لم يسم فاعله، يقال تَبَيَّنَتِ الشيء إذا علمته فتبين، أي ظهر حتى عَلِمَ، ومعنى تَبَيَّنَتِ: علمت))⁽⁵⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة من قرأ (تَبَيَّنَتِ) بفتح التاء والياء والياء على (تَفَعَّلَتِ) بالفتح ((أنَّ الفعل مسندٌ إلى فاعله، وهو بمعنى عَلِمَتِ على ما سُمي فاعله، والمعنى: علمت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين))⁽⁶⁾.

(1) ينظر: البدر الزاهرة: 208/2-209، خلاصة النظر في توجيه القراءات العشر: 1043.

(2) الجمع والتوجيه: 68.

(3) المصدر نفسه: 68.

(4) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: 34/4.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1047/3.

(6) المصدر نفسه: 1047/3.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وقد ذكرت هذه القراءة في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽¹⁾.

وبيّن العكبري(تَبَيَّنَتْ)على تسمية الفاعل، والتقدير: تبين أمر الجن، و(أن لو كانوا) في موضع رفع بدلا من أمر المقدر، لأن المعنى تبينت الإنس جهل الجن، ويجوز أن يكون في موضع نصب: أي تبينت الجن جهلها، ويقرأ(تُبَيَّنَتْ) على ترك تسمية الفاعل، وهو على الوجه الأول بين⁽²⁾.

يقول الدكتور محمد محيسن اختلف القراء في(تَبَيَّنَتْ الْجِنُّ)فقد قرأ(تُبَيَّنَتْ)بضم التاء الأولى وضم الباء الموحدة بعدها، وكسر الياء التحتية، على البناء للمفعول، ونائب الفاعل(الجنُّ)وأما مَنْ قرأ(تَبَيَّنَتْ)بفتح الحروف الثلاثة، على البناء للفاعل، والفاعل(الجنُّ)⁽³⁾.

وقد أفادت قراءة(تُبَيَّنَتْ)البناء للمفعول، و(الجنُّ)نائب فاعل، والمعنى: تنبت الناس الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين، ثم بني للمفعول، فصار: تَبَيَّنَتْ الجن، وأما مَنْ قرأ(تَبَيَّنَتْ)البناء للفاعل، و(الجن)فاعل والمعنى، أي: علمت الجن عدم علمهم للغيب؛ لأنهم لو كانوا يعلمونه ما لبثوا في العذاب المهين ويحتمل: أن يكون من تبين بمعنى: بأن أي: ظهرت الجن(وأن وما في حيزها)بدل من الجن أي ظهر عدم علمهم الغيب للناس⁽⁴⁾.

(5)ومما ورد أيضا قوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ [الأسراء:13]، قرأ يعقوب بفتح الياء وضمّ الراء، وقرأ الباقون،(نُخْرِجُ له)بالنون المضمومة والراء المكسورة⁽⁵⁾، وقال الرعيّني علة قراءة يعقوب ((يَخْرُجُ)مُسند إلى ضمير الطائر، وهو مَا قَدَّمَهُ المرءُ من خيرٍ أو شرٍّ، وَسُمِّيَ طَائِرٌ؛ لأنَّ ذكره يطيرُ أي ينشر، كما قال تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَتْ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الأنسان:7]، أي منتشرا، كتابا منصوب على الحال من الطائر، والعاملُ فيه(يخرج)والتقدير: ويخرج له عمّله يوم

(1) ينظر إرشاد المبتدئ: 352، الكفاية الكبرى: 261، المبهج في القراءات الثمان: 696/2، شواذ القراءات: 389، غاية الاختصار: 623.

(2) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 196/2.

(3) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر: 154/3.

(4) ينظر: طلاع البشر في توجيه القراءات العشر: 167، خلاصة النظر: 1043.

(5) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان: 404/2، النشر في القراءات العشر: 306/2، البذور الزاهرة: 31/2، الهادي شرح طيبة النشر: 367-366/2.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

القيامة كتابًا، أي ذا كتابٍ، فحُذِفَ المضاف، وقيل: أي مكتوبًا، كما تقول: دَرَهُمْ ضَرَبُ الأمير، أي مَضْرُوبُهُ⁽¹⁾.

وذكر الكرمانى أن ((وَنُخْرِجُ)) في هذه الآية أربع قراءات (ويُخْرِجُ) بالياء والنون بالضم، أي نُخْرِجُ علمه كتابًا، ويُخْرِجُ على المجهول، و(مَنْشُورًا) نصب على الحال⁽²⁾.

وضح ابن مريم علة قراءة يعقوب بالياء المفتوحة، والراء المضمومة ونصب كتابًا ((أَنَّ الفعل مسندٌ إلى ما يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الأسراء:13]، والمراد ألزمناه عملاً، والضمير (يُخْرِجُ) راجعٌ إلى الطائر وهو العمل، والتقدير: وَ يَخْرِجُ له عمله يوم القيامة كتابًا، أي في حال كونه كتابًا، وهو منصوب على الحال أي مكتوبًا أو ذا كتابٍ، والفعل على هذا من خَرَجَ⁽³⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة قراءة (نُخْرِجُ له) بالنون مضمومة والراء المكسورة إن ((المراد نُخْرِجُ نحن له كتابًا والمخرج هو الله عزَّ وجلَّ، والكتاب منصوب؛ لأنه مفعول به، والفعل على هذا من أخرج⁽⁴⁾.

وقد ذكرت قراءة المبني للمجهول في بعض كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁵⁾.

فحجة (نُخْرِجُ) بنون مضمومة مضارع (أُخْرِجُ) المتعدي بالهمزة، و(كتابًا) فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به والثاني: أنه منصوبٌ على الحال من المفعول المحذوف، إذ التقدير: ونُخْرِجُهُ إليه كتابًا، ونُخْرِجُ الطائرَ، وحجة من قرأ (يُخْرِجُ) بياء مضمومة وفتح الراء، على أن مضارع (أُخْرِجُ) مبنياً للمجهول، ونائب الفاعل ضمير يعود على ما يدل عليه لفظ (طائره) و(كتابًا) نصبٌ على الحال، أي: ويخرج له عمله يوم القيامة كتابًا، أي: مكتوبًا، يلقاه منشورًا، وحجة من قرأ (يُخْرِجُ) بياء

(1) الجمع والتوجيه: 58.

(2) مفاتيح الأغاني: 246.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 750/2-751.

(4) المصدر نفسه: 752/2.

(5) ينظر: إرشاد المبتدئ: 287، الكفاية الكبرى: 209، المبهج في القراءات الثمان: 590/2، المصباح الزاهر: 513/3، غاية الاختصار: 544-545.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

مفتوحة وضم الراء مضارع (خَرَجَ) وفاعله ضمير يعود على ما يدل عليه لفظ (طائره) و، (كتابًا) حال أي يَخْرُجُ له عمله كتابًا يلقاه منشورًا⁽¹⁾.

واستحسن الفراء جميع تلك القراءات⁽²⁾، وأما الطبري فقد رجح قراءة (نُخْرَجُ) واعتبرها أولى القراءات⁽³⁾.

قال الأزهري: مَنْ قَرَأَ ﴿وَيَخْرُجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾، أي: ((ما طَارَ لَهُ مِنْ عَمَلِهِ يَخْرُجُ كِتَابًا مَكْتُوبًا، وَنَصَبَ (كِتَابًا) عَلَى الْحَالِ، وَالْقِرَاءَةُ الْجَيِّدَةُ (وَنُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا) وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ نَصَبَ قَوْلِهِ (كِتَابًا) بِ (نُخْرَجُ)؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ))⁽⁴⁾.

(6) ومن أمثلة ما ورد في المبني للمجهول قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [طه: 114]، قرأ يعقوب لفظة (يُقْضَىٰ) بنون مفتوحة وكسر الضاد وفتح الياء ونصب (وحيه)⁽⁵⁾، قال أبو الحسن الرعيني علة قراءة يعقوب بقوله ((هذه القراءة على الانصراف من لفظ الغيبة إلى لفظ الحاضر مثل قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَىٰ أَكْتَبَ﴾ [الأسراء: 2] بعد قوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الأسراء: 1]، وبناء الفعل للفاعل والمفعول به سواء في المعنى؛ لأنه قد عُلم أَنَّ فاعل الوحي هو الله عزَّ وجلَّ))⁽⁶⁾.

ونكر ابن أبي مريم علة قراءة يعقوب أن ((الفعل لله تعالى، دُكر على لفظ التعظيم كما سبق في غير موضع، (وحيه) نصب؛ لأنه مفعول به، وهذا موافق لما قبله الذي جاء بلفظ التعظيم، وهو قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا وَصَرَّفْنَا﴾ [طه: 113]، ولما بعده وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا﴾ [طه: 115] في أن كليهما على لفظ التعظيم))⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الدر المصون: 322/7-323، طلائع البشر في توجيه القراءات

العشر: 106، خلاصة النظر: 633-634

(2) ينظر: معاني القرآن: 118/2.

(3) ينظر: جامع البيان عن تأويل إي القرآن: 522/14.

(4) معاني القراءات: 89-88/2.

(5) ينظر: التهذيب في التفسير: 4748/7، التبيان في إعراب القرآن: 905/2، التحرير

والتنوير: 317/16، الهادي شرح الشاطبية النشر: 53/3.

(6) الجمع والتوجيه: 62.

(7) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 854/2.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وبيّن ابن أبي مريم علة مَنْ قرأ (يُقْضَى) بضم الياء وفتح الضاد ولفظة (وَحْيُهُ) بالرفع إنّه ((على إسناد الفعل إلى المفعول به، وهو الوحي، ومعلوم أن الله تعالى الموحى، فلذلك وقع الاستغناء عن ذكر الفاعل)) (1).

وقد ذكرت قراءة المبني المجهول في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر (2).

فحجة من قرأ (نَقْضِي) بنون العظمة مفتوح الياء (وحية) بالنصب على أنّها مفعول به، على أنّ الفعل مبني للمعلوم مُسند إلى ضمير العظمة مما يفيد تعظيم أمر المنزل، وحجة من قرأ (يُقْضَى إِلَيْكَ) مبنياً للمفعول (وحية) بالرفع على أنّها نائب فاعل، على إسناد الفعل للمجهول والمقصود من ينزل بالوحي وهو جبريل لتعظيم شأن المنزل (3).

وإنّ مَنْ قرأ (نَقْضِي) بالنون وفتحها وكسر الضاد وفتح الياء، على معنى: ((يقضى الله إليك وحيه، إلا أنّه جاء بلفظ الإخبار عن الجميع لما في ذلك من تفخيم شأن المتكلم في الذكر)) (4)، وأمّا من قرأ (يُقْضَى) بالياء وضمها وفتح الضاد ورفع (وحية) على وجهين، أحدهما: ((من قبل أن يقضى جبريل، أي: يفرغ من تلاوته، والآخر: من قبل أن يقضى الله وحيه، أي: يُخبرك ببيانه، إلا أنّه رُد إلى لفظ ما لم يُسم فاعله لعلم المخاطبين بمعناه طلباً للإيجاز وتفخيم الشأن)) (5).

(7) وممّا ورد أيضاً في البناء للمجهول قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا

يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: 11]، قرأ يعقوب (يُنْقَصُ) بفتح الياء وضم القاف، وقرأ الباقر (لا يُنْقَصُ) بضم الياء وفتح القاف (6)، قال أبو الحسن الرعيني في توضيح علة قراءة يعقوب بقوله: ((بُنْيَانُ الفعلِ هنا للفاعل في المعنى كبنيانهِ للمفعول، لأنّه إذا بُني الفعل للمفعولِ فالله تعالى هو الذي نَقَصَ من عُمُرِهِ، وإذا بُني الفعل للفاعل بما نَقَصَ من عُمُرِهِ من يوم أو الساعة فذلك بإذن الله تعالى ونَقْصُهُ

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 854/2.

(2) ينظر: إرشاد المبتدئ: 309، الكفاية الكبرى: 228، المبهج في القراءات الثمان: 626/2، المصباح الزاهر: 579/3.

(3) ينظر: البحر المحيط: 261/6-262، طلائع البشر في توجيه القراءات العشر: 129.

(4) الشفاء في علل القراءات، لأبي فضل البخاري: 242-243.

(5) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(6) ينظر: البدور الزاهرة: 217/2، خلاصة النظر: 1060.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

إِيَاءَ مِنْ عُمَرِهِ وَبُنْيَانُ الْفَعْلِ لِلْمَفْعُولِ أَشْكَلُ بِمَا قَبْلَهُ، وَهُوَ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ﴾ [فاطر: 111] (1).

وذكر ابن أبي مريم علة تلك القراءة بقوله: ((أَنَّ الْفَعْلَ الْمَضَارِعَ نَقَصَ، وَتَقَصَّ لِأَزْمٍ وَمَتَعَدٍّ، وَهُوَ هَهُنَا لِأَزْمٍ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا يَنْقُصُ شَيْءٌ مِنْ عَمْرِهِ، أَرَادَ عُمَرُ الْمَعْمَرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ﴾ [فاطر: 111] (2).

وبيّن ابن أبي مريم علة مَنْ قرأ (لَا يَنْقُصُ) بضم الياء وفتح القاف فقال ((إِنَّهُ فَعْلٌ مَضَارِعٌ بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ، وَمَاضِيَهُ نُقِصَ بِضَمِّ النُّونِ وَكَسْرِ الْقَافِ، وَالْفَعْلُ هَهُنَا مَتَعَدٍّ إِذْ لَا يَبْنَى لِلْمَفْعُولِ بِهِ إِلَّا الْمَتَعَدِّي، وَهَذَا أَلْيَقُ بِمَا قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ﴾ [فاطر: 111] فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ بِهِ أَيْضًا)) (3).

وقد ذكرت قراءة المبني للمجهول في بعض كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر (4).

قال القرطبي: ((قراءة العامة (يُنْقُصُ) بضم الياء وفتح القاف وقرأت فرقة منهم يعقوب (يَنْقُصُ) بفتح الياء وضم القاف، أي لا ينقص من عمره شيء، يقال، نقص الشيء بنفسه ونقصه غيره، وزاد بنفسه وزاده غيره، متعد ولازم)) (5).

فحجة من قرأ ((يَنْقُصُ)) فالتقدير و لا يُنْقُصُ اللهُ من عمره و القراءة المشهورة (ولا يُنْقُصُ) و هي أوفق لما تقدمه من قوله: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ﴾ (6).

وإنّ قراءة (يُنْقُصُ) بفتح الياء وضم القاف بذلك على بناء للفاعل وهو فعل مضارع من نقص اللازم، والتقدير (ولا يَنْقُصُ) شيء من عمره، أي: من عمر المعمر، وأمّا مَنْ ضم الياء والقاف على البناء للمفعولية وهو مناسب لما قبله (و ما يعمر من معمر) وهو إما أن يكون لازماً من نقص الثلاثي فتكون شبه الجملة (من عمره) في

(1) الجمع والتوجيه: 71.

(2) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1062/2.

(3) المصدر نفسه: 1062/2.

(4) ينظر: إرشاد المبتدئ: 355، الكفاية الكبرى: 263، المصباح الزاهر: 44/4، شواند القراءات: 395، غاية الاختصار: 626.

(5) جامع لأحكام القرآن: 362/17.

(6) مجمع البيان في تفسير القرآن: 630/8.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

محل رفع نائب فاعل، وإما أن يكون متعدياً من (أنقص، ينقص) فيكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره: هو، يعود على المعمر⁽¹⁾.

وذكر الدكتور محمد سالم محيسن أن من فتح الياء وضم القاف مبنياً للفاعل، والفاعل يفهم من المقام، وتقديره (أي شيء مآ)، وأمّا من ضم الياء وفتح القاف، مبنياً للفاعل، وهو الوجه الثاني والجار والمجرور و(من عمره) نائب فاعل⁽²⁾.

وترى الباحثة أنّ القراءتين تفيدان أنّ أجل الإنسان مكتوب في رحم أمه، فمن قضى له أن يعمر حتى يدركه الكبر أو يعمر أنقص من ذلك فكل بالغ أجله الذي قد قضى له والمعنى واحد والله أعلم.

(8) ومما ورد أيضاً قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: 22]، قرأ نافع وأبو عمرو، وأبو جعفر ويعقوب بضم الياء في لفظة، وفتح الراء في لفظة (يُخْرَجُ)، وقرأ الباقر بفتح الياء وضم الراء (يَخْرُجُ)⁽³⁾.

قال الكرمانى: قرأ أكثر القراء (يُخْرَجُ) بضم الياء وبين علة تلك القراءة بقوله: إنّه من ((الإخراج؛ لأنه يُخْرَجُ ولا يَخْرُجُ بنفسه، ومن قرأ (يَخْرُجُ) فهو اتساع وذلك أنه إذا أخرج (خَرَجَ) وقوله (مِنْهُمَا) وإنما يخرج من البحر الملح دون العذب، ولكن الله تعالى ذكرهما وجمعهما، وهما بحر واحد، فإذا خرج من أحدهما فقد خرج منهما⁽⁴⁾)).

وبيّن ابن مريم علة من قرأ بضم الياء وفتح الراء (يُخْرَجُ) على ((أنّه فعل مضارع لما يُسَمُّ فاعله و(اللؤلؤ) مرفوع بأنه مفعولٌ ما لم يُسَمِّ فاعله (والمرجان) معطوف عليه، وهذه أصحُّ معنى؛ لأنّ اللؤلؤ لا يخرج هو بنفسه وإنما يُخْرَجُ⁽⁵⁾)).

وذكر ابن مريم أنّ من قرأ (يُخْرَجُ) بضم الياء وكسر الراء و(اللؤلؤ) بالنصب وعلّة تلك القراءة ((أنّه أسند الفعل إلى الله تعالى، كأنه قال: يُخْرَجُ اللهُ اللؤلؤ والمرحان، ونصب اللؤلؤ بأنه مفعول به، والمرجان معطوف عليه⁽⁶⁾)).

(1) ينظر: خلاصة النظر في توجيه القراءات العشر: 1060، طلائع البشر في توجيه القراءات: 170.

(2) ينظر: الهادي شرح طيبة النشر: 164/3.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر: 380/2، البدور الزاهرة: 339/2، الهادي في شرح طيبة النشر: 258/3، خلاصة النظر: 1291.

(4) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 388-389.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1229/3.

(6) المصدر نفسه: 1229/3.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وإما علة مَنْ قرأ بفتح الياء وضم الراء ورفع (اللؤلؤ) وكذلك المرجان فبينها ابن مريم بقوله إن ((الفعل قد أُسند إلى اللؤلؤ على سبيل المجاز والسعة؛ لأنه إذا أُخرج حَرَج))⁽¹⁾.

وقد ذكرت قراءة المبني للمجهول في بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽²⁾.

وأشار الطبري إلى أن الصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان معروفتان فأى قراءة تقرأ لها فانت مصيب لتقارب معنيهما⁽³⁾.

وقال أبو منصور الأزهري إن مَنْ قرأ ((يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ)فعلَى ما لم يسم فاعله، وكذلك رفع (اللؤلؤ)، ومن قرأ (نُخْرِجُ) أو (يُخْرِجُ) فالفعل لله، و(اللؤلؤ والمرجان) مفعول بهما، ومن قرأ (يَخْرِجُ) فالفعل لِلوْلُؤُ وما بعده؛ لأنهما فاعلان⁽⁴⁾.

ويرى أبو علي الفارسي أن قراءة الضم أبين؛ لأن ذلك إنما يُخرج لا يَخْرُج بنفسه⁽⁵⁾، وأيد النحاس هذا القول⁽⁶⁾.

وقال ابن أبي مكي إن مَنْ قرأ بضم الياء وفتح الراء ((حملا الكلام على معناه؛ لأن (اللؤلؤ والمرجان) لا يخرجان منهما بأنفسهما من غير مُخرج لهما، وإنما يُخرجهما مخرج لهما، فحمل الكلام على ما لم يسم فاعله فارتفع (اللؤلؤ) لقيامه مقام الفاعل و (المرجان) عطف عليه، وقرأ الباقيون بفتح الياء وضم الراء، وأضافوا الفعل إلى (اللؤلؤ والمرجان) على الأتساع؛ لأنه إذا أُخرج فقد حَرَج، وضم الياء أحب إليّ، لصحة معناه؛ لأنه لا اتساع فيه⁽⁷⁾)).

وقال ابن زنجلة إن من قرأ ((بِالضَّمِّ كَانَ قَوْلُهُ بَيْنَا ؛لأن ذلك إنما يخرج وَلَا يخرج بِنَفْسِهِ فهما يستخرجان وحبته قَوْلُهُ (وتستخرجون حلية) فَهِيَ مفعولة لَا

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1229/3.

(2) ينظر: تلخيص العبارات: 155، التجريد لبغية المرید: 317، إرشاد المبتدئ: 404، الكفاية الكبرى: 294، الكفاية في القراءات الست: 213، الإقناع: 778/2، المبهج: 762/2، المصباح الزاهر: 4/ 193، شواذ القراءات: 458، غاية الاختصار: 671.

(3) ينظر: جامع البيان عن تأويل أي القرآن: 210-209/22.

(4) معاني القراءات: 45/3.

(5) ينظر: الحجة في علل القراءات: 400-399/4.

(6) ينظر: إعراب القرآن: 307/4.

(7) الكشف عن وجوه القراءات السبع: 301/2.

الفصل الثاني: المستوى الصرفي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

فاعلة وَمَنْ قَرَأَ (يُخْرِجُ) جَعَلَ الْفِعْلَ لِلْوَلُوِّ وَالْمَرْجَانِ وَهُوَ اتِّسَاعٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُخْرِجَ ذَلِكَ خُرُجًا⁽¹⁾.

وترى الباحثة أن قراءة الضم أبين وذلك؛ لأن اللؤلؤ والمرجان لا يخرج من تلقاء نفسه إنما يخرج بعوامل منها المد والجزر، أو الإنسان، وكذلك إجماع أغلب القراء عليه.

(1) حجة القراءات: 691.

الفصل الثالث

المستوى النحوي في كُتب قراءات القرن السادس الهجري.

المبحث الأول

ما قرئ بال حذف في كُتب قراءات القرن السادس الهجري.

المبحث الثاني

ما قرئ بالتذكير والتأنيث في كُتب قراءات القرن السادس الهجري.

المبحث الثالث

ما قرئ بالأفراد والجمع في كُتب قراءات القرن السادس الهجري.

المبحث الرابع

ما قرئ بالرفع والنصب والجر من الأسماء، وبالرفع والنصب من الأفعال في كُتب قراءات القرن السادس الهجري.

المبحث الأول

ما قرئ بال حذف في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري.

اللغة العربية كغيرها من اللغات الحية، تنمو وتتطور على وفق الحتمية التي تتصف بها اللغات، وقد تلجأ في بعض الأحيان إلى التفنن في أساليب التعبير، بما يتلاءم مع أحوال الكلام و المتكلم، فتميل في بعض الأوقات إلى حذف شيء من الكلام كالاسم أو الفعل أو الحرف، والأصل بذلك الحذف أن في الكلام دليلاً على المحذوف، والحذف في اللغة هو ((قطف الشيء من الطرف))⁽¹⁾، وهو القطع كما صرح بذلك ابن دريد (321هـ) حين يقول: ((وحذفت راسه بالسيف حذفاً إذا ضربته فقطعت منه قطعة))⁽²⁾، ويأتي بمعنى الإسقاط وهذا ما نفهمه من قول الجوهري ((حَذَفُ الشيء: إسقاطه))⁽³⁾.

أما اصطلاحاً فلا يبعد عن المعنى اللغوي فقد صرح بذلك ابن جني قائلاً ((قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته))⁽⁴⁾، ووحده الزركشي (794هـ) فقال: هو ((إسقاط جزء من الكلام أو كله بدليل))⁽⁵⁾.

وقد عنى علماء البلاغة عناية كبيرة بهذا الباب لما له من أثر كبير في بلاغة الكلام فوصفه الجرجاني على أنه ((باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجذبك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبّن وهذه جملة قد تنكرها حتى تُخبر وتدفعها حتى تنظر))⁽⁶⁾.

وللحذف فوائد ذكرها السيوطي (911هـ) بقوله منها ((المجرد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره، وكذلك منها للتنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم وهذه هي فائدة من باب التحذير والإغراء، ومنها التفخيم والإعظام لما فيه من الإيهام، ومنها التخفيف لكثرة دورانه في الكلام، ومنها شهرته حتى يكون ذكره وعدمه سواء، ومنها صيانته عن ذكره تشريفاً))⁽⁷⁾.

(1) العين: 201/3، مادة (حذف).

(2) جمهرة اللغة: 508/1.

(3) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 38/4.

(4) الخصائص: 360/2.

(5) البرهان في علوم القرآن: 102/3.

(6) دلائل الأعجاز: 146.

(7) الإتقان في علوم القرآن: 1600/5-1603.

ويأتي الحذف في اللغة العربية على أنواع عدة منها.

المطلب الأول: حذف بالأسماء في كتب قراءات القرن السادس الهجري.

تعد الأسماء من أكثر المحذوفات وقوعاً في القرآن الكريم والشعر العربي والنثر، وأغلب تلك المحذوفات لها دلائل وغايات تظهر في التأمل والتحكيم والذوق عن طريق السياق الذي ترد فيه.

(1) ومن أمثلة حذف الأسماء قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: 83]، قرأ حمزة، والكسائي، ويعقوب (حَسَنًا) بفتح الحاء والسين، وقرأ (حُسْنًا) الباقون⁽¹⁾، وقد انفرد ابن أبي مريم بذكر علة هاتين القراءتين، فقال في علة مَنْ قرأ فتح الحاء السين إن (حَسَنًا) ((صفة حُذِفَ موصوفها، وتقدير الكلام: قولوا للناس قولاً حسناً فُحِذِفَ الموصوف، وهذه الصفة أعني (حَسَنًا) يكثر حذف موصوفها موصوفها نحو قولهم: هذا حسن، ومررت بحسن، ورأيت حسناً وقلما يذكر معه الموصوف))⁽²⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة من ضم الحاء والسين في علتها وجهان: أحدهما: ((أنّ الحُسْنَ مصدر كالشكر والكفر، فيكون على حذف المضاف، والتقدير قولوا للناس قولاً ذا حسن، أو يكون على القول جُعل الحسن نفسه على اتساع، والثاني: أنّ الحسن صفة كالحسن، وذلك نحو: الحلو والمر وقد جاء الحُسْنَ والحَسْنَ بمعنى كقولك عُرب وعَرَب، وكثير ما يقع فُعْلٌ وفَعْلٌ بمعنى واحد كالبُخْل والبَخْل والرُّشْد والرَّشْد))⁽³⁾، والواضح أن القراءتين تقتضي حذف اسم يكون في الأولى موصفاً لصفة وفي الثانية مضافاً أو موصوفاً لصفة.

وقد اكتفت بقية كتب قراءات القرن السادس الهجري الأخرى بذكر القراءتين فقط من دون أن تذكر علتها⁽⁴⁾.

فحجة مَنْ قرأ بفتح الحاء والسين أنّ (حَسَنًا) وصف للقول الذي كف ذكره لدلالة وصفه عليه، كأن تأويله (وقولوا للناس قولاً حسناً) فترك (القول) واقتصر على نعته، وحجة من قرأ (حُسْنًا) بضم الحاء أنّ (الحُسْنَ) يجمع و(الحَسْنَ) يتبعض، أي: (قولا للناس الحُسْنَ في الأشياء كلها) فما يجمع أولى من التبعض⁽⁵⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: 241/1، البدور الزاهرة: 152/1، النشر: 218.

(2) الموضح في وجوه القراءات وعلتها: 286/1

(3) المصدر نفسه: 286-287.

(4) ينظر: تلخيص العبارات: 67، التجريد لبغية: 190، إرشاد المبتدئ، للقلانسي: 146 الإقناع في القراءات: 599/2، المبهج في القراءات الثمان: 373/2، الكفاية الكبرى: 119، المصباح الزاهر: 84/3.

(5) ينظر: حجة القراءات: 103.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وأشار مكّي بن طالب إلى مَنْ قرأ بفتح السين أنّه ((جعله صفة لمصدر محذوف تقديره: وقولوا قولاً حسناً)) ومَنْ قرأ بضم السين على أنّها لغة في الحسن يقال الحُسْن والبخل والبخل وهو كالأول وتقديره وقولوا للناس قولاً حسناً ويجوز أن يكون (الحسن) مصدر كالكفر والشكر فيلزم تقدير حذف المضاف، وتقديره: وقولوا للناس قولاً ذا حسن ويؤول في المعنى إلى حسن))⁽¹⁾.

وذكر ابن خالويه أن ((من ضم أراد المصدر والاسم ودليله ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت:8] وحجة من فتح الحاء: أنّه أراد حسناً فأقام الصفة مقام الموصوف، والأول أصوب؛ لأن الصفة مفتقرة إلى الموصوف كافتقار الفعل إلى الاسم))⁽²⁾.

وزعم النحاس أنّ المبرد استقبح في العربية أنّ تقيم الصفة مقام الموصوف؛ لأنه لا يُعرف ما أرادت⁽³⁾

ووضّح ابن الأنباري تلك القراءات وبيّن إعرابها فقال: أنّ مَنْ ضم (حُسناً)) ((كان منصوباً؛ لأنه مفعول به لأنّ التقدير فيه، قولوا قولاً ذا حسن، فحذف المصدر وصفته، وأقيم ما أضيف الصفة إليه مقام المصدر، ومَنْ قرأ (حَسناً) كان صفةً لمصدرٍ محذوف، وتقديره قولاً حَسناً))⁽⁴⁾.

وقد ذكر أكثر من وجه بقراءات (حُسناً) بالضم والإسكان فيحتمل أوجهاً، أحدها وهو الظاهر: أنّه مصدرٌ وَقَعَ صفةً لمحذوفٍ تقديره: وقولوا للناس قولاً حُسناً أي: ذا حُسْن، الثاني: أن يكونَ وُصِفَ به مبالغةً كأنه القولُ نفسه حَسَنًا، الثالث: أنه صفةٌ على وزن فُعْلٍ وليس أصله المصدر، بل هو كالحُلُو والمُرّ، فيكون بمعنى (حَسَن) بفتح الحاء، فيكون فيه لغتان: حُسْنٌ وحَسَنٌ كالبُحْل والبُحْل، والحُزْن والحَزْن، والعُزْب والعَرَب، الرابع: أنّه منصوبٌ على المصدر من المعنى، فإنّ المعنى: وَلِيحْسُنْ قَوْلَكُمْ حُسْنًا، وأمّا (حَسَنًا) بفتح الحاء على صفةٍ لمحذوف، تقديره: قولاً حَسَنًا كما تقدّم في أحد أوجه (حُسناً))⁽⁵⁾.

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: 250/1.

(2) الحجة في القراءات السبع: 83-84.

(3) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 242/1.

(4) البيان في إعراب غريب القرآن: 103/1.

(5) ينظر: البحر المحيط: 453/1، الدر المصون، السمين الحلبي: 467/1.

ويرى أحد المحدثين أنّ قراءة (حُسنا) أفادت معنى زائد وهو المبالغة في قول الحَسَن من القول باعتبارها مصدر، فيدخل فيه القول الحسن والطريقة الحسنة في القول، هذا بخلاف القراءة الأخرى (حَسنا) فهي صفة مشبهة تفيد مجرد القول الحسن⁽¹⁾.

(2) ومما قرأ بحذف الاسم قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُ وَنَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ [النساء: 29] ففي هذه الآية قرئت (تجارة) بالنصب وهي قراءة أهل الكوفة، وقرأ الباقون، (تجارة) بالرفع⁽²⁾، ومن الواضح أن قراءة النصب تستوجب وجود اسم محذوف يفهم من سياق الكلام أو من القرائن الموجودة، وقد ذكرت بعض كتب قراءات القرن السادس الهجري قراءة النصب وبينت العلة فيها ومن ذلك قول الكرمانى إن من قرأ بالنصب ((إلا أن تقع تجارة حاضرة، فلا جناح في ترك الإشهاد والكتابة فيه، وقرأ عاصم (تجارة حاضرة) بالنصب على تقدير: إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة، فأضمر الاسم لدلالة الخبر عليه))⁽³⁾.

وهذه العلة نفسها التي ذكرها ابن أبي مريم الذي يرى أن (كان) ههنا ناقصة فقال: ((وكان ههنا ناقصة وهي المقتضنة للاسم والخبر، والتقدير: إلا أن تكون التجارة تجارة، فأضمر الاسم، أو التقدير: إلا أن تكون الأموال أموال تجارة، فأضمر الاسم، وحذف المضاف من الخبر، وأقام المضاف إليه مقامة))⁽⁴⁾. وقد ذكرت قراءة الحذف في بعض كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁵⁾.

وذكر سيبويه أنّ قراءة الرفع في الآية الكريمة هي الأكثر، ومن نصب فإن وجه النصب في (لا يكون)⁽⁶⁾.

وقد صوّب الطبري كلتا القراءتين، أي: الرفع والنصب وجوّز القراءة بهما؛ لاستفاضتهما في قراءة الأمصار ومع تقارب معانيهما، إلا أنه رجح قراءة النصب لقوة النصب من وجهين؛ الأول أن في (تكون) ذكر من الأموال والثاني: أنه لو لم يجعل فيها ذكر منها ثم أفردت بـ (التجارة) وهي نكرة لكان فصيحاً في كلام العرب

(1) ينظر: التفسير في القراءات العشر، عبد الله علي الملاحى: 142-143.

(2) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 449/1، البدر الزاهرة: 268/1، معجم القراءات: 55/1.

56.

(3) مفاتيح الأغاني: 125.

(4) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 412/1-413.

(5) ينظر: تلخيص العبارات: 82، التجريد لبغية المرید: 210، إرشاد المبتدئ: 212، الإقناع في

القراءات: 629/2، المبهج في القراءات الثمان: 454/2.

(6) ينظر: الكتاب: 349/2.

النصب؛ لأنها مبنية على اسم وخبر، أما إذا لم يظهر معها إلا نكرة واحدة فيتساوى معها النصب والرفع⁽¹⁾.

وعلل الفارسي قراءة النصب بقوله من رفع (تجارة) ((ف نصب (تجارة) احتمل ضربين، أحدهما إلا أن تكون التجارة تجارة . . . ، والآخر: إلا أن تكون الأموال أموال تجارة، فتحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه، والاستثناء على هذا الوجه أيضاً منقطع))⁽²⁾.

وبيّن ابن مكي أن ((ومن نصب جعلها خبر كان وأضمر في كان اسمها تقيده إلا أن تكون الأموال أموال تجارة ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وقيل تقيده إلا أن تكون التجارة تجارة والتقدير الأول أحسن لتقدم ذكر الأموال وأن في قوله إلا أن في موضع نصب على الاستثناء المنقطع))⁽³⁾.

ويرى النحاس أن النصب بعيد من جهة المعنى والإعراب ((فأما المعنى فإن هذه التجارة الموصوفة ليس فيها أكل الأموال بالباطل فيكون النصب الإعراب فيوجب الرفع؛ لأن (أن) ها هنا في موضع نصب لأنها استثناء ليس من الأول (وتكون) صلتها، والعرب تستعملها ها هنا بمعنى وقع فيقولون: جاءني القوم إلا أن يكون زيد ولا يكاد النصب يعرف، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: 29] نهى: إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا أي فبرحمته نهاكم عن هذا ومنع بعضكم من بعض))⁽⁴⁾.

وبيّن السمين الحلبي أن في قراءة النصب لا بد من حذف مضاف من (تجارة) على أن (كان) ناقصة، واسمها مستتر فيه يعود على الأموال و التقدير: إلا أن تكون الأموال أموال تجارة، ويجوز أن يُفسر الضمير بالتجارة بعدها أي: أن تكون التجارة تجارة وأختار أبو عبيد قراءة النصب⁽⁵⁾.

ترى الباحثة أن القراءة الأرجح هي قراءة الرفع؛ لأن المعنى يستقيم ويظهر المراد من دون حاجة إلى تقدير محذوف ولا سيما ان سيبويه كما ذكرت أن قراءات الرفع هي الأكثر ثم أن النحاس يرى ان قراءة النصب بعيدة من جهة المعنى الأعراب، وبذلك فالقراءة الراجحة هي قراءة الرفع (لأن تكون تجارة حاضرة) والله أعلم.

(1) ينظر: جامع البيان عن تأويل اي القرآن: 629/6.

(2) الحجة في القراءات السبع وعللها: 359/2.

(3) مشكل إعراب القرآن: 134/2.

(4) إعراب القرآن، النحاس: 449/1.

(5) ينظر: الدر المصون: 664-663/3.

(3) ومن أمثلة حذف الاسم ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ﴾ [الأنعام: 119] بضم الياء في (لَيُضِلُّونَ) وهي قراءة أهل الكوفة⁽¹⁾ وقد انفرد ابن أبي مريم في بيان علة هذه القراءة فقال: ((الوجه أن المراد: وإن كثيراً منهم ليضلون أشياعهم وأتباعهم، فحذف المفعول به، والإضلال أكثر استحقاقاً للذم من الضلال؛ لأن لا يضل غيره إلا وهو ضال، ثم أن المضل يتحمل إثمه وإثم من ضلته كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: 13])⁽²⁾.

وقد ذكرت بعض كُتُب قراءات القرن السادس الهجري هذه القراءة ولكن من دون علة تذكر⁽³⁾.

فحجة من ضم الياء أنه جعل الفعل متعدياً منهم إلى غيرهم، فدل بالضم على أن ماضي الفعل أربعة أحرف، أي: (أضَلَّ)، والحجة في وصفهم ب(الاضلال) أن الذين أخبر الله عنهم بذلك قد ثبت لهم أنهم ضالون بما تقدم من وصفه عز وجل إياهم بالكفر به قبل أن يصفهم بالاضلال، فكان وصفهم بأنهم يضلون الناس يأتي بفائدة غير ما تقدم من وصفهم في الكلام الأول، فهم الآن ضالون بشركهم ويضلون غيرهم بما جاؤوا به⁽⁴⁾.

وذكر الاخفش أن من قرأ (لَيُضِلُّونَ) قد أوقع (إن) على النكرة؛ لأن الكلام إذا طال احتمل ودل بعضه على بعض⁽⁵⁾.

ورجح الطبري قراءة من قرأ بضم الياء في لفظة (لَيُضِلُّونَ) من أضَلَّ والمفعول به محذوف، أي: لَيُضِلُّونَ غيرهم⁽⁶⁾.

ويرى الرازي أن قراءة الضم ((أقوى في الذم لأن كل مضل فإنه يجب كونه ضالاً وقد يكون ضالاً ولا يكون مضلاً فالمضل أكثر استحقاقاً للذم من الضال))⁽⁷⁾.

(1) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان: 334، البدور الزاهرة: 336/1، معجم القراءات: 534/2.

(2) الموضح في وجوه القراءات، للشيرازي: 498/1.

(3) ينظر: تلخيص العبارات: 90، التجريد لبغية المريد: 220، إرشاد المبتدى: 225، الإقناع في القراءات: 642/2، المبهج في القراءات الثمان: 497/2، الكفاية الكبرى: 116، المصباح الزاهر: 310/3.

(4) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 148، حجة القراءات: 270.

(5) ينظر: معاني القرآن: 312/1.

(6) ينظر: جامع البيان عن تأويل أي القرآن: 515/9.

(7) مفاتيح الغيب: 129/13.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

ووضح النيسابوري (405هـ) أن قراءات الضم أكثر مبالغة من قراءات الفتح وذلك؛ لأن كل مضل فإنه يكون ضالاً، وقد يكون الضال غير مضل⁽¹⁾.

ويرى السمين الحلبي أن القراءتين واضحتان وأن قراءة النصب الموجبة لحذف لمفعول أبلغ في الذم؛ لأنها تتضمن قبح فعلهم إذ ضلوا في أنفسهم وأضلوا غيرهم⁽²⁾.

ومن قرأ بضم الياء أنه مضارع من (أضل) الرباعي، الواو فاعل والمفعول به محذوف والتقدير ليضلوا غيرهم⁽³⁾.

المطلب الثاني: الحذف بالأفعال في كتب قراءات القرن السادس الهجري.

الفعل أحد أركان الكلام، وهو جزء من أجزاء الثلاثة، وركن من أركان الجملة الفعلية، وهو عمدة الكلام ومع ذلك كثيراً ما يحذف في العربية، ويأتي حذف الفعل وحده أو مع فاعله المضمرة، ويصف النحاة هذا الحذف في بعض المواقع بالوجوب، مع وجود المفسر، وبعضهم بالجائز، أي؛ لأن مع اظهار الفعل المحذوف الجملة تكون صحيحة⁽⁴⁾.

(1) ومما قرأ بحذف الأفعال في كتب قراءات القرن السادس قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ

يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا﴾ [البقرة: 240]، قراءات

لفظة (وصية) بالرفع والنصب، قرأ بالنصب أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص

وقرأ بالرفع الباقر⁽⁵⁾، وقد اختلفوا في رفع (الوصية) ونصبها بإضمار محذوف

وعلى أبو العلاء الكرمانى هاتين القراءتين بتقدير مضمرة فقال: من ((رفع فعلى

تقدير: فعلهم وصية، يضم خبر المبتدأ، ومن نصب فعلى تقدير: فليؤص

وصية))⁽⁶⁾، أي: إن قراءة النصب توجب إضمار فعل يقدر بحسب ما يتلاءم مع

سياق الكلام وممن اختار قراءة النصب بتقدير فعل محذوف وممن اختار قراءة

النصب بتقدير فعل محذوف، وذكر ابن أبي مريم قراءة النصب بتقدير فعل محذوف

(1) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 152/3.

(2) ينظر: الدر المصون: 130/5.

(3) ينظر: القراءة وأثرها في علوم العربية، د. محمد سالم محيسن: 415.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 172/1-173، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. ظاهر

سليمان حمود: 253.

(5) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان: 270/1، البذور الزاهرة: 196/1، معجم

القراءات: 336/1.

(6) مفاتيح الأغاني: 117.

وبيّن علة النصب بقوله ((أنه محمول على الفعل والتقدير: ليوصوا وصيةً، فهو مصدرٌ قد حُذِفَ فعله وقولا (لأزواجهم) صفة لوصية وموضعها النصب))⁽¹⁾.
 فحجة من نصب قد حملة على معنى الأمر بالإيصال لمن ذكر، فإذا حُمِلَ على الأمر يحتاج إلى الفعل، فأضمر الفعل فنصب (وصية) والتقدير: فليوصوا وصية، فالنصب يدل على معنى الأمر⁽²⁾.

وقد ذكرت بقية كتب قراءات القرن السادس الهجري قراءات النصب ولكن من دون علة تذكر⁽³⁾.

ذكر الفراء أنّ علة النصب في هذا الموضع هي ((مَنْ نصب فقد نصب على إضمار فعل كأنه أمر، أي ليوصوا لأزواجهم وصيةً))⁽⁴⁾، وللمعنى نفسه ذهب الأخفش⁽⁵⁾، والزرّاج⁽⁶⁾.

وذكر الجشمي (494هـ) قولين: أحدهما أن الفعل محذوف والتقدير فليوصوا وصيةً فينصب على المصدر، والثاني كتب الله عليكم وصيةً، فينصب؛ لأنّه مفعول به⁽⁷⁾.

(2) ورد حذف الفعل أيضاً قوله تعالى: ﴿نُكِّزَ عَنْكُم مَّسَاجِدِكُمْ وَنُدْخِلُكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: 31]، قرأ نافع وابو جعفر بفتح الميم في لفظة (مَدْخَلًا)، وقرأ الباقون بالضم⁽⁸⁾، قال الكرمانى مَنْ قرأ بالفتح على تقدير: وندخلكم فتدخلون مَدْخَلًا، أي: بفعل مضمر، وأمّا مَنْ قرأ بضم الميم جاز أن يكون مصدرًا، وجاز أن يكون مكانًا، والأولى أن يكون مكانًا؛ لأنّ المفسرين قالوا في قوله تعالى: ﴿وَنُدْخِلُكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ هي الجنة⁽⁹⁾.

- (1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 333/1، مجمع البيان: 107/2.
 (2) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: 162/2، الكشف عن وجوه القراءات: 299/1.
 (3) ينظر: تلخيص العبارات: 72، التجريد لبغية المرید: 198، إرشاد المبتدئ: 162، الإقناع في القراءات: 609/2 الكفاية الكبرى: 130، الكفاية الكبرى في القراءات العشر: 61، المبهج في القراءات الثمان: 409، المصباح الزاهر: 127/3.
 (4) معاني القرآن: 156/1.
 (5) ينظر: معاني القرآن: 193/1.
 (6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 321/1.
 (7) ينظر: التهذيب التفسيري: 963/2.
 (8) ينظر: المحرر الوجيز: 532/2، البيان في غريب إعراب القرآن: 251/1، البدور الزاهرة: 269/1.
 (9) ينظر: مفاتيح الأغاني: 143.

وبيّن ابن أبي مريم علة من فتح الميم في لفظة (مَدخلاً) إذ ذكر أنّها تحمل على وجهين، أحدهما: ((أنّ يكون مصدرًا، والعامل فيه فعلٌ مضمّرٌ، والتقدير: ويدخلكم فتدخلون مَدخلاً كريماً، والثاني: أنّ يكون مكان الدخول، كأنه قال: ويدخلكم مكان دخول، ويكون على هذا نصبًا بهذا الفعل المذكور؛ لأنّك إذا قلت أدخلتك مكانًا فإنك تنصب مكانًا بهذا الفعل الذي هو أدخلتك، وهو على حذف حرف الجرّ والتقدير: أدخلتك في مكان))⁽¹⁾.

إما باقي كُتب قراءات القرن السادس الهجري ذكرت قراءة فتح الميم (مَدخلاً) من دون علة تذكر⁽²⁾.

وهذا الرأي ما ذهب إليه أبو علي الفارسي حين علل قراءة الفتح فقال (مَدخلاً) بالفتح يحتمل إنّ يكون مصدرًا، والعامل فيه فعل مضمّر يدل عليه الظاهر، التقدير: ويدخلكم فتدخلون مَدخلاً، أي أنه انتصب بالفعل المضمّر⁽³⁾.

وإلى ذلك أيضًا ذهب مكي ابن أبي طالب فذكر أن حجة من فتح الميم في (مَدخلاً) هي أنّه جعله مصدرًا لفعل ثلاثي مضمّر، ودل عليه الرباعي الظاهر وهو قوله (ندخلكم)، أي: ندخلكم فتدخلون مدخلاً أي: دخولاً فدخول ومدخل مصدران للثلاثي، بمعنى واحد، ويجوز أن يكون مدخلاً بالفتح، مكانًا، أي يدخلكم مكانًا فيتعدى إليه (ندخلكم) على المفعول به، وحسن ذلك، لأنّه قد وصف بالكريم، كما قال: ﴿مقام كريم﴾ [الشعراء: 85]⁽⁴⁾.

وبيّن العكبري أنّ من فتح الميم ((على المصدر دخل، والتقدير: وندخله فيدخل مَدخلاً؛ أي دُخولاً، ومفعول إذا وقع مصدرًا كان مصدر فعل؛ فأما أفعل فمصدره مفعول بضم الميم ضُمت الهمزة وقيل مدخل هنا المفتوح الميم مكان، فيكون مفعولاً به مثل أدخلته بيتاً))⁽⁵⁾.

(3) ومما قرأ بحذف الفعل أيضًا قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [يس: 5]، قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي بالنصب في لفظة (تَنْزِيلَ)، وقرأ الباقر

(1) الموضح في وجوه القراءات: 413/1.

(2) ينظر: تلخيص عبارات: 82، التجريد لبغية المرید: 210، إرشاد المبتدئ: 212، الكفاية الكبرى: 150، الإقناع في القراءات: 629/2، المبهج في القراءات الثمان: 419/2، الكفاية الكبرى في القراءات العشر: 76، المصباح الزاهر: 236/3.

(3) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: 361/2.

(4) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: 386/1، -387، حجة القراءات: 200.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 351/1-352.

بالرفع⁽¹⁾، وعلل الكرمانى قراءة النصب على إضمار فعل والتقدير نزل ذلك تنزيلاً من العزيز الرحيم ، ثم أضيف المصدر إلى العزيز فصار المصدر معرفة⁽²⁾.

وبين ابن مريم علة ذلك بقوله أن لفظة تنزيل منصوبٌ ، على أنه مصدر فعل محذوفٍ ، والتقدير: نزل تنزيل العزيز ، وذهب ابن أبي مريم إلى ما ذهب إليه الكرمانى في علة النصب في (تنزيل) فقال: إن وجه النصب فيها هو ((أنه مصدر فعل محذوف ، والتقدير: نزل تنزيل العزيز))⁽³⁾.

وذكر الفراء قراءة النصب في (تنزيل) موجهها إياها على أنها كقولك: حقاً إنك لمن المرسلين تنزيلاً حقاً⁽⁴⁾.

وذهب الزجاج إلى أن من نصب لفظة (تنزيل) فعلى المصدر فيكون التقدير: نزل الله ذلك تنزيلاً⁽⁵⁾.

ووافق الطبري (311هـ) الفراء والزجاج في قراءة النصب فجعل (تنزيل) مصدرًا وذكر أن ((الصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان مشهورتان في قراء الأمصار متقاربتا المعنى فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب الصواب ومعنى الكلام: إنك لمن المرسلين يا محمد إرسال الرب العزيز في انتقامه من أهل الكفر به الرحيم بمن تاب إليه وأتاب من كفره وفسوقه أن يعاقبه على سالف جرمه بعد توبته له))⁽⁶⁾، وإلى المعنى نفسه ذهب أبو علي الفارسي فقال: ((إن من رفع فعلى: تقدير هو تنزيل العزيز، فحذف الضمير، ومن نصب فعلى: تقدير: تنزيلاً العزيز))⁽⁷⁾.

وذكر الدكتور محمد محيسن أن لفظة (تنزيل) نصبت على المصدر ، وهو منصوب بفعل من لفظة أي نزلته تنزيل العزيز الرحيم أو أنزلناه تنزيل العزيز الرحيم⁽⁸⁾.

وترى الباحثة أن الفعل وأن كان عمدة في الكلام إلا أن حذفه هنا إفادة تكثيف التركيب وإيجازه فأعطي المعنى عمقاً أكبر؛ لأنه شرط من شروط الفصاحة والبلاغة في التعبير.

(1) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 290/2، التبيان في إعراب القرآن: 1078/1، الدر المصون: 246/9.

(2) ينظر: مفاتيح الأغاني: 343.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1069/3.

(4) ينظر: معاني القرآن: 372/2.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 278/4.

(6) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 401/19.

(7) الحجة في علل القراءات السبع: 208/4.

(8) ينظر: الهادي في شرح طيبة النشر: 167/3.

المطلب الثالث: حذف الحروف في كتب قراءات القرن السادس الهجري.

تعد الحروف إحدى الأركان الثلاثة لكلام العرب ، بجانب الركنتين الأساسيين وهما الأسماء والأفعال ، وتعرض هذه الحروف للعديد من الظواهر اللغوية التي تتميز لغة العرب من غيرها ، ومن هذه الظواهر الحذف ، إذا يعدُّ حذف الحروف أسلوباً مهماً من أساليب اللغة العربية ، كما له من تأثير في التركيب اللغوية ، فضلاً عن أهميته فهو يُعد من سنن العرب القديمة التي استعملتها في كلامهم ، فهو فن لطيف من فنون اللغة العربية ونوع من أنواع الإيجاز ، وقد ورد الحذف في القرآن الكريم ، هذا الكتاب المقدس الذي فتح الآفاق للغة العرب ما لم يفعلته أي كتاب آخر وإلى قيام الساعة ، وهذا خير دليل على صحته في اللغة العربية لعظمة كلام الله ، وإنَّ القرآن استوعب أساليب اللغة العربية جميعها واستعملها أروع استعمال فهو مصدر الأول للتأصيل وتقعيد القواعد ومن هذه الأساليب حذف الحروف ، إذ يعد حذف الحروف من المواضع المهمة ، وقد قعد العلماء عليه قواعدهم وقاسوا عليه لكثرة وروده في أشعارهم ونثرهم ، وهناك من يرى أنه لا يقاس عليه كما ذكر ابن جني في (باب زيادة الحروف وحذفها) ويبيِّن أن حذف الحروف ليس بالقياس ؛ وذلك أنَّ الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصر لها هي أيضاً واختصار المختصر إجحاف به ((⁽¹⁾) ، وذكر ابن هشام (761هـ) : أن حذف الجار والمجرور والجازم والناصب لا يكون إلا في الموضع التي كُثر فيها استعماله ولا يجوز القياس على ذلك⁽²⁾ .

(1) ومن أمثلة حذف الحروف قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا﴾ [النساء: 16] ، قرأ ابن كثير بالمد وتشديد النون (الذان) ، وقرأ الباقون بالتخفيف⁽³⁾ ، فقد علل أبو العلاء الكرمانى قراءة (الذان) بالمد وتشديد النون ؛ لأنه ((جعل التشديد عوضاً من الحذف الذي لحق الكلمة ، ألا ترى أن قولهم: (ذا) قد حذف لامها ، وقد حذفت الياء من (الذان) و(هذان) وكان حقهما في التثنية (الذيان) و(هذيان) جعل التشديد فيه عوضاً من المحذوف عنه في التثنية))⁽⁴⁾ ، ففي الكلمة حذف عوض عنه بالتشديد ، وتابعه ابن أبي مريم في ذلك فعلى تشديد النون في كلمة (الذان) عنده للتعويض عن الحرف المحذوف ((وذلك أنَّ الذان قياس أصله اللذيان ، وكذلك هذان قياسه في الأصل هاذيان ، لكنهم لما رأوا الياء والألف يجتمعان وهما ساكنان مع ألف التثنية ، فحذفوا

(1) ينظر: الخصائص: 273/2.

(2) ينظر: المعنى اللبيب: 833/2.

(3) ينظر: الدر المصون: 621/3 ، البدور الزاهرة: 265/1 ، معجم القراءات: 36/2.

(4) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 141.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

الياء والألف لالتقاء الساكنين، وهؤلاء القراء عوضوا من المحذوف الذي هو الياء والألف نوناً، وأدغموها في نون التثنية فبقى (هذان) و(الذان) ((⁽¹⁾).

وقد ذكرت بعض في كُتب قراءات القرن السادس الهجري هذه القراءة ولكن من دون علة تذكر⁽²⁾.

وقد ذكر أبو علي الفارسي هذه العلة، أي: تشديد نون التثنية أنه عوض عن الحذف الذي لحق الكلمة، وقد حذف الياء من اللذان في التثنية واتفق اللذان وهذان في التعويض كما اتفقا في فتح الأوائل منهما في التحقير مع ضمها في غيرهما وذلك في نحو: (الذيا) و(اللتيا) و(هاتيا)⁽³⁾.

وحذف الياء والألف من (الذان)، و(هذان) ومثيلتهما المبهمة، جاء لتفرق بينهما وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير⁽⁴⁾.

وذكر ابن الشجري (542هـ) أنهم حذفوا الياء (الذي) ولن يقولوا الذيان؛ للتفريق بين المعرب وغير المعرب⁽⁵⁾.

وذكر ابن خالويه أنّ حجة (الذان) تُقرأ بتشديد النون وتخفيفها وحجة من شدد)) أنه جعل التشديد عوضاً من الياء المحذوفة في (الذي) كما جعلها عوضاً من الألف في ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ [طه:63] ليفرق بين ما قد سقط منه حرف، وبين ما قد بنى على لفظه وتمامه، والحجة لمن خفف: أن العرب قد تحذف طلباً للتخفيف من غير تعويض، وتعوض طلباً للإتمام. وكلّ من ألفاظها ومستعمل في كلامها. فأما قوله: ﴿فَذَانِكَ﴾ [القصص:32] فإن من شدد النون جعله تثنية: (ذلك)، وتقديره: (ذان لك) فقلب من اللام نونا وأدغم))⁽⁶⁾.

وبيّن العكبري أنه يُقرأ ((الذَّانِ بتخفيف النون على أصل التثنية، وبتشديدها على أنّ إحدى النونين عوضٌ من اللام المحذوفة؛ لأنّ الأصل اللذَّيان مثل العميان

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1/408-209.

(2) ينظر: تلخيص العبارات: 81، التجريد: 209، إرشاد المبتدئ: 193، الإقناع: 2/628، المبهج: 452، الكفاية الكبرى: 150، الكفاية الكبرى في القراءات الست: 75، المصباح

الزاهر: 3/233، غاية الاختصار: 2/460-461.

(3) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: 2/351.

(4) ينظر: الكتاب: 3/411.

(5) ينظر: أمالي ابن الشجري: 3/56.

(6) الحجة في القراءات السبع: 121.

والشَّجِيان، فحذفت الأياء؛ لأنَّ الاسم مبهم، والمبهمات لا تثنى التثنية الصِّناعيَّة، وأُحذِف مؤذُنٌ بأنَّ التثنية هنا مخالفة للقياس، وقيل: حذفت طول الكلام بالصلة⁽¹⁾.

وذكر السمين الحلبي أنَّ حقَّ ياء (الذي والتي) أن تثبت في التثنية ولكنهم حذفوها و في حذفها وجهان: ((أما لأنَّ هذه تثنية على غير القياس؛ لأنَّ المبهمات لا تُثنى حقيقةً، إذ لا يثنى إلا ما يُنكَّر، والمبهمات لا تنكر، فجعلوا الحذف مَنبَهَةً على هذا، وإمَّا لطول الكلام بالصلة))⁽²⁾.

وترى الباحثة بعد الأطلاع على الآراء نفهم أنَّ النون في (الذان) سواء أقرأت بالتشديد أم بالتخفيف، فإن الكلمة فيها حذف لحرف، والله أعلم.

(2) ومن أمثلة حذف الحرف أيضاً قوله تعالى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾

[الشورى:30]، قرأ نافع، وابن عامر بغيرفاء (بِمَا) وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بالفاء⁽³⁾، وعلل أبو العلاء الكرمانى هذه القراءة بقوله: إنَّ من ((حذف الفاء فعلى أن (ما) موصولة بمعنى الذي ويكون المعنى: الذي أصابكم وقع بما كسبت أيديكم))⁽⁴⁾، غير أنه يرجح قراءة إثبات الفاء على حذفها، فقد قال الزجاج يقول فيه إنَّ إثبات الفاء في هذا الموضع أجود؛ لأنَّ الفاء هنا هي مجازاة لجواب الشرط⁽⁵⁾، وبمثل ذلك علل ابن أبي مريم هذه القراءة فذكر: أنَّ الوجه في حذف (الفاء) هو أن (ما) هنا يجوز أن تكون للشرط وفي هذه الحالة تكون الفاء مقدره محذوفة، ويجوز أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي) وفي هذه الحالة جاز دخول (الفاء) في الخبر وجاز عدم دخولها فيه، فإن دخلت كان دخولها دليلاً على أن الأمر الثاني وجب بالأول نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: 274]، وإذا لم تدخل جاز أن يكون الثاني وجب لا الأول أو بغيره⁽⁶⁾.

(1) التبيان في إعراب القرآن: 339/1.

(2) الدرالمصون: 621/3.

(3) ينظر: التفسير 195، النشر: 367/2، البدور الزاهرة: 276/2، معجم القراءات: 330/8.

(4) مفاتيح الأغاني: 363.

(5) ينظر: مفاتيح الأغاني: 363.

(6) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1140/3.

وقد ذكرت هذه القراءة في كُتُب القراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽¹⁾.

فحجة من قرأ بغير فاء على أنّ تكون (ما) في قوله تعالى ((ما أصابكم)) بمعنى الذي ، في موضع رفع بالابتداء فيكون قوله تعالى ((بما كسبتم)) خبر الابتداء، فلا يحتاج إلى فاء ، وقرأ الباقون (فيما) بالفاء أنّ تكون (ما) في قوله تعالى ((ما أصابكم)) للشرط ، والفاء جواب الشرط ، وكذلك يجوز في هذه القراءة أنّ تكون (ما) بمعنى (الذي) وتدخل الفاء في خبرها لما فيها من الإبهام الذي يشبه الشرط⁽²⁾.

قال الزجاج: ((وهي في مصحف أهل المدينة (بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ)، بغير (فاء)، وكذلك يقرأونها خلاً أبا جعفر فإنه يثبت الفاء وهي في مصاحف أهل العراق بالفاء، وكذلك قراءتهم، وهو في العربية أجود لأن الفاء مجازاة جواب الشرط، المعنى ما تُصَبِّحُكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ))⁽³⁾، ولهذا الرأي ذهب ابن زنجلة⁽⁴⁾.

وذكر النحاس أنّ قراءة الفاء بيّنة؛ لأنّه شرط وجوابه، وإمّا القراءة بغير فاء فيها للنحويين ثلاثة أقوال: أحدها: أن يكون (ما) بمعنى (الذي) فلا تحتاج إلى جواب بالفاء، وهذا مذهب الزجاج، والقول الثاني: أنّ يكون (ما) للشرط وتكون الفاء محذوفة وهذا قول الأخفش، وزعم أن هذا يدلّ على أن حذف الفاء في الشرط جائز حسن لجلال من قرأ به ، والقول الثالث: أنّ (ما) هاهنا للشرط إلاّ أنّه جاز حذف الفاء لأنها لا تعمل في اللفظ شيئاً وإنما وقعت على الماضي، وهذا أولى الأقوال بالصواب. فأما أن يكون (ما) بمعنى الذي فبعيد لأنّه يقع مخصوصاً للماضي⁽⁵⁾، وأيد الازهري من جعل الفاء جواب الشرط ، وبيّن أن هذا الرأي أجود وأتم عند النحويين⁽⁶⁾.

وذكر ابن الأنباري أن ((جعلها شرطية أولى بمعنى (الذي)؛ لأنها أعم في كل مصيبة، فكان أقوى في المعنى وأولى))⁽⁷⁾.

(1) ينظر: تلخيص العبارات: 147، التجريد لبغية المريد: 303، إرشاد المبتدى: 377، الإقناع في القراءات: 758/2، المبهج في القراءات الثمان: 729، المصباح الزاهر: 116/4.
(2) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: 512/2.
(3) معاني القرآن وإعرابه: 399/4.
(4) ينظر: حجة القراءات: 642.
(5) ينظر: إعراب القرآن: 83/4.
(6) ينظر: معاني القراءات: 356/2.
(7) البيان في إعراب غريب القرآن: 349/2.

(3) ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ

الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف:71]، قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر بالهاء بعد الياء ، والباقون بغير هاء⁽¹⁾، قال الكرمانى في توضيح حذف الهاء وبين أن ((حذف الهاء هاهنا كإثباتها، وأكثر ما جاء بالتنزيل حذف الهاء من الصلة))⁽²⁾.

وبين ابن أبي مريم أن علة إثبات الهاء في قوله (تَشْتَهِيهِ) ((من صلة (ما)؛ لأن (ما) ههنا موصولة، فلا بُد من عائد يعود إليها من الصلة، وذلك العائد هو الهاء من (تَشْتَهِيهِ) فجاء بها ههنا على الأصل، ولم تحذف، وقرأ الباكون (تَشْتَهِيهِ) الأنفُس) بغير هاء وعلة ذلك أن الهاء حُذِف من صلة الموصول لطول الاسم بصلته، ومثل هذا الحذف كثير في التنزيل قال الله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان:41]]⁽³⁾.

وقد ذكرت هذه قراءة في كُتُب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽⁴⁾.

فحجة من يقرأ بإثبات الهاء: أنه أظهر مفعول تشتهي؛ لأنه عائد على (ما) ومن حذف على الاختصار فحجته أنه لما اجتمع في كلمة واحدة فعل وفاعل ومفعول خففها بطرح المفعول؛ لأنه فضلة في الكلام⁽⁵⁾.

وذكر الطبري أن القراءتين مشهورتان بمعنى واحد فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب⁽⁶⁾.

قال أبو علي إن ((حذف الهاء من الصلة في الحسن كإثباتها إلا أن الحذف يُرجح على الإثبات لأن العامة على هذا النحو ويقوي الحذف من جهة القياس، أنه اسم قد طال والأسماء إذا طالت فقد يحذف منها، كما حذفوا من اشهباب واحميرار وكما

(1) ينظر: إتحاف الفضلاء: 387، البدور الزاهرة: 284/2.

(2) مفاتيح الأغاني: 367.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1157/3.

(4) ينظر: تلخيص العبارات: 148، التجريد لبغية المرید: 306، إرشاد المبتدى: 382، الإقناع

في القراءات: 761/2، المبهج في القراءات الثمان: 734، المصباح الزاهر: 125/4.

(5) ينظر: الحجة في القراءات: 323، حجة القراءات: 654.

(6) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 647/20.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

حذفوا من كينونة فكما ألزموا الحذف لهذا كذلك حسن أن تحذف الهاء من الصلة⁽¹⁾.

وأشار مكي ابن أبي طالب إلى أن من قرأ بإثبات الهاء فعلى الأصل، وأنها تعود على الموصول، وهو (ما) بمعنى (الذي)؛ وأنها وجود في مصاحف أهل المدينة والشام، فاتبعوا الخط، وحذفوها لطول الكلام استخفافاً⁽²⁾.

وبيّن الزمخشري قرئ ((تشتهي وتشتهيه وهذا حصر لأنواع النعم؛ لأنها إما مشتقات في القلوب وإما مستلذة في العيون))⁽³⁾.

ويرى النحاس أن القراءتين حسنتان بإثبات الهاء على الأصل، وحذفها لطول الاسم⁽⁴⁾.

وذكر أحد المحدثين أن ((إلحاق هاء الضمير بالفعل (تشتهي) لها دلالات على المعنى، فالضمائر أعرف المعارف، تفيد التعريف، وعليه فإن الضمير في (تشتهيه) تفيد حصر أنواع النعم المشتهاة في النفوس من الأشياء المعقولة والمسموعة وغيرها من الأشياء المعروفة لديه))⁽⁵⁾.

وترى الباحثة أن قراءة إثبات الهاء هي الأقرب وذلك؛ لأنها خصت العموم، إذ لا يتعارض مع الحكمة الألهمية، وقراءة تشتهي هي للعموم دون تخصيص للشهوة ويوجد أشياء محرمة، لا توجد في الجنة والله أعلم.

(1) الحجة في علل القراءات: 320/319/4.

(2) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 262/2.

(3) الكشف: 455/5.

(4) إعراب القرآن: 110/3.

(5) تفسير القرآن بالقراءات العشر، عماد شعبان الشريف: 189/11.

المبحث الثاني

ما قرئ بالتذكير والتأنيث في كُتُب قراءات القرن
السادس الهجري .

عُني العرب بظاهرة المذكرة اللغوية الشائكة في اللغة و عنايتهم بأي ظاهرة لغوية والصوتية ، والدلالية، ونجد المذكر والمؤنث، للفراء، والمذكر والمؤنث للمبرد، والمذكر والمؤنث لابن جني، ومختصر المذكر والمؤنث ، للمفضل بن سلمة، والمذكر والمؤنث ، لابن فارس وغيرها(1).

ويعرف المذكر هو ما خلا من العلامات الثلاث وهي: التاء في غرفة وتمرّة، والألف في حبلى وحمراء، والياء في مثل: هذي(2).

وقال ابن الأنباري ((اعلم أنّ المذكر أصل للمؤنث ، وهو ما خلا عن علامة التأنيث ، لفظاً وتقديرًا ، وهو على ضربين : أحدهما حقيقي ، والآخر غير حقيقي))(3).

وقد أشار الفراء إلى علامات المؤنث بقوله ((للمؤنث علامات ثلاث :منها الهاء التي تكون فرقاً بين المؤنث والمذكر مثل فلان وفلانه .. ومنها المدة الزائدة التي تراها في الضراء والحمراء... ومنها الياء التي تراها في حبلى وسكرى فأمّا المدة والياء فلا يعقان لمذكر في حال ابدأ))(4).

وبيّن ابن الحاجب أن ((المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديرًا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث :التاء والألف مقصورة وممدودة)) (5).

وذكر الرضي أن المؤنث: ما كان فيه إحدى هذه العلامات الثلاث التي ذكرها في التعريف، والتأنيث على ضربين حقيقي وغير حقيقي، فالحقيقي كتأنيث المرأة والحبلى ونحوهما من الحيوان، وغير الحقيقي كتأنيث الظلمة والبشرى ونحوهما مما يتعلق بالوضع ، من غير أن يكون مسماه حيواناً مؤنثاً(6).

(1) ينظر: شرح المفصل: 91/5.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 91/5.

(3) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: لأبي بركات الانباري: 63.

(4) المذكر والمؤنث: 51.

(5) شرح الرضي على الكافية: 390/3.

(6) ينظر: المصدر نفسه: 390/3.

و قد وردت قراءات التذكير والتأنيث وعلاقتها في كُتُبِ القرن السادس الهجري وتوضيح علتها جاء على النحو الآتي :

(1)ومن أمثلة هذه القراءة في كُتُبِ قراءات القرن السادس الهجري قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: 48]، قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب لفظة (تقبل) بالتاء، وقرأ الباقون، (يقبل) بالياء⁽¹⁾، وبيّن ابن أبي مريم علة من قرأ بالتاء بقوله ((إنّ الشفاعة مؤنثة لمكان التاء فينبغي أن يكون في الفعل المسند إليها علامة التأنيث ؛ لتكون العلامة مؤنثة بأن الفاعل مؤنث، وهذا هو القياس في جميع الكلام))⁽²⁾.

أما قراءة الياء فعلتها وضحاها ابن أبي مريم بقوله ((إنّ تأنيث الشفاعة ليس بحقيقي؛ لأنها مصدر، فهي بمنزلة التشفيح كالموعظة في قوله تعالى ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: 275] إذ هي في معنى الوعظ، وكالصيحة في قوله تعالى ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: 67] إذ هي في معنى الصوت، ثم إنه فصل بين الشفاعة وبين فعلها بقوله (منها) فإزاداد التذكير حسناً، إذ جاء التذكير مع الفصل في الحقيقي نحو: حضر القاضي اليوم امرأة، فلان يجي في غير الحقيقي (أولى))⁽³⁾.

وقد ذكرت هذه القراءة في كُتُبِ قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽⁴⁾.

فحجة من قرأ بالتاء أنّه دل بها على تأنيث الشفاعة ، ومن قرأ بالياء فله عدة حجج ، أحدها أنّه فصل بين الفعل والاسم بفواصل جعله عوضاً من تأنيث الفعل، والثاني: أنّ تأنيث الشفاعة غير حقيقي، إذ لا نكر لها من لفظها ؛ ولأنّ التذكير هو الأصل والتأنيث داخل عليه فقرأ بالياء، والثالث: أنّه لما كان الشفاعة

(1) ينظر: جامع لأحكام القرآن: 79/2، البدور الزاهرة: 140/1، معجم القراءات: 94/1.

(2) الموضح في وجوه القراءات: 273/1.

(3) المصدر نفسه: 273/1-274.

(4) ينظر: التجريد لبغية المرید: 188، إرشاد المبتدئ: 140، الإقناع في القراءات: 597/2، المبهج في القراءات الثمان: 362/2، الكفاية الكبرى: 116، المصباح الزاهر: 60/3، غاية الاختصار: 408.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

والشفيع بمعنى واحد، حمل التذكير على الشفيع، والرابع: قول بن مسعود: إذا اختلفتم بين التاء والياء فاجعلوه بالياء (1).

وأشار الاخفش إلى أنّ ((ذكر الاسم المؤنث؛ لأن كل مؤنث فرقت بينه وبين فعله حسن أن تذكر فعله، إلا أنّ ذلك يقبح في الانس وما أشبههم مما يعقل؛ لأنّ الذي يعقل أشد استحقاقاً للفعل، وذلك أن هذا إنما يؤنث ويذكر ليفصل بين معنيين)) (2).

وأشار أبو منصور الأزهري إلى أنّ ((من قرأ بالتاء فَلتَأْنِيثُ الشفاعة، وَمَنْ قرأ بالياء فلأن الشفاعة كالمصدر، وإن كان لفظها مؤنثاً، وهو كقول الله جلّ وعزّ: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود:94]، وقال في موضع آخر: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود:76]؛ لأن الصيحة وإن كان لفظها مؤنثاً فهي مصدر، وكل ذلك جائز في كلام العرب)) (3).

واستحسن النحاس التذكير؛ لأنّ لفظة الشفاعة هنا تكون بمعنى التشفيع (4) وللمعنى نفسه ذهب ابن الانباري؛ لأنّ الشفاعة بمعنى غير حقيقي، وحسنه كذلك الفصل بين الفعل والاسم (5)، وإلى الرأي نفسه ذهب السمين الحلبي (6).

ويرى ابن عاشور ((أنّه يجوز في كل مؤنث اللفظ غير حقيقي التأنيث أن يعامل معاملة المذكر؛ لأنّ صيغة التذكير هي الأصل في الكلام فلا تحتاج إلى سبب)) (7). وذكر أنّه لم يؤنث الفعل (يقبل)؛ لأنّ الحديث عن الشفيع، ولعلّ تذكير الفعل لهذا المعنى، فضلاً عن جواز التذكير فيه من الناحية النحوية، ولما كان الحديث عن الشفاعة نفسها أنت الفعل كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ يُرَدِّنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً وَلَا يُنْقِذُونِ﴾ [يس:23] (8).

(1) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: 449/1-450 الحجة في القراءات السبع: 76، الكشف عن وجوه القراءات: 238/1.

(2) معاني القرآن: 95/1.

(3) معاني القراءات: 149/1.

(4) ينظر: إعراب القرآن: 222/1.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 60/1.

(6) ينظر: الدر المصون: 338/1.

(7) التحرير والتنوير: 486/1.

(8) رسالة دكتوراه التذكير والتأنيث في القرآن الكريم دراسة تطبيقية، د. محمد عبد الناصر: 583.

(2) ورد أيضاً في قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾ [النساء: 73]، قرأ ابن كثير، في رواية حفص، وعاصم ويعقوب لفظة (تَكُنْ) بالتاء، وقرأ الباقرن بالياء⁽¹⁾، قال الكرمانى في توضيح علل القراءتين بقوله قرئ ((بالياء والتاء، فالتأنيث على الأصل، والتذكير يحسن إذا كان التأنيث غير حقيقي سيما إذا وقع فاصل بين الفعل والفاعل))⁽²⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة ذلك ((أنّ الفعل مسند إلى مؤنث، وهو المودة، وإذا كان الفعل مؤنثاً، ألحق الفعل علامة التأنيث، إعلماً بأنّ الفاعل مؤنث، بالياء وعلّة ذلك لكون التأنيث غير حقيقي، ولوقوع الفصل بين الفعل والفاعل، وإذا وقع الفصل بينهما حسن ترك علامة التأنيث))⁽³⁾.

وقد ذكرت هذه القراءة في كُتُب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽⁴⁾.

فحجة مَنْ قرأ بالتاء لتأنيث المودة، وحجة من قرأ بالياء أنّ المودة والود بمعنى واحد، فحمل على المعنى، كما كانت الموعظة بمعنى الوعظ قال الله جلّ وعزّ ﴿فمن جاءه موعظة من ربه﴾ والثاني فلما فصل بين الاسم والفعل (بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ) بفاصل صار الفاصل كالعوض من التأنيث، والتأنيث ليس حقيقياً⁽⁵⁾.

قال أبو علي إن ((مَنْ قرئ بالتاء؛ فلأنّ الفاعل المسند إليه الفعل مؤنث في اللفظ، ومن قرأ بالياء؛ فلأنّ التأنيث ليس حقيقي، وحسن التذكير الفصل الواقع بين الفعل والفاعل))⁽⁶⁾.

وبيّن أبو منصور الأزهرى أنّ ((مَنْ قرأ بالتاء فلتأنيث المودة، ومَنْ قرأ بالياء كأنّ المودة أريد بها الود، فذكر فعله))⁽⁷⁾.

(1) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 471/1، البحر المحيط: 303/2، معجم القراءات: 106/3.

(2) مفاتيح الاغاني: 146-147.

(3) الموضح في وجوه القراءات: 421/1.

(4) ينظر: تلخيص العبارات: 82، التجريد لبغية المرید: 211، إرشاد المبتدى: 198، الإقناع في القراءات: 630/2، الكفاية الكبرى: 152، الكفاية الكبرى في القراءات الست: 78، المبهج في القراءات الثمان: 459/2، المصباح الزاهر: 240/3، غاية الاختصار: 464.

(5) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 392/2، حجة القراءات: 208.

(6) الحجة في علل القراءات السبع: 373/2.

(7) معاني القراءات: 312/1.

وذكر ابن عاشور أنّ مَنْ قرأ ((ببإاء الغيبة ، هو طريقة إسناد الفعل لما لفظه مؤنث غير حقيقي التانيث ، مثل لفظ(مودة) هنا ، ولا سيما إذا فصل بين الفعل وفاعله، وقراءت بالتاء الفوقية علامة المضارع المسند إلى المؤنث أعتبر بتأنيث لفظ مودة))⁽¹⁾.

وبيّن الدكتور محمد سالم محيسن أنّ ((مَنْ قرأ بالتاء الفوقية ؛ وذلك لمناسبة لفظ(مودة)ومَنْ قرأ بالياء التحتية على التذكير ؛ وذلك لأنّ تانيث(مودة)مجازي يجوز في فعلة التذكير والتأنيث))⁽²⁾.

وترى الباحثة أنّ كلتا القراءتين ثابتة ولها وجه سائغ في العربية بالأدلة والبراهين غير أنّها ترجح قراءة تذكير الفعل (يكن) وأنها جاءت على وجه افصح ويدعم ذلك قوة الأدلة التي وردت ومنها ، أولاً:الفصل بين الفعل والفاعل وأنّ الفصل يقوم مقام التانيث وقد فصل بالظرف ، وهو متعلق بالفعل يكن ، إلا أنه يعدّ حائلاً دون اتصال الفعل بالفاعل ، وهنا يستحب التذكير ، والدليل الثاني أنّ تانيث المودة غير حقيقي والأصل التذكير والتأنيث داخل عليه فكان التذكير حُسن ، الثالث: أنّ معنى المودة بمعنى الود بالتضمين كان التذكير بالنظر إلى المذكر ؛ لأنّ التذكير أصل والتأنيث فرع .

(3)ومن أمثله أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَفَصَلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ

الْمُجْرِمِينَ﴾ [الانعام:55]، قرأ حمزة، والكسائي، وخلف (ليستبين) بالياء والرفع (سبيل) قرأ الباقون (ولتستبين) بالتاء ونصب (سبيل)⁽³⁾، بيّن الكرمانى أنّ لفظة (ولتستبين) تقرأ بالياء والتاء ووضح علل القراءتين ؛ إذ إن من قرأ ((بالتاء والياء فيمن رفع السبيل ومن نصب السبيل وكانت التاء هنا للخطاب ، أي:ولتستبين يا محمد سبيل المجرمين ، يقال:أستبان الشيء واستبنته ومن قرأ بالرفع على معنى الفاعل))⁽⁴⁾.

وذكر ابن أبي مريم أنّ من قرأ ليستبين بالياء والرفع (سبيل) وبيّن أنّ العلة من ذلك بقوله ((إنهم أسندوا الفعل الذي هو الاستبانة إلى السبيل ، وجعلوا السبيل مذكراً ، فإن السبيل يذكر ويؤنث ويُقال:بان الشيء واستبان وتبين وأبان ، كله لازم والمعنى ولتبين سبيل المجرمين وسبيل المؤمنين فحذف ذكر القبيل الآخر ؛ لأنّ أحد القبيلين

(1) التحرير والتنوير: 120/5.

(2) القراءات وأثرها في علوم العربية: 68/2.

(3) ينظر: لطائف الإشارة لفنون القراءت: 2044/5، البذور الزاهرة: 320/1، الهادي شرح

طيبة النشر في القراءات العشر: 192/2.

(4) مفاتيح الاغاني: 161.

يدل على الآخر كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَسَبِيلٌ مُّقِيمٌ﴾ [الحجر:76] فذكر السبيل))⁽¹⁾.

إما علة من قرأ (وَلتَسْتَبِينَ) بالتاء و نصب(سبيل) أن ((الفعل أيضا مسندٌ إلى السبيل ،ولكن جعلوا السبيل في هذه القراءة مؤنثة كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف:108] فأنت السبيل))⁽²⁾.

وقد ذكرت هذه القراءة في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽³⁾.

فحجه قراءة التاء ونصب سبيل؛ أنهم جعلوا السبيل فاعل الاستبانة، وأنت السبيل كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ وقد ذكر السبيل أيضا في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف:146]، فالسبيل على هذا فاعل الاستبانة، وإما قراءة بالياء سبيل رفعا، فالفعل على هذا مسند إلى السبيل إلا أنه ذكر السبيل على قوله: ﴿يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف:146]، والمعنى: وليستبين سبيل المجرمين وسبيل المؤمنين، فحذف؛ لأن ذكر أحد السبيلين يدل على الآخر، ومثله: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾ [النحل:81] ولم يذكر البرد لدلالة الفحوى عليه ولم يحتج إلى أن يقول وتستبين سبيل المؤمنين مع ذكر سبيل المجرمين؛ لأن سبيل المجرمين إذا بان فتفقد بان معها سبيل المؤمنين⁽⁴⁾.

ويرى الطبري إن ((القراءة في قوله(ولتستبين)فسواء قرئت بالتاء أو بالياء؛ لأن من العرب من يذكر السبيل وهم تميم وأهل نجد، ومنهم من يؤنث السبيل وهم أهل الحجاز، وهما قراءتان مستفيضتان في قرأ الأمصار، ولغتان مشهورتان من لغات العرب، وليس في قراءة ذلك بإحدهما خلافا لقراءته بالأخرى ولا وجبة لأختيار إحدهما على الأخرى بعد أن يرفع (السبيل) للعلة التي ذكرنا))⁽⁵⁾.

(1)الموضح في وجوه القراءات:471/1.

(2)الموضح في وجوه القراءات:471/1.

(3)ينظر:تلخيص العبارات:88،التجريد:218،إرشاد المبتدئ:235،الكفاية الكبرى:162، الكفاية الكبرى في القراءات الست:86،الإفتاح في القراءات:639/2،المبهج في القراءات الثمان:485/2،المصباح الزاهر:296/3،شواذ القراءات:168،غاية الاختصار:480.

(4)ينظر:الحجة في علل القراءات السبع:480-479/2،وحجة القراءات:253.

(5)جامع البيان عن تأويل آي القرآن:277/9.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وذكر السمرقندي(375هـ) أن معنى السبيل هو الطريق وأن الطريق يذكر ويؤنث(1).

واختار مكي ابن طالب قراءة التاء ورفع سبيل؛ لأنها أبين في المعنى وعليه أكثر القراء(2).

وبيّن أبو السعود أن ﴿وَلْتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمَجْرَمِينَ﴾ [الأنعام:55]، قراءة ((بتأنيث الفعل بناء على تأنيث الفاعل،... وهو عطف على علة محذوفة للفعل المذكور لم يقصد تعليقه بها بخصوصها وإنما قصد الإشعار بأن له فوائد جمة من جملتها ما ذكر أو علة لفعل مقدر وهو عبارة عن المذكور كما يشير إليه أبو البقاء فيكون مستأنفاً أي ولتتبين سبيلهم نفع ما نفع من التفصيل،...، وقرأ الباقون بالياء التحتية ورفع السبيل على أن الفعل مسند للمذكر وتأنيث السبيل وتذكيره لغتان مشهورتان)) (3).

(4) ومن أمثله أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيَّةً﴾ [الأنعام:139]، قرأ نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، ويعقوب، بالياء ونصب (ميئة)، وقرأ ابن كثير بالياء برفع لفظة (ميئة) وقرأ ابن عامر، وأبو جعفر بالتاء على التأنيث ورفع (ميئة) (4)، ووضح الكرمانى علة من قرأ بالياء (ميئة) رفعاً بقوله ((؛ لأنّ المراد بالميتة الميت، والميتة تقع على المذكر والمؤنث كالدابة والشاة، وابن عامر، يلحق الفعل علامة التأنيث؛ لأنّ الميتة في اللفظ مؤنثة، وقرأ عاصم، (تكن) بالتاء (ميئة) بالنصب على معنى: وإن تكن الأجنة ميئة، من قرأ بالياء ميئة بالنصب كان التقدير: وإن يكن ما في بطون الأنعام ميئة، ولفظ (ما مذكر)) (5).

وبيّن ابن أبي مريم علة من قرئ بالتاء (تكن) ((أنّه الفعل ألحق علامة التأنيث؛ لأنّ الفاعل مؤنث في اللفظ، وهو قوله (ميئة) لمكان تاء التأنيث الذي فيه والفعل (مسند) إلى الميتة بذلك)) (6).

(1) ينظر: بحر العلوم: 488/1.

(2) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: 434/1.

(3) ارشاد العقل السليم: 165/7.

(4) ينظر: العنوان في القراءات السبع: 321، إتحاف فضلا البشر: 275-276، معجم القراءات

563/2-564-565.

(5) مفاتيح الأغاني: 173-174.

(6) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 508/1.

وأما من قرأ (وإن يكن) بالياء فالعلة ((أنه لما كان تأنيث الفاعل الذي أسند إليه الفعل غير حقيقي، وهو الميئة، استحسنا تذكيره فذكره))⁽¹⁾.

وقد ذكرت بقية كُتب قراءات القرن السادس قراءة التذكير والتأنيث ولكن دون أن تذكر العلة في ذلك⁽²⁾.

فحجة من قرأ بالتاء ورفع (الميئة) على أنه أنت لتأنيث لفظ (الميئة) وجعل (كان) بمعنى حدث ووقع تامة، لا تحتاج إلى خبر، فرفع (ميئة) بفعلها، وإما من قرأ بالياء ورفع (ميئة) على أنه ذكر لما كان تأنيث (الميئة) غير حقيقي؛ ولأن (ميئة وميتا) بمعنى، وجعل (كان) تامة غير محتاجة إلى خبر، بمعنى حدث ووقع فرفع ميئة بها كأول⁽³⁾.

وحجة من قرأ بالياء ونصب الميئة، وعليه أكثر القراء على أنه ذكر الفعل لتذكير (ما) في قوله (ما في بطون)؛ لأن الفعل ل (ما) وجعل (كان) ناقصة، تحتاج إلى خبر، فأضمر فيها اسمها، وهو ضمير (ما) في قوله: وقالوا ما في بطون ونصب الميئة على خبر (كان) والتقدير: وإن يكن ما في بطون الأنعام ميئة فهم في أكله شركاء، وحجة من قرأ بالتاء ونصب الميئة على أنه أنت، وإن كان المتقدم مذكراً، وذلك لتأنيث معنى (ما)؛ لأنه حملة على المعنى، ف (ما) في المعنى مؤنثة⁽⁴⁾.

ويرى أبو منصور الأزهري من قرأ بالتاء فهو جيد بالغ؛ لأن الميئة مؤنثة⁽⁵⁾.

وبيّن الزجاج أنه يجوز (وإن يكن ميئةً) بالياء والتاء، ونصب (ميئة)، ((والمعنى وإن تكن تلك الحمول التي في البطون ميئةً، ومن قرأ وإن يكن فعلى لفظ ما، المعنى إن يكن ما في البطن ميئة، ويجوز (وإن تكن ميئةً) بالتاء ورفع الميئة، ويكون (تكن) بمعنى الحدوث والوقوع كأنه وإن تقع ميئة وإن تحدث ميئة))⁽⁶⁾.

وأشار السمين الحلبي إلى أن قراءة ((التذكير والتأنيث واضحان؛ لأن الميئة تأنيث مجازي؛ لأنها تقع على الذكر والأنثى من الحيوان فمن أنت فباعتبار اللفظ،

(1) المصدر نفسه: 508/1-509.

(2) ينظر: تلخيص العبارات: 92، التجريد لبغية المرید: 222، إرشاد المبتدئ: 246، الكفاية الكبرى: 168، الكفاية في القراءات الست: 91-92، الإقناع في القراءات: 644/2، المبهج في القراءات الثمان: 500/2، المصباح الزاهر: 315/3، 168، غاية الاختصار: 489.

(3) ينظر الحجة في علل القراءات السبع: 551/2، الكشف عن وجوه القراءات: 1/ 454-455.

(4) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: 551/2-552، الكشف عن وجوه القراءات: 1/ 455-454.

(5) ينظر: معاني القراءات: 391/1.

(6) معاني القرآن وإعرابه: 295/2.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وَمَنْ ذَكَرَ فَباعتبار المعنى، هذا عند مَنْ يرفع (ميتة) ب (تكن)، أمّا من ينصبها فإنّه يسند الفعل حينئذٍ إلى ضميرٍ فيذكر باعتبار لفظ (ما) في قوله (ما في بطون) ويؤنث باعتبار معناها))⁽¹⁾.

(5) ومن أمثله أيضاً قوله تعالى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال:46] قرأ يعقوب، وعيسى ابن عمر بالياء في لفظة (وتذهب) ⁽²⁾، وبين علة ذلك أبو الحسن المرعيني بقوله إن ((الريح وإن كانت مؤنثة فإنه لا حقيقة لتانيثها، ويقوي تذكرها هنا أنها في معنى البأس، فلذلك حسنت الياء، ولا إشكال في حسن القراءة بالتاء))⁽³⁾.

وقد ذكرت بقية كُتُب قراءات القرن السادس قراءة التذكير والتانيث ولكن من دون تذكر علة تذكر ⁽⁴⁾.

قال الزمخشري إن لفظة (فتفشلوا)) (منصوب بإضمار أن، أو مجزوم لدخوله في حكم النهي، وتدل على التقديرين قراءة من قرأ (وتذهب ربحكم) بالتاء والنصب وقراءة من قرأ (ويذهب ربحكم) بالياء))⁽⁵⁾.

وبين الألوسي وجه الإعراب في قوله تعالى: ﴿وتذهب ربحكم﴾ [الأنفال:46] بالنصب معطوف على (تفشلوا) على الاحتمال الأول وقراءة (ويذهب) بياء الغيبة والجزم وهو عطف عليه أيضاً على الاحتمال الثاني))⁽⁶⁾.

وأشار العكبري إلى أن من نصب لفظة (فتفشلوا) على جواب النهي وتكون القراءة (تذهب ربحكم) ومن جزم (فتفشلوا) عطفاً على النهي ولذلك قرأ (ويذهب ربحكم))⁽⁷⁾.

وأضاف العكبري أنه من قرأ بالتاء؛ لأن الريح هنا القوة، وأمّا من قرأ بالياء؛ لأن التانيث غير حقيقي، وقيل أراد النصر فحمله على المعنى ⁽¹⁾.

(1) الدر المصون: 186/5.

(2) ينظر: إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري: 597/1، الدر المصون: 5/425.

(3) الجمع والتوجيه لما نفرده به يعقوب، لأبي الحسن الأشبيلي: 47.

(4) ينظر: الكفاية الكبرى: 282، المبهج في القراءات الثمان: 524/2، المصباح الزاهر:

378/3، شواذ القراءات: 206.

(5) الكشاف: 215/2.

(6) روح المعاني: 14/10.

(7) ينظر: البيان في إعراب القرآن: 626/2.

(6) ووردت قراءة التذكير والتأنيث أيضا في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ

يَعْلَبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال:65]، قرأ نافع، ابن كثير، ونافع، وابن عامر بالتاء، وقرأ الباقرن بالياء⁽²⁾، قال الكرمانى في توضيح علل القراءتين ((فلأنه يراد بالمئة المذكر؛ لأنهم رجال في المعنى، ومَن قرأ بالتاء فلتأنيث لفظ (المئة) وكان أبو عمرو يقرأ هذا بالياء، ويدلّ على ذلك قوله: ((يَعْلَبُوا))⁽³⁾.

وأضاف أن علة من قرأ بالتاء ((لأنّ التأنيث هاهنا أشدُّ مبالغة حيث وصفت المئة بالصابرة ولم يقل: صابرون، وهناك قال: ((يَعْلَبُوا)) فكان إلى التذكير أقرب))⁽⁴⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة من قرأ بالتاء فقال ((إن التاء لتأنيث المائة؛ لأنّ لفظها مؤنث لأجل الهاء التي فيه، فالظاهر تأنيث الفعل المسند إلى المؤنث))⁽⁵⁾.

وأما علة من قرأ بالياء فبينها ابن أبي مريم بقوله إن ((التأنيث في المائة غير حقيقي، وقد فصل بين الفعل وفاعله بقوله (منكم) فحسن التذكير، ويؤيد هذا الوجه أنّ المراد بالمائة رجال، فهو في المعنى جمعٌ مذكر))⁽⁶⁾.

وقد ذكرت بقية كُتُب القراءات القرن السادس قراءة التذكير والتأنيث ولكن من دون علة تذكر⁽⁷⁾.

فحجة من قرأ بالتاء أنّه جاء به على لفظ (مئة) أو؛ لأنّه كما أنت صفة المائة وهي (صابرة) كذلك أنت الفعل، ومَن قرأها بالياء أتى به على لفظ المعدود؛ لأنّه مذكر ويدلّك على ذلك قوله (يعلبوا) وكذلك ما وصف فيه المائة بقوله (صابرة)؛ لأنهم رجال في المعنى، فحملوا الكلام على أنهم مذكرون في المعنى، أو أنّه لما حجز بين الاسم والفعل بحاجز دُكّر الفعل؛ لأنّ الحاجز صار كالعوض منه⁽⁸⁾.

(1) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: 597/1.

(2) ينظر: مفاتيح الغيب: 199/15، البدور الزاهرة: 378، معجم القراءات: 325/3.

(3) مفاتيح الأغاني: 193.

(4) مفاتيح الأغاني: 193.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 583/2.

(6) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 584/2.

(7) ينظر: تلخيص العبارات: 98، التجريد لبغية المرید: 231، إرشاد المبتدئ: 265، الكفاية

الكبرى: 180، الإقناع في القراءات: 655/2، المصباح الزاهر: 380/3، غاية الاختصار: 505.

(8) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: 109/3، الحجة القراءات: 172، حجة

القراءات: 313.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

قال الزجاج إن ((مَنْ أَنْتَ فَلَانَ لَفْظَ الْمِائَةِ مُؤنثٌ، وَمَنْ ذَكَرَ فَلَانَ الْمِائَةَ وَقَعْتَ عَلَى عَدَدٍ مُذَكَّرٍ))⁽¹⁾.

قال ابن الانباري إنَّ مَنْ ((قَرَأَ بِالْيَاءِ عَلَى التَّنْكِيرِ وَالْفَصْلِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَمَنْ قَرَأَ التَّاءَ فَلتَأْنِيثُ الْمِائَةِ وَلَمْ يُعْتَمَدَ بِالْفَصْلِ، وَقَدْ فَصَلَ أَبُو عَمْرٍو، فَإِنَّهُ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ، بِالتَّاءِ لِتَأْكِيدِ التَّأْنِيثِ بِالْوَصْفِ))⁽²⁾.

وبيّن بعضهم فَمَنْ ذَكَرَ فَلْفَصْلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ بِقَوْلِهِ: ((مِنْكُمْ))؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مجازي، إذ المراد ب(المائة) الذُّكُور، وَمَنْ أَنْتَ فَلأَجْلِ اللَّفْظِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ لِلْمَعْنَى، وَلَا لِلْفَصْلِ⁽³⁾.

أما لفظ (مائة)) ((فإن لفظها مؤنث، ومعناها بحسب ما وقعت عليه، فإذا وقعت على المؤنث روعي معنى الجماعة فيها، وإذا وقعت على المذكر روعي فيها معنى الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال:65] قال (صابرة) بالتأنيث على لفظ (مائة) وهي صفتها، ثم قال (يغلبوا) بالجمع والتذكير مراعاة لمعنى الجمع، وقراءة (تكن) بالتأنيث على لفظها))⁽⁴⁾.

(7) ووردت قراءة التذكير والتأنيث أيضا في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى

﴿[الأنفال:67] قرأ أبو عمرو، ويعقوب بالتاء وقرأها الباقر بالياء⁽⁵⁾، وبيّن ابن أبي مريم علة ذلك بقوله ((أَنَّ لَفْظَ الْأُسْرَى مُؤنثٌ؛ لكونه جمعا، فأنت الفعل لذلك))⁽⁶⁾، أما من قرأ بالياء فوضحها علتها ابن أبي مريم بقوله ((أَنَّ ههنا قد اجمعت ثلاثة أشياء كلهن يحسن تذكير الفعل، أحدها: تقدم الفعل، والثاني: أَنَّ الْأُسْرَى مُذَكَّرُونَ، والثالث: أَنَّهُ فَصْلٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِذَا انْفَرَدَ حُسْنَ مَعَهُ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ؛ فَلِأَنَّ يَحْسُنُ عِنْدَ اجْتِمَاعِهَا أَوْلَى))⁽⁷⁾.

(1) معاني القرآن وإعرابه: 424/2.

(2) البيان في إعراب غريب القرآن: 391/1.

(3) ينظر: المحرر والوجيز: 237/4، الدر المصون: 635/5.

(4) رسالة دكتوراه: التذكير والتأنيث في القرآن الكريم دراسة تطبيقية، محمد عبد

الناصر: 729.

(5) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: 532، النشر في القراءات العشر: 277/2، إتحاف

فضلاء البشر: 300.

(6) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 585/2.

(7) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 585/2.

وقد ذكرت بقية كُتُب القراءات القرن السادس قراءة التذكير والتأنيث ولكن من دون علة تذكر⁽¹⁾.

فحجة من قرأ بالتاء ((لتأنيث لفظ (الأسرى) ألا ترى أن فيه ألف التأنيث وحجة من قرأ بالياء على التذكير حملوه على تذكير معنى (الأسرى)؛ لأن المراد به الرجال، وأيضاً فقد فرق بين المؤنث وفعله بقوله (له) وقوى التذكير فيه أنك، لا تخبر عن (الأسرى) بلفظ التأنيث لو قلنا (الأسرى يفتن) لم يجز؛ لأن المراد بهم المذكورون، فكان التذكير أولى به، والاختيار لذلك؛ لأن الجماعة على الياء))⁽²⁾.

وحجة قرأ بتاء التأنيث، في لفظة (تكون)؛ لأن التأنيث لفظ (الأسرى) بألف المقصورة، أي: مراعاة المعنى جمعه الأسرى، أما قراءة (يكون) بياء التذكير مراعاة لمفرد لفظة (الأسرى) وهو أسير أي حملاً على تذكير المعنى؛ لأن المراد به الرجال، وذلك وقع الفصل بين الفعل والفاعل وهذا ما يقوي التذكير⁽³⁾.

قال أبو علي الفارسي أن من أنت لفظة (تكون) ((على لفظ الأسرى؛ لأن الأسرى وإن كان المراد به التذكير والرجال فهو مؤنث اللفظ، ومن قال (يكون) فلأن الفعل متقدم، والأسرى مذكرون في المعنى، وقد وقع الفصل بين الفعل والفاعل وكل واحد من ذلك إذا انفرد يذكر الفعل معه يقال: جاء الرجال وحضر قبيلتك، وحضر القاضى امرأة، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان التذكير أولى))⁽⁴⁾.

وقد أستحسن أبو علي الفارسي التذكير فقال ((التذكير أحب إلى؛ لأن الأسرى فعل للرجال وليس للنساء، تقول للنساء يفعلن، ولا تقول الأسرى يفعلن، فتذكير فعلهم أحسن، والتأنيث على المجاز))⁽⁵⁾.

وأشار ابن خالويه إلى أن من قرأ بالياء قد رده إلى المعنى، وأما من قرأ التاء أنه رده على اللفظ⁽⁶⁾.

وترى الباحثة أن قراءة التذكير أقوى لوجود العوامل الثلاثة التي ذكر من الفصل وتذكير على معنى المعنى في لفظة الأسرى، فأنها ترجح قراءة الياء في لفظة (يكون).

(8) ووردت قراءة التذكير والتأنيث أيضا في قوله تعالى: ﴿إِذَا تَنَالَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ

الرَّحْمٰنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: 58]، قرأ نافع، وأبو

(1) ينظر: تلخيص العبارات: 98، التجريد لبغية المريد: 232، إرشاد المبتدئ: 2665، الكفاية الكبرى: 180، الإقناع في القراءات: 655/2، المصباح الزاهر: 381/3، غاية الاختصار: 506.

(2) الكشف عن وجوه القراءات: 459/1.

(3) ينظر: الدر المصون: 637/5، الهادي في شرح طيبة النشر: 271/2.

(4) الحجة في علل القراءات السبع: 110/3.

(5) المصدر نفسه: 312/3.

(6) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 173.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

جعفر، ويعقوب (يتلى) بالياء، قرأ الباقر بالتاء⁽¹⁾، قال أبو الحسن المرعيني في ذكر علة القراءة بالياء ((يُحسُنُ الياء أمران ، أحدهما :أنّه لا حقيقة لتأنيث فاعل (يتلى)، والآخر الفصل بين الفعل وفاعله (عليهم) وإذا جاز مع الفصل التذكير في المؤنث الحقيقي في قولهم :حضر القاضي اليوم امرأة فأجري بجوازه فيما لا حقيقة لتأنيثه))⁽²⁾.

وقد ذكرت بقية كُتُب قراءات القرن السادس قراءة التذكير والتأنيث ولكن من دون علة تذكر⁽³⁾.

فحجة من قرأ (يتلى) بالياء بالتذكير ؛لأنّ التأنيث في:﴿جَعَلِيَهُمْ آيَاتُ الرَّحْمٰنِ﴾ غير حقيقي مع وجود الفاصل ،ومن قرأ (تتلى) بالتاء ؛لتأنيث:﴿جَعَلِيَهُمْ آيَاتُ الرَّحْمٰنِ﴾ إن جعلت (الذين) خبراً ل(أولئك) كان إذ (تتلى) كلاماً مستأنفاً ،وإن جعلت صفة له كان خبراً⁽⁴⁾.

ويرى السمين الحلبي أن قراءة الياء شاذة وقد ذكر أنه يجوز التأنيث هنا مجازيً فذلك يجوز في الفعل الوجهان⁽⁵⁾.

(9) وجاءت قراءة التذكير والتأنيث أيضا في قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ

ظَلَمُوا مَعذِرَتُهُمْ﴾ [الروم: 57]، قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر ويعقوب (تنفع) بالتاء، ،وقرأ الباقر لفظة (ينفع) بالياء⁽⁶⁾، قال الكرمانى في توضيح علة قراءة ((؛لأنّ التأنيث ليس بحقيقي في المعذرة ،وقد وقع الفصل بين الفاعل وفعله فقوى التذكير))⁽⁷⁾.

وبيّن ابن أبي مريم أن من قرأ بالياء فقال إنّ ((تأنيث الفاعل غير حقيقي ،وهو المعذرة ،فيجوز تذكيره حملاً على معنى العذر كقوله تعالى ﴿جَمُنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: 275]؛لأنّ الموعظى وعظّ، وازاد التذكير ههنا حسناً لمكان الفصل بين الفعل وفاعله))⁽⁸⁾.

(1) ينظر: المحرر الوجيز: 45/6، معجم القراءات: 375/5.

(2) الجمع والتوجيه: 60-61.

(3) ينظر: الكفاية الكبرى: 222، المصباح الزاهر: 558/3، شواذ القراءات: 303.

(4) ينظر: الكشف: 31/4، الشفاء في علل القراءات: 218.

(5) ينظر: الدر المصون: 609/7.

(6) ينظر: التهذيب في التفسير: 5639/8، جامع البيان في القراءات السبع: 670، القراءات

وأثرها في علوم القراءات، محمد سالم محيسن: 85.

(7) مفاتيح الأغاني: 325.

(8) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1011/2.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وبيّن كذلك قراءة التاء بقوله ((إنّ فاعل الفعل، مؤنث وهو المعذرة لمكان التاء التي فيه))⁽¹⁾.

وقد ذكرت بقية كُتُب قراءات القرن السادس قراءة التذكير والتأنيث ولكن دون أن تذكر العلة في ذلك⁽²⁾.

وأشار أبو علي إلى أنّ ((التأنيث حسن؛ لأنّ المعذرة اسم مؤنث، فأما التذكير؛ فلأنّ التأنيث ليس بحقيقي، وقد وقع الفصل بين الفعل وفعله والفصل يحسن التذكير، وفيما لم يقع فيه الفصل ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: 275]، فإذا انضم الفصل إلى التأنيث ليس بحقيقي قوي التذكير))⁽³⁾.

وبيّن مكي ابن أبي طالب أنّ من قرأ بالياء حملوه على العذر، وهو مذكر؛ لأنّ المعذرة والعذر سواء، وكذلك فرق بين المؤنث وفعله، فقوي التذكير، ومَنْ قرأ بالتاء، لتأنيث لفظ المعذرة⁽⁴⁾.

وذكر ابن الانباري أنّ قراءة التاء فعلى الأصل، ولم يعتد الفصل، أمّا قراءة الياء اعتد بالفصل فعدل عن الأصل⁽⁵⁾.

وترى الباحثة أنّ قراءة التذكير هي الاقرب إذ إنّ التأنيث غير حقيقي فلم يلزم تأنيث الفعل إذا كان مسنداً إلى ظاهر الاسم نحو: طلعت الشمس، وطلع الشمس، فإن فصل بينهما حسن، وهنا جاء الفصل بين الفعل ومفعوله والله أعلم.

(1) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1011/2.

(2) ينظر: تلخيص العبارات: 136، التجريد لبغية المريد: 268، إرشاد المبتدئ: 345، الكفاية الكبرى: 255، الإقناع في القراءات: 730/2، المبهج في القراءات الثمان: 684/2، المصباح الزاهر: 6/4، غاية الاختصاص: 641.

(3) الحجة في علل القراءات السبع: 156/4.

(4) الكشف عن وجوه القراءات: 186/2.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 252/2.

المبحث الثالث

ما قرئ بالأفراد والجمع في كُتُب قراءات القرن
السادس الهجري.

اعتنى علماء اللغة بدراسة ظاه
تسبب الاختلافات بين القراء إلى
بالإفراد عند بعض القراء، وبالجم
وإن كان لهما معنيان مختلفان، وذكر سيبويه ((وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون
اللفظ واحدًا والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يُستعمل في
الكلام))⁽¹⁾.

وذكر ابن فارس أن ((من سنن العرب مخاطبة الواحد بلُفظ الجمع))⁽²⁾.

وبيّن السيوطي أن من العرب من يذكر الواحد أو الاثنين⁽³⁾.

والمفرد هو ما دل على واحد من الإنسان، مثل: (امرأة)، أو حيوان، مثل: (الهر)، أو
من شيء مثل (قلم)⁽⁴⁾.

ويعرف الجمع، وهو الاسم الذي يدلّ على اثنين فأكثر من اثنين إما بزيادة معينة
على صورة المفرد، في آخره، مثل: (معلم معلمون)، أو بتغيير في الحركات، مثل:
(أسد، أسد)، أو نقص أحد حروف المفرد، مثل: (كتاب، كُتب)، أو بزيادة حرف
مثل: (نفس، أنفس)⁽⁵⁾.

(1) الكتاب: 209/1.

(2) الصاحبى في فقه اللغة: 162.

(3) ينظر: المزهري: 333.

(4) ينظر: المعجم المفصل: 416.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 1033.

وتكلمت في هذا المبحث عن اختلاف الكلمات بين الأفراد والجمع، وتبيين أوجهها، ومن ثم ذكر الوجه الذي قُرئ به، ثم توجيه القراءة وتبيين المعنى المراد منها، عن طريق كتب القراءات في القرن السادس الهجري.

المطلب الأول: ما قرأ بالأفراد في كتب قراءات القرن السادس الهجري.

(1) ومما ورد من قراءة الأفراد في كتب قراءات القرن السادس الهجري قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [ال عمران: 49]، قرأ نافع، وأبو جعفر، ويعقوب بالألف والهمز في لفظة على الأفراد (طائراً) وقرأ الباقون بالجمع (طَيْرًا)⁽¹⁾، قال أبو الحسن المرعيني في توضيح قراءة الأفراد بقوله إن ((الأفراد هنا كالجمع؛ لأن لفظ الواحد يُرادُ به الجنس، وليس يُحْمَلُ هذا على أن عيسى جُعِلَ له ذلك آية في تمثال واحد بل تماثيل، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ وبه قرأ أكثر القراء، وطيرٌ جَمْعُ طائر، وكراكبٍ وركب، وصاحبٍ وصحب))⁽²⁾.

وأشار إلى ((أن قراءة روح حسنة؛ لأن يعقوب يقرأ (فيكون طائراً) ليشاكل بلفظ الأول لفظ الأخير وجه))⁽³⁾. وذكر أبو العلاء الكرمانى أن قراءة الجمع تكون على هذا المعنى ويكون ما انفخ فيه طائراً⁽⁴⁾.

وذكر ابن أبي مريم قراءة الجمع (طيراً) وبيّن علتها على ((أن المعنى على الجمع، ألا ترى أنه قال عزّ وجل: ﴿أَنِّي أَحْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [ال عمران: 49]، ولم يقل: كههيئة الطائر؛ لأن الطائرَ واحدٌ، والطير جمعٌ على المشهور عندهم))⁽⁵⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة قراءة الأفراد بقوله إن ((المراد: ما أختلقه يكون طائراً، فأفرد على معنى أن كل واحد من تلك الصور يكون طائراً، كما قال تعالى: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: 4] أي: كل واحدٍ منهم))⁽⁶⁾.

وقد ذكرت قراءة الأفراد في كتب قراءات القرن السادس ولكن من بدون علة تذكر⁽¹⁾.

(1) ينظر: البدور الزاهرة: 233/1، خلاصة النظر: 135.

(2) الجمع والتوجيه: 41.

(3) المصدر نفسه: 41.

(4) ينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات المعاني: 129.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 373/1.

(6) المصدر نفسه: 373/1.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

فحجة من قرأ (طائراً) قد أخبر الله عز وجل عنه أنه كان يخلق واحداً ثم واحداً، ووحدة مَنْ قرأ على الجمع، أن الله جلَّ وعزَّ إنما أذن له أن يخلق طيراً كثيرة ولم يكن يخلق واحداً فقط⁽²⁾.

ويرى الكسائي: أن ((الطائر واحد على كل حال، والطيور يكون جمعاً وواحداً))⁽³⁾.

وقال الطبري: ((أعجب القراءات إليَّ في ذلك قراءة من قرأ: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا بِأَذْنِ اللَّهِ﴾ على الجماع فيهما جميعاً؛ لأن ذلك كان من صفة عيسى أنه يفعل ذلك بإذن الله وأنه موافق لخط المصحف واتباع خط المصحف مع صحة المعنى واستفاضة القراءة به أعجب إلي من خلاف المصحف))⁽⁴⁾.

ذكر أبو منصور الأزهري أن العرب تقول: ((لواحد الطيور: طير وطائر، وأكثر النحويين يقولون للواحد: طائر، وللجمع طير، كما يقال: شارب وشرب، وسافر وسفر، ومَنْ قرأ ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ احتمل معنيين أحدهما: فيكون من جنس الطير، واحتمل أن يكون معنى ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾، أي: فيكون طائراً))⁽⁵⁾.

ويرى النحاس أن ((القراءتان الأوليان أبين والتقدير في هذه فانفخ في الواحد منها أو منه؛ لأن الطير يذكر ويؤنث فيكون الواحد طائراً، وطائر وطيور مثل تاجر وتجر))⁽⁶⁾.

وبيّن الدكتور: عبدالله بن موسى عبدالله الكثري أن الغالب بعد ذكر الحجج والمعاني يتبين أن لفظة الطير للجميع، ومعناه أن الله تعالى إنما أذن له أن يخلق

(1) ينظر: تلخيص العبارات بلطف الاشارات: 76، التجريد لبغية المرید: 203، إرشاد المبتدي: 179، الكفاية الكبرى: 142، الكفاية في القراءات الست: 69، الإقناع في القراءات: 620/2، المصباح الزاهر: 1640/3، المبهج في القراءات الثمان: 468/2.

(2) ينظر: مجمع البيان، للطبرسي: 240/2، حجة القراءات: 164.

(3) معاني القرآن: 100.

(4) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 419/5.

(5) معاني القراءات: 258/1.

(6) إعراب القرآن: 379/1.

طيرًا كثيرًا، ولم يكن يخلق واحدًا فقط، ودلّ الأفراد على أنه كان يخلق واحدًا واحدًا⁽¹⁾.

(2) ومما ورد أيضًا على الأفراد قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ

﴿[المؤمنون:9]، قرأ حمزة، والكسائي، وخلف بغير الواو (صلاتهم) على التوحيد وقرأ الباقون (صلواتهم) على الجمع⁽²⁾، قال الكرمانى توضيح علة القراءتين بقوله: ((من أفرد فلأن الصلاة في الأصل مصدر ومن جمع فلأنه قد صار اسمًا شرعيًا لانضمام ما لم يكن أصل اللغة إليها))⁽³⁾.

وبيّن ابن أبي مريم علة الأفراد فيها ((على أنها مصدر، والمصدر جنس، فهو حال أفراد يقع على الكثير، وهذا كقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾ [الانعام:108] فوحد العمل لما كان مصدر فلذلك لم تُجمع))⁽⁴⁾.

وأشار كذلك إلى قراءة الجمع وبيّن علتها بقوله ((من المصادر التي جُمعت لاختلاف أنواعها، ويجوز أنها إنما جمعت لأنها صارت اسمًا شرعيًا، إذا انضمت معانٍ آخر فيها إلى المعنى اللغوي فهو غير مصدر وإن كان في الأصل مصدرًا))⁽⁵⁾، قال تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة:238]

وقد ذكرت قراءة الأفراد في كُتُب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽⁶⁾.

فحجة قراءة الأفراد في لفظة (صلاتهم) على أنه اجتزأ بالواحد عن الجمع كما قال تعالى: ﴿أَوْ الطِّفْلِ﴾ [النور:31]، والحجة لمن جمع أنه أراد الخمس المفروضات، والنوافل المؤكدة⁽⁷⁾.

(1) بحث الأفراد والجمع في القراءات القرآنية المتواترة وأثرها في المعنى اتفاقًا واختلافًا من أول القرآن إلى آخر الانفال جمعًا ودراسة: 15.

(2) ينظر: جامع البيان: 636، البدور الزاهرة: 102/2.

(3) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 289.

(4) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 891/2.

(5) المصدر نفسه: 891/2..

(6) ينظر: تلخيص العبارات: 574/2، التجريد لبغية المريد: 271، الإفتاح: 708/2، الكفاية في القراءات الست: 153.

(7) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 255.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وجه الإفراد على أن لفظة الصلاة مصدر في الأصل أو اسم جنس فيقع على الكثير، وإن كان مفردًا في اللفظ⁽¹⁾.

وذكر مكي ابن أبي طالب أن حجة من وحد((أن الصلاة تكون بمعنى الدعاء، والدعاء صنف واحد، وهي مصدر، و أن المصدريقع للقليل والكثير بلفظة، و...، وحجة من جمع أنه قدر أن الدعاء تختلف أجناسه وانواعه، فجمع المصدر))⁽²⁾.

وترى الباحثة أن القراءة بالجمع هي الأقرب إذ إن الله تعالى أوصى ب بالصلوات جميعًا والمحافظة عليها من دون انقاصها وعدم تضييع ذلك الثواب العظيم .

(3) وَمَنْ قَرَأَ بِالْأَفْرَادِ أَيْضًا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾
[لقمان:20] نافع، وأبو عمرو، وحفص(نِعْمَهُ) على الجمع، وقرأ الباقون(نِعْمَةً) على الأفراد⁽³⁾، قال الكرمانى: أن((معنى القرائتين واحد؛ لأن الفرد أيضا يدل على الكثرة))⁽⁴⁾، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم:34] وبين ابن أبي مريم علة القرائتين فقال في علة الجمع: ((أن من جمع(نعمة)الكلمة مضافة إلى ضمير الله سبحانه، وإنما جُمع؛ لأن نِعَمَ الله تعالى لا تحصى كثرة، وأضاف إلى نفسه سبحانه ليكون أدل على الكثرة، فقد اخبر تعالى بأن النعم المضافة إليه لا تحصى بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم:34])⁽⁵⁾.

فحججه الأفراد بمعنى وإن كانت واحدة فإنها يجوز أن تفيد معنى الجمع كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ آيَاتٍ﴾ [العنكبوت:50] ونحوه⁽⁶⁾.

قال الفراء: ((قرأ ابن عباس(نِعْمَهُ)واحدةً قال ابن عباس ولو كانت(نِعْمَهُ)لكانت نِعْمَةً دُونَ نِعْمَةٍ أَوْ قَالَ نِعْمَةً فَوْقَ نِعْمَةٍ، الشُّكُّ، وقد قرأ قوم(نِعْمَةً)على الجمع، وهو

(1) ينظر: الحجة في علل القراءات: 22/4، الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 284/3.

(2) الكشف عن وجوه القراءات: 506-505/1.

(3) ينظر: البدور الزاهرة: 190/2، معجم القراءات: 199/7.

(4) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 328.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1016/2.

(6) المصدر نفسه والجزء والصفحة.

وجه جيد لأنه قد قال تعالى: ﴿شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ اجْتَبَاءً﴾ [النحل:120]، فهذا جمع النعم وهو دليل على أن (نعمه) جائز⁽¹⁾.

وأجاز الطبري القراءة بالقراءتين، فبأي القراءتين قرأ القارئ ذلك فمصيب، وأنهما قراءتان مشهورتان في قراء الامصار والمعنى متقارب في ما بينهما، وذلك أن النعمة قد تكون بمعنى الواحدة، ومعنى الجماع، وقد يدخل في الجماع الواحدة⁽²⁾.

وذكر ابن خالويه الحجة في القراءتين أن من قرأ ((بالجمع أنه أراد بذلك جميع النعم التي ينعم الله بها على عباده، ودليله قوله: ﴿شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ﴾ فالهاء هاهنا: كناية عن اسم الله عز وجل، والحجة لمن وحد: أنه أراد نعمة الإسلام؛ لأنها جامعة لكل النعم، وما سواها يصغر في جنبها، فالهاء هاهنا علامة للتأنيث))⁽³⁾.

أما ابن مكي ابن أبي طالب فإنه فضل قراءة الجمع ورأى أنه أحب إليه؛ لأنها أدل على المعنى، وعليه مفهوم، وإليه ترجع القراءة بالتوحيد⁽⁴⁾.

والمعاني التي تعطيها القراءتان؛ إذ إن من قرأ (نعمته) فهو واحد، ومعنى النعمة: إنعامه على عبده، وما أعطاهم من توحيده عز وجل، بتوفيقه لتوحيده والإخلاص إليه، وَمَنْ قَرَأَ (نِعْمَةً) فمعناها: جميع ما أنعم الله على عباده⁽⁵⁾.

وإن اختلاف القراءتين راجع إلى جمع القراءة أو أفرادها وإن كانت مضمونهما بمعنى واحد وهي إرادة تعدد النعم علينا، فإن الجمع دلت على النعم جميعها التي ينعم الله بها على الأنسان، والإفراد على نعمة الإسلام والإسلام جامع لجميع النعم⁽⁶⁾.

وذكر ابن بانويه عن محمد بن زياد الأزدي سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوله تعالى ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ فقال عليه السلام ((النعمة الظاهرة الإمام الطاهر والباطنة، الإمام الغائب))⁽⁷⁾.

وأشار الطبرسي إلى قول الإمام الباقر (عليه السلام) في توضيح لفظة النعمة فقال ((النعمة الطاهرة النبي (محمد صلى الله عليه واله وسلم) وما جاء به النبي من معرفة الله عز وجل وتوحيده وإما النعمة الباطنة ولايتنا أهل البيت وعقد موتنا))⁽⁸⁾.

(1) معاني القرآن: 239/2.

(2) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 566/18.

(3) الحجة في القراءات السبع: 286.

(4) الكشف عن وجوه القراءات: 189/2.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 199/4، معاني القراءات: 271/2.

(6) ينظر: تفسير القرآن في القراءات القرآنية، وفاء مصباح حسون: 154/9.

(7) البرهان في تفسير القرآن: 376/4.

(8) المصدر نفسه: 378/4.

وترى الباحثة أن قراءة الجمع هي الأقرب: لأن نعم الله لا تحصى كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم:34] وهذه النعم لا يمكن عدّها، والإسلام من ضمن هذا النعم التي أنعم الله بها علينا.

(4) وممن قرأ بالأفراد أيضاً قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ﴾ [المعارج:33] حفص عن عاصم، ويعقوب بالف بين التاء والداد لفظة (بشهاداتهم) على الجمع، وقرأ الباقر وغير الألف على الأفراد⁽¹⁾، قال الكرمانى قرأ ((لفظة) بِشَهَادَاتِهِمْ) على الأفراد، وهو أولى؛ لأنه مصدر، ومن جمع ذهب إلى اختلاف الشهادات، والمعنى أنهم يقومون فيها بالحق ولا يكتمونها⁽²⁾.
وبيّن ابن أبي مريم علة القراءتين بقوله إن قراءة الأفراد ((أنه واحد يُراد به الجمع، لأنه مصدرٌ يتضمن الجنس، فأفرد كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان:19]))⁽³⁾.

إما حجة من علة قرأ بالجمع في لفظة (بشهاداتهم) على أنها جمع لفظة شهادة وهي مصدر لكنّه، جاز جمعُه لاختلاف أنواعه، وشبهه بالأسماء التي ليست بأجناس⁽⁴⁾.

وقد ذكرت قراءة الأفراد في كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁵⁾.

فحجة القراءتين أن من قرأ بالأفراد؛ لأن الشهادات جمع شهادة وهي مصدر، ويجوز جمع المصادر إذا اختلفت أنواعه، وكذلك أنه مضافة إلى الجمع ولكل واحد منهم شهادة، ومن قرأ بالجمع فلا اختلاف الشهادات وكثرة ضروبها، فأشبهت بذلك بالأسماء التي ليست للجنس⁽⁶⁾.

فحسن مكي ابن أبي طالب قراءة الجمع؛ لكثرة الشهادات من الناس ولأنّه مضاف إلى الجماعة، أن يكون المضاف أيضاً جماعة، أما قراءة التوحيد على أنه مصدر أو اسم جنس فيقع على الكثرة، فلفظة مُوحد⁽⁷⁾.

(1) ينظر: التهذيب في التفسير: 7081/10، البدر الزاهرة: 388/2، معجم القراءات: 87/10.

(2) مفاتيح الأغاني: 410.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1298/3.

(4) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1298/3.

(5) ينظر: تلخيص العبارات بلطف الإشارات: 161/1، التجريد لبغية المرید: 327، ارشاد

المبتدئ: 441، الإقناع: 792/2، المبهج: 785/2، المصباح الزاهر: 256/4، غاية

الأختصار: 691.

(6) ينظر: مجمع البيان، للطبرسي: 533/10، حجة القراءات: 724.

(7) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: 336/2.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

ويرى النيسابوري أن قراءة الأفراد ((أولى؛ لأنه مصدر، ومن جمع ذهب إلى اختلاف الشهادات))⁽¹⁾.

وحسن بعضهم قراءة الجمع؛ ذلك لأختلاف الشهادات، وكثرت ضروبها، فحسن ذلك من جهة الاختلاف، ولكثرة الشهادات وأنواعها، وأعتباراً بتعدد الأنواع⁽²⁾.

وأشار ابن عاشور أن قراءة الأفراد اسم جنس تعم جميع الشهادات التي تحملوها وهي اسم جنس⁽³⁾.

وبيّن الدكتور محمد الأمين بن محمد المختار أن ((الإفراد لشهادة التوحيد مقيمون عليها، والجمع لتنوع الشهادات بحسب متعلقها، ولا تعارض بين الأمرين فما يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ [فصلت:30])⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: ما قرأ بالجمع في كتب قراءات القرن السادس الهجري.

(1) مما ورد على قراءة الجمع قوله تعالى: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾ [فصلت:47]، قرأ نافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم، وأبو جعفر بالجمع في

(1) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 354/4.

(2) ينظر: مفاتيح الغيب: 131/30، الدر المصون: 233/10.

(3) ينظر: التحرير والتنوير: 174/29.

(4) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: 504/8.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

لفظة (ثمرات) وقرأ الباقون على الأفراد⁽¹⁾، قال الكرمانى أن من قرأ (ثمرات) بالجمع وثمره بالأفراد واحد؛ لأن الأفراد يدل على الكثرة فيستغنى به عن الجمع⁽²⁾.

وبين ابن أبي مريم العلة في قراءة الجمع فقال ((أن المعنى على الجمع؛ لأنه لا تُراد ثمرة واحدة بل جميع الثمرات، فإذا كان المعنى على الجمع، وجب أن يكون اللفظ أيضاً جمعاً))⁽³⁾.

أما قراءة الأفراد فذكر علتها فقال ((أنها واحدة يراد بها الجمع؛ لما في النكرة من المعنى الجنسية والعموم، خصوصاً إذا كانت في النفي فلما كانت عامة استغنى بها عن لفظ الجمع، ويقوي ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾ [فاطر: 11] على الوحدة))⁽⁴⁾.

وقد ذكرت قراءات الجمع في كتب قراءات القرن السادس من دون علة تذكر⁽⁵⁾.

فحجة من قراءة بالجمع أنها مكتوبة بالمصاحف بالتاء، وكذلك أنه ليس يراد ثمرة دون ثمرة، وإنما يراد جمع الثمرات، وإذا كان كذلك كان الجمع حسناً، ويقوي الجمع قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾ [فاطر: 27] وحجة من الأفراد (من ثمرة) على واحدة؛ لأن الثمرة تؤدي عن الثمار؛ لأنها الجنس، وحثهم: قوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾ قالوا: كما أفرد أنثى كذلك ينبغي أن يكون من ثمرة مفردة ويكون المراد أجناس الثمار، وكذلك (وما تحمل من أنثى) بواحدة، إنما هو أجناس الإناث، ويقوي الأفراد أيضاً قوله: (من أكمامها)، قال أبو عمرو: ولو كانت من ثمرات لكانت: من أكمامهن⁽⁶⁾.

وأشار النحاس إلى أن (ثمرة) قراءة الجمع ((؛ لأن ثمرة تؤدي عن ثمرات هذا احتجاجة فحمل ذلك على المجاز، والحقيقة أولى وأمضى، فإنه في المصاحف بالتاء فالقراءة بثمرات أولى))⁽⁷⁾.

(1) ينظر: البدور الزاهرة: 271/2، معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب: 294/8،

(2) ينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 362.

(3) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1135/3.

(4) المصدر نفسه: 1135/3.

(5) ينظر: الإقناع في القراءات: 757/2، ارشاد المبتدى: 375، المصباح الزاهر: 110/4.

(6) ينظر الحجة على القراءات السبع: 284/4، حجة القراءات: 637-638.

(7) إعراب القرآن: 66/4.

وبيّن مكي ابن أبي طالب أنّ من قرأ (من ثمرات) بالجمع، ((لكثرة أنواع الثمرات الخارجة من علاقاتها، وقرأ الأفراد بالتوحيد ؛ لأن دخول (من) على (ثمرة) يدل على الكثرة، كما تقول: هل من رجل ، فرجل عام للرجال كلهم ، لست عن رجل واحد فكذلك (من ثمرة) لست تريد ثمرة واحدة ، بل هو عام في جميع الثمرات ، فاستعنى بالواحد عن الجمع : وهو الاختيار ، لأن الأكثر تسأل عليه ، ولأنه أخف)) (1).

وأشار البقاعي إلى أنّ (من ثمرات) ((أي صغيرة أو كبيرة صالحة أو فاسدة من الفواكه والحبوب وغيرها؛ والأفراد في قراءة الجماعة للجنس الصالح للقليل والكثير، نبّهت قراءة نافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم بالجمع على كثرة الأنواع)) (2).

وبيّن الدكتور محمد سالم محيسن قراءات (الثمرات) بقوله ((قرأ نافع وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر، بألف بعد الراء على الجمع، وذلك لاختلافها وتنوعها، وقرأ الباقيون بغير ألف على الأفراد لإرادة الجنس)) (3).

وترى الباحثة أن قراءة الجمع هي الأقرب وذلك لوجودها بالمصحف بهذه الصورة وأنه يقصد أنواع الثمرات وليس نوع محدد، وليبيان عظمة الخالق والله اعلم.

(2) ومما قرأ بالجمع أيضاً قوله تعالى: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الْآيَاتِ هَاتِيهَا﴾ **يَطْهَرُونَ** [الزخرف: 33]، قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر لفظة (سَقْفًا) بفتح السين وإسكان القاف على الأفراد، وقرأ الباقيون على الجمع (4).

بيّن الكرمانى أن من قراءة (سَقْفًا) بفتح السين وإسكان القاف، يعني: سماء البيت، وهو واحد يدل على الجمع، وقرئ (سَقْفًا) بضمهما وهو جمع (سَقْف)، مثل رَهْن ورُهْن (5).

ووضّح ابن مريم علة من قرأ بفتح السين وإسكان القاف ((فإن السَقْفَ ههنا واحد في معنى الجمع اكتفى عن جمعه بما في الكلام من الدلالة عليه؛ لأنه معلوم أن البيوت يكون لكل واحد منها سَقْفٌ)) (6).

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع: 249/2.

(2) نظم الدر في تناسب الآيات والسور: 215/17.

(3) المستنير في القراءات المتواترة: 43/3.

(4) ينظر: البدور الزاهرة: 281/2، غيث النفع في القراءات السبع: 528.

(5) ينظر: مفاتيح الإغاني: 366.

(6) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1150-1149/3.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وكذلك بين علة من قرأ بضميتين (سُقِّفًا) أن سُقِّفًا جمع سَقْفٍ، نحو سَهَبَ وَسُهَبَ، وكما كانت البيوت جمعًا لزم أن يكون السُقْفُ أيضًا جمعًا؛ لأن لكل بيت سَقْفًا⁽¹⁾.

وقد ذكرت قراءة الجمع في كُتُب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽²⁾.

فحجة لمن أفرد أنه أراد: اعلاهم وأصلهم ودليلهم قوله تعالى: ﴿فَحَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:26]، وحجة من جمع أنه وافق بذلك بين اللفظين في قوله تعالى: ﴿وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف:33]⁽³⁾، وبيّن بعضهم: إن شئت جعلته جمعًا لسقيف، يقال سقيف وسُقْف مثل رُغَيْف أو هو جمع سُقُوف فيصير جمع الجموع، نحو فُلُس وفُلُوس⁽⁴⁾.

وهناك من ذكر أن حجة من قرأ بالجمع قوله تعالى: ﴿وَلِيُؤْتِيَهُمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا﴾ [الزخرف:34]، ولم يقل (بابا وسريرًا) فدل آخر الكلام منظوم على لفظ أوله، وأما من قرأ (سُقِّفًا) فهو واحد يدل على أن المعنى: جعلنا لبيت كل واحد منهم سَقْفًا من فضة، وكذلك يجوز أن يوحد السقف لتوحيد لفظ (مَنْ) فيكون المعنى: (جعلنا) لكل من يكفر بالرحمن سَقْفًا من فضة⁽⁵⁾.

ويرى الطبري أن القراءتين متقاربتان في المعنى ومعروفتان في الأمصار فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب⁽⁶⁾.

وأشار أبو علي الفارسي إلى أن جمع سَقْفٍ، مثل: رَهْن ورُهْن، وتخفف فيقال: رُهْنٌ، ومثله في الصفة قولهم: فَرَسٌ وَرَدٌ، وَخَيْلٌ وَرُدٌّ، وكذلك كَثٌ وَكُتٌّ، وَسَهْمٌ حَشْرٌ وَسِبْهَامٌ حُشْرٌ، و(فُعْل) في الجمع تخفف نحو أسدٌ وأسدٌ⁽⁷⁾.

ووضّح ابن مكي ابن أبي طالب حجة القراءتين فقال أن من قرأ على التوحيد، ((على معنى أن لكل بيت سَقْفًا؛ لأن الواحد يدل على الجمع؛ ولأن

(1) المصدر نفسه: 1150/3.

(2) ينظر: تلخيص العبارات بلطف الإشارات: 148، التجريد لبغية المرید: 304، إرشاد المبتدئ: 397، الإقناع في القراءات: 760/2، المبهج في القراءات الثمان: 733/2، المصباح الزاهر: 122/4، غاية الاختصار: 652.

(3) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 321.

(4) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 32/3، جامع لأحكام: 38/19.

(5) ينظر: حجة القراءات: 649.

(6) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 590/20.

(7) الحجة في القراءات السبع: 311-310/4.

لفظ(البيوت)يدل على أن لكل بيت سقفا ،وقرأ الباقرن بالجمع على لفظ(البيوت)؛لأن لكل بيت سقفا،فجمع على اللفظ والمعنى ،وهو الاختيار،لصحة معناه ؛ولأن الجماعة عليه))⁽¹⁾.

وبيّن السمين الحلبي أن من قرأ بالإفراد على إرادة الجنس ،ومن قرأ بضميتين على الجمع كَرُهْنُ في جمع رَهْنُ ، وفي(رُهْنُ)تأويل لا يمكن هنا وهو أن يكونَ جَمْعَ (رهان)جَمْعَ رَهْنُ ؛ لأنه لم يُسْمَعِ سقاف جمع سَقْفٍ⁽²⁾.

وزعم أبو السعود أن من قرأ ((سَقْفًا بسكونِ القافِ تخفيفا وسقفِ اكتفاء بجمع البيوتِ وسَقْفًا كأنه لغةٌ في سقْفِ وسقوفًا))⁽³⁾.

ووضّح الدكتور محمد سالم محيسن :أن من قرأ على الأفراد أراد الجنس أي أن لكل بيت سقفاً ،ومن قرأ بضميتين أي بالجمع على لفظة البيوت ؛لأن كل بيت سقفا فجمع اللفظ والمعنى⁽⁴⁾.

وترى الباحثة أن لا فرق بين القراءتين من حيث المعنى ؛لأن قراءة الأفراد يراد بها اسم جنس يشمل القليل والكثير ، فتنفق مع قراءة الجمع ؛إذ إنّ المراد بها الكثير بقرينة لفظة البيوت.

(3) ووردت قراءة الجمع أيضاً في قوله تعالى:﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ

اللَّهِ﴾[الروم:50]، قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي (إلى آثار)على الجمع، وقرأ الباقرن(إلى أثر)على الأفراد⁽⁵⁾، قال الكرمانى أن علة((من أفرد في القراءة فلأنه مضاف إلى المفرد ومن جمع جاز؛لأن رحمة الله يجوز أن يراد به الكثرة كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾[إبراهيم:34] أثر رحمة الله هو النبت وهو بالمطر ، والمطر رحمة الله ونعمته على خلقه))⁽⁶⁾.

ووضّح ابن مريم وجوه تلك القراءات وبيّن أن من جمع لأنه مضاف إلى رحمة الله، وإن كان لفظا واحداً ،فالمراد به الجمع كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾وقيل:؛لأنه أراد بالرحمة المطر،وجه من قرأ بالوحدة ،أنه لما كان رحمة

(1)الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:258/2.

(2)ينظر: الدر المصون :585/9.

(3)ارشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم:46/8.

(4)ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية:310/1.

(5)ينظر: البذور الزاهرة:185/2، خلاصة النشر:985-986.

(6)مفاتيح الأغاني في القراءات المعاني:324-325.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

الله واحدة في اللفظ وُحد لفظ ما أضيف إليها، وهو (أثر) إرادة التناسب ، والمراد بكليهما الجمع⁽¹⁾.

وقد ذكرت القراءة الأفراد في كُتُب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽²⁾.

فحجة القراءتين أنّ من قرأ فانظر إلى (أثر رحمة الله) بغير ألف على التوحيد وحثهم أن الواحد ينوب على الجميع كما قال سبحانه تعالى ﴿هُمُ أَوْلَاءُ عَلَىٰ أَثَرِي﴾ [طه:84] ولم يقل آثاري ويجوز التوحيد في أثر لأنه مضاف إلى مفرد وجاز الجمع؛ لأن رحمة الله يجوز أن يراد بها الكثرة كما قال جلّ وعزّ: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾، وقرأ على الجمع (أثار رحمة الله) وحثهم ، أي: آثار المطر الذي هو رحمة من الله مرة بعد مرة والمراد بهذا من الله عز وجل تعريف من انكر والحياة بعد الموت والبعث فأراهم الله تعالى إحياء بعد موت ، ليعرفوا ما غاب عنهم بما قد شاهدوه عياناً فتكون أبلغ في الوعظ ، وأثبت للحجة عليهم⁽³⁾.

ويرى الفراء أن كلا القراءتين صواب⁽⁴⁾.

وأشار الطبري إلى أن من قرأ على التوحيد بمعنى فانظر يا محمد إلى أثر الغيث الذي أصاب الله به من أصاب من عباده كيف يحيى ذلك الغيث الأرض بعد موتها ، ... ومن قرأ على الجمع بمعنى فانظر إلى آثار الغيث الذي أصاب الله به من أصاب كيف يحيى الله به الأرض بعد موتها⁽⁵⁾.

وأشار القرطبي: أن قراءات الجمع دلالتها على رحمة الله ويراد بها الكثرة ؛ لأن رحمته وسعة كل شيء⁽⁶⁾.

وبيّن أبو حيان: من قرأ: (أثار) بالجمع أرجع الضمير إلى آثار الرحمة وهو النبات، واسم النبات يقع على القليل والكثير؛ لأنه مصدر سمي ما ينبت، ومن قرأ (أثر)؛ لأن الرحمة هي الغيث وأثرها النبات⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1008/2-1009.

(2) ينظر: الكفاية الكبرى: 255، المبهج في القراءات الثمان: 720/2، غاية الاختصار: 614.

(3) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 283، حجة القراءات: 561.

(4) ينظر: معاني القرآن: 326/2.

(5) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 522/18.

(6) الجامع لأحكام القرآن: 368/16.

(7) ينظر: البحر المحيط: 174/7.

وذكر الدكتور محمد سالم محيبس أن مَنْ قرأ على الجمع وذلك لتعدد أثر المطر ومنافعة؛ إذ المراد بالرحمة (المطر) وأما قراءة الأفراد ذلك؛ لأنه لما أضيف إلى مفرد أفرد ليأثف الكلام، وأيضاً فإن (أثر) يدل على الجمع؛ لأن المقصود به الجنس⁽¹⁾.

(4) ومما ورد على الجمع أيضاً قوله تعالى: ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ﴾ [الحشر: 14]، قرأ ابن كثير، وأبو عمرو بكسر الجيم ونصب الدال وبعد الدال ألف على التوحيد، وقرأ الباقر برفع الجيم والدال على الجمع⁽²⁾، قال الكرمانى أن علة من قرأ ((بالألف فالمراد بالأفراد الجمع؛ لأنه يعلم أنهم لا يقاتلون من وراء جدار واحد))⁽³⁾.

وبيّن ابن أبي مريم أن علة قراءة لفظة (جدار) ((أنه على الواحد الذي يُراد به الجمع؛ لأنهم أهل قُرى مُحَصَّنَةً، فمعلومٌ أنهم لا يُقاتلونهم من وراء جدارٍ واحدٍ))⁽⁴⁾.

ومَنْ قرأ (جُدُر) مضمومة الجيم والدال بغير ألف علة ذلك ((أنه على الجمع؛ لأن المعنى يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: 14]، فكما أن القرى جمعٌ فكذلك ينبغي أن يكون الجُدُر أيضاً جمعاً))⁽⁵⁾.

وقد ذكرت قراءة الجمع في كُتب قراءات القرن السادس ولكن من دون علة تذكر⁽⁶⁾.

قال أبو علي في معنى قراءة الجمع ((أنهم لا يُصْحِرُونَ معكم للقتال، ولا يبرزون لكم، ولا يقاتلونكم حتى يكون بينكم وبينهم حاجز من حصن أو سور، فإذا كان كذلك، فالمعنى على الجمع، إذ ليس المعنى أنهم يقاتلونكم من وراء جدار واحد، ولكن من وراء جدر، كما لا يقاتلونكم إلا في قرى مُحَصَّنَةٍ، فكما أن القرى جماعة، كذلك الجدر ينبغي أن تكون جمعا، وكأن المراد في الأفراد الجمع، لأنه يعلم أنهم لا يقاتلونهم من وراء جدار واحد))⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الهادي: 134/3.

(2) ينظر: البدور الزاهرة: 358/2، إتحاف الفضلاء: 538.

(3) مفاتيح الإغاني في القراءات والمعاني: 397.

(4) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1259/3.

(5) المصدر نفسه: 1260/3.

(6) ينظر: تلخيص العبارات بلطف الإشارات: 157، التجريد لبغية المريد: 321، إرشاد المبتدئ

وتذكرة المنتهي: 431، الإقناع في القراءات: 784/2، المبهج: 773/2، المصباح

الزاهر: 216/4، غاية الاختصار: 679.

(7) الحجة في علل القراءات السبع: 432/4-433.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وبيّن مكي ابن أبي طالب معنى قراءة التوحيد ((أن كل فرقة منهم وراء جدار، لأنهم كلهم وراء جدار واحد، ويجوز أن يكون أتى بالواحد، والمراد الجمع؛ لأن المعنى يدل على الجمع؛ إذ لا يكون كلهم وراء جدار واحد، وقد قيل: إن الجدار في هذه القراءة يُراد به السور، والسور واحد يعم جميعهم ويستترهم، فتصح القراءة على هذا بالتوحيد))⁽¹⁾.

ويرى الطبري أنه من قرأ على الجمع بمعنى الحيطان، ومن أفرد فبمعنى الحائط، وذكر أنه لا فرق بين القراءتين وأنها قراءتان معروفتان صحيحتا المعنى فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب⁽²⁾.

واشار النحاس إلى (جُدِرِ) ((لغة بمعنى جدار، وجِدَار واحد يؤدّي عن جمع إلا أن الجمع أشبه بنسق الآية لأن قبله (إِلَّا فِي قُرَى) ولم يقل: إِلَّا فِي قَرِيَةٍ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا مفعول ثانٍ لتحسب، وليس على الحال))⁽³⁾

وأن قراءة الأفراد فيها عدة أوجه، أحدها: أنه أراد به السور، والسور الواحد يُعْمُ الجميع من المقاتلة ويستترهم، والثاني: أنه واحد في معنى الجمع لدلالة السياق عليه، والثالث: أن كل فرقة منهم وراء جدار، لا أنهم كلهم وراء جدار⁽⁴⁾.

(1) الكشف على وجوه القراءات السبع: 316/2.

(2) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 537/22.

(3) ينظر: إعراب القرآن: 400/4.

(4) ينظر: الدر المصون: 289/10.

المبحث الرابع

٤، وبالرفع
بن السادس

ما قُرى بالرفع والنص
والنصب من الأفعال

المطلب الأول: العلة في المرفوعات.

ذهب أغلب النحويين إلى أنّ المرفوعات هي ما اشتمل على علم الفاعلية، وبقيّة المرفوعات مشبهة به⁽¹⁾، والمرفوعات من لوازم الجملة والعمدة فيها والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة⁽²⁾.

والمرفوعات باب واسع في العربية وذكر للرفع اثنين وعشرين وجهاً: الفاعل، وما لم يذكر فاعله، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر (إن)، وما بعد (مذ)، والنداء المفرد، وخبر الصفة، وفقدان الناصب، والحمل على الموضع، والبيئية، والحكاية، والتحقيق، وخبر (الذي) ومن وما، و(حتى) إذا كان الفعل واقعاً، والقسم والصرف، والفعل المستأنف، وشكل النفي، والرفع ب(هل) وأخواتها، والفعل⁽³⁾.

(1) وما قرئ بالرفع في كُتُبِ قراءات القرن السادس الهجري قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: 160]، قرأ يعقوب (عشر) بالتنوين و(أمثالها) بالرفع، وقرأ الباقر (عشر) بغير تنوين و(أمثالها) خفض على الإضافة⁽⁴⁾.

قال أبو الحسن: في توضيح علة قراءة الرفع أنه ((قد جعل (عشراً) صفه لمحذوف، وأمثالها صفة لعشر، والتقدير (فله عشر عشر أمثالها)، ف(عشر) صفة لمؤنث؛ لذلك حُذفت منه (هاء)، وذكر أنها قراءة حسنة))⁽⁵⁾.

وبيّن ابن أبي مريم وجه تلك القراءة وعلتها فقال: ((فله عشر أمثال الحسنات التي جاء بها، فقوله (أمثالها) صفة لقوله (عشر) مبتدأ و(له) خبره و(أمثالها) وإن كانت مضافة إلى معرفة فإنها نكرة، فلهذا جاز أن تكون صفة لعشر؛ لأن مثلاً وغيراً وشبيهاً لا تتعرّف وإن كانت مضافات إلى المعارف؛ لأن واحداً منها لا يقع على (مخصوص))⁽⁶⁾.

(1) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي: 93/1، معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي: 26/1.

(2) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 74/1.

(3) ينظر: الجمل في النحو، للخليل: 117، في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي: 70.

(4) ينظر: النشر: 267/2، البدور الزاهرة: 343/1، معجم القراءات: 597/2.

(5) الجمع التوجيه: 45.

(6) الموضح في وجوه القراءات وعلتها، 516/1.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

وقد ذُكر وجه الرفع في هذا الموضع من الآية في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري، إلا أنها لم تذكر العلة في وجه الرفع⁽¹⁾.

وَمَنْ قرأ (عَشْرٌ أمثالها) بالرفع جَعَلَ (الأمثال) صفة (العشر)، وهذا الوجه غير ساغ بالعربية ؛ لأنه ما كان من صفة لم تضاف إليه العدد، ولكن يقال: (هُم عَشْرَةٌ قِيَامٌ) و(عشرة فُعُودٌ) لا يقال: (عشرة قِيَامٍ)⁽²⁾.

وجوز الزجاج قراءة الرفع فيقول: (فَلَهُ عَشْرٌ أمثالها بالجر) بتنوين العشر⁽³⁾.

وبين الأزهري (370هـ) أن مَنْ قرأ (عَشْرٌ) أراد: فله حسنات عَشْرٌ، أي: له من الجزاء عشرة أمثال، الحسنة التي جاء بها، ويجوز أن يكون له مثل ويضاعف المثل فيصير عشرة، وَمَنْ قرأ (عَشْرٌ أمثالها) أراد: فله عَشْرٌ أمثال تلك الحسنة، والمعنى واحد⁽⁴⁾.

وأضاف مكي ابن أبي طالب أن مَنْ قرأ الإضافة ((فَمَعْنَاهُ فله عشر حَسَنَاتٍ أمثال حَسَنَةٍ وَمَنْ نون عشرا وَهِيَ قِرَاءَةٌ الْحَسَنِ وَابْنُ جُبَيْرٍ وَالْأَعْمَشُ قَدَّرَهُ: فله حَسَنَاتٍ عشر أمثالها وَهُوَ كُلُّ ابْتِدَاءٍ وَالْحَبْرُ لَهُ وَيَزِيدُ اللَّهُ فِي التَّضْعِيفِ مَا يَشَاءُ لِمَنْ يَشَاءُ وَالْعَشْرَةُ هِيَ أَقْلُ الْجَزَاءِ وَالْفَضْلُ بَعْدَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ))⁽⁵⁾.

وبين ابن الأنباري الأوجه الإعرابية للقراءات فذكر أن مَنْ قرأ (عَشْرٌ) بالتنوين والرفع جعل (عشر) مبتدأ وأمثالها صفة له، و(له) خبر مقدم وَمَنْ قرأ بإضافة (عشر) إلى (أمثالها) لها ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون التقدير فيه (عشر حسناتٍ أمثالها) فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وثانياً: أنه حمل أمثالها على المعنى؛ لأن الأمثال في معنى حسنات، فكانه قال: عشرٌ حسناتٍ، ثالثاً: أن يكون المضاف قد اكتسب التانيث من المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: 10]، في قراءة من قرأ بالتاء، كقولهم ذهببت بعض أصابعه⁽⁶⁾.

(1) ينظر: ارشاد المبتدئ: 230، غاية الاختصار: 491 الكفاية الكبرى: 169، المصباح

الزاهر: 319/3، شواذ القراءات: 182.

(2) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 110/2، معاني القرآن: 317/1.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 390/2.

(4) ينظر: معاني القراءات: 397/1.

(5) مشكل إعراب القرآن: 279-278/1.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 351/1.

وذكر الألويسي(1270هـ)قراءة الرفع وأنها((على الوصف، وهذا أقل ما وعد من الأضعاف، وقد جاء الوعد بسبعين وسبعمئة وبغير حساب، ولذلك قيل: المراد بالعشر الكثرة لا الحصر في العدد الخاص))⁽¹⁾.

(2) ومن أمثلة الرفع أيضاً قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ:19]، قرأ يعقوب برفع الباء من (رَبَّنَا) وفتح العين وال달 وألف قبل العين من (بَاعِدْ)، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وهشام بنصب الباء وكسر العين مشددة من غير ألف مع إسكان الدال (رَبَّنَا بَعْدَ)، وقرأ الباقرن مثل ابن كثير إلا أنهم بالألف وتخفيف العين (رَبَّنَا باعد)⁽²⁾.

قال أبو الحسن في توضيح علة قراءة يعقوب ((رَفَع) ربنا) على الابتداء، وما بعده الخبر، أخبروا بصنع الله تعالى أسمه فيهم، وليست هذه القراءة بمضادة لقراءة مَنْ قَرَأَ (رَبَّنَا) بالنصب على النداء، و(باعد) أو (بعَد) بإسكان الدال على الدعاء))⁽³⁾.

وبين أن القراءات ((يقع فيها التغيرات، ولا يقع فيها التضاد، فإنما وجه هذه القراءة غير وجه هذه، وذلك أنهم سألوا ذلك كما صح في قراءة الجماعة فلما جعلوا أحاديث ومزقوا كل ممزقٍ أخبروا بصنع الله تعالى بهم، كما صحَّ في قراءة يعقوب فجاء القرآن بالمعنيين جميعاً في عرضتين مرةً بدعائهم ومرةً بإخبارهم عن فعلِ الله بهم حين باعد بين أسفارهم))⁽⁴⁾.

ذكر ابن أبي مريم علة قراءة الرفع بقوله إن ((باعد وبعَدَ واحدٌ كضاعف وضعَّف، والكلام إخبارٌ، والمعنى أن رَبَّنَا بَعَدَ بين أسفارنا، ونحن نُريد أن لا يبعد، وهذا شكوى منهم لتباعد ما بين القرى التي كانت لهم وكانوا يريدون التردّد إليها))⁽⁵⁾.

وقد ذكرت قراءة الرفع في كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁶⁾.

(1) روح المعاني: 69/8.

(2) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 359/2، المحتسب في تبين شواذ القراءات: 189/2، التهذيب في التفسير: 5795/8، معجم القراءات: 359/7.

(3) الجمع والتوجيه: 69.

(4) المصدر نفسه: 69.

(5) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1051/3.

(6) ينظر: التجريد: 291، إرشاد المبتدي: 353، الكفاية الكبرى: 261، الكفاية الكبرى في القراءات الست: 183، مفاتيح الأغاني: 337، المصباح الزاهر: 36/4.

وقرئ محمد ابن حنفيه (150هـ) ويروى عن ابن عباس (68هـ) (رَبُّنَا بَاعَدَ بَيْنَ اسْفَارِنَا) (رَبُّنَا) رَفَعًا عَلَى الْاِبْتِدَاءِ (بَعَدَ) وَقَرَأُوا (بَاعَدَ) بِالْاَلْفِ وَكَذَلِكَ قَرَأَهَا وَيَعْقُوبُ وَقَرَأَ يَحْيَى كَذَلِكَ إِلَّا بِنِ يَعْمَرُ وَعَيْسَى بِنِ عَمْرٍ وَتُرَوَّى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَبُّنَا بَعَدَ بَيْنَ اسْفَارِنَا) بِرَفْعِ (رَبُّنَا) عَلَى الْاِبْتِدَاءِ وَقَرَأُوا (بَعَدَ) بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ عَلَى أَنَّهَا فَعْلٌ مَاضٍ خَبِرَ لِلْمَبْتَدَأِ (1).

ويرى الطبري (310هـ) أنّ قراءة الرفع هي أقرب للصواب وذكر ((إذا كَانَ هو الصوابُ مِنَ الْقِرَاءَةِ، فَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ: فَقَالُوا: يَا رَبَّنَا بَاعَدْ بَيْنَ اسْفَارِنَا، فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الشَّامِ فَلَوَاتٍ وَمَفَاوِزٍ، لِنَرْكَبَ فِيهَا الرِّوَاحِلَ، وَنَتَرَوِّدُ مَعَنَا فِيهَا الْأَزْوَادَ؛ وَهَذَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى بَطْرِ الْقَوْمِ نِعْمَةً اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَإِحْسَانَهُ إِلَيْهِمْ، وَجَهْلَهُمْ بِمِقْدَارِ الْعَافِيَةِ؛ وَلَقَدْ عَجَلَ لَهُمْ رَبُّهُمْ الْإِجَابَةَ)) (2).

وأشار النحاس إلى هذه القراءات وإنّ اختلفت معانيها ((لم يجرُ أن يُقال إحداهما أجود من الأخرى، لا يُقال ذلك في الأخبار إذا اختلفت معانيها ولكن خبر عنهم أنهم دعوا أن يُبَعَّدَ بَيْنَ اسْفَارِهِمْ بِطَرًّا وَأَشْرًا، وَخَبَّرَ أَنَّهُمْ فَعَلُوا بِهِمْ ذَلِكَ خَبَرُوا بِهِ وَشَكُوا)) (3).

وأشار مكي ابن طالب في حديثه عن هذه الآية الكريمة وأوجه قراءتها إلى أن هذا كان الاختلاف في إعراب الكلمة أو حركات بنائها هو اختلاف يغير المعنى في توجيه الآية وهذا التغير يكون على غير التضاد فهو لا يزيلها عن صورتها في الخط (4).

وذكر أبو الفضل البخاري (700هـ) أنّ وجه الرفع هنا ((هو استبعاد مسائرهم على قصورها وُدُّوْهَا لِفِرْطِ تَنَعْمِهِمْ وَتَرْفِهِمْ كَانُوا يَتَشَاجِرُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَتَحَازِنُونَ عَلَيْهِ)) (5).

وأشار الدكتور محمد محيسن أن من بضم الباء على الابتداء، وقرأ (باعد) بألف بعد الباء، وفتح العين والبدال فعل ماضٍ والجمله خبر المبتدأ، ومن نصب على النداء (6).

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 250/4، إعراب القرآن، للنحاس: 342/3، التلخيص في القراءات الثمان: 374، الفريد في إعراب القرآن: 291/5.

(2) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 265/19.

(3) إعراب القرآن: 343/3.

(4) ينظر: الابانة عن معاني القراءات: 75.

(5) الشفاء في علل القراءات: 395.

(6) ينظر: الهادي: 158-157/3.

المطلب الثاني: العلة في المنصوبات.

المنصوبات من أهم ابواب النحو العربي وأوسعها، إذ وصفها الخليل بن أحمد الفراهيدي بأنها خزانة النحو، فالنصب أحد وخمسون وجهاً⁽¹⁾، والنصب علم المفعولية⁽²⁾، وهو علم الفضلة في الأصل⁽³⁾.

وذكر السامرائي أنه ((جعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة، كغير المفعول معه من المفاعيل، وكالحال، والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه، والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الاضافة، أعني حروف الجر، وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها، لكون الفضلات أضعف من العمدة، وأكثر منها))⁽⁴⁾.

والأسماء المنصوبة في العربية كثيرة منها: نصب من المفعول به، ونصب من المصدر، و نصب من قَطْع ونصب من الحَال، ونصب من الظرف واسم إن وَأَخَوَاتِهَا، وخبر كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَ التَّفْسِيرِ، وَ التَّمْيِيزِ وَنصب بِالإِسْتِنَاءِ وَنصب بِالنَّفْيِ وَنصب ب(حَتَّى) وَأَخَوَاتِهَا، وَبِالْجَوَابِ بِالْفَاءِ، والتعجب وَنصب فاعله مفعول ومفعوله فاعل و المنادى وَالْإِغْرَاءِ، والتحذير وَنصب من اسم بِمَنْزِلَةِ اسْمَيْنِ وَنصب بِخَبْرٍ مَا (بِالْ) وَأَخَوَاتِهَا وَنصب من مصدر فِي مَوْضِعِ فِعْلٍ، وَ بِالْأَمْرِ، وَ بِالْمَدْحِ بِالذَّمِّ، وَ بِالترحم وَنصب بِالاختصاص وَنصب بِالصَّرْفِ وَنصب ب سَاءَ وَنعم وَبئس وَأَخَوَاتِهَا وَنصب من خلاف المُضَافِ وَنصب على الموضع لا على الاسم وَنصب من نعت النكرة وتقديم على الاسم وَنصب النداء المضاف⁽⁵⁾.

(1) ومما قرئ بالنصب في كتب قراءات القرن السادس الهجري قوله تعالى ﴿جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُفَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النساء: 90]، قرأ يعقوب (حَصِرَتْ) بنصب التاء منونة في الوصل، وقرأ الباقون (حَصِرَتْ) بإسكانها⁽⁶⁾.

ذكر أبو الحسن قراءة يعقوب بالنصب والتنوين وعلته ذلك أنه اسم دخلته هاء التانيث قال ابو الحسن ((قراءة حسنة نَصَبَ (حصرة) على أنه حال المضمرة

(1) ينظر: الجمل في النحو: 34، الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي: 10.

(2) ينظر: شرح الكافية ابن الحاجب، للرضي: 62/1، معاني النحو، فاضل السامرائي: 25/1.

(3) ينظر: معاني النحو، للسامرائي: 25/1.

(4) معاني النحو: 25/1.

(5) ينظر: الجمل في النحو، للخليل: 34-35.

(6) ينظر: البدور الزاهرة: 275/1، خلاصة النشر: 213.

المرفوع ﴿جَاءُوكُمْ﴾ [النساء:90] والعامل فيه (جاء) مَنْ قرأ (حصرت) على أنه فعل ماضٍ فقد جعلها في موضع الحال على إضمار (قد) وقيل أيضاً أنه على الدعاء ((1)).

قال ابن أبي مريم في توضيح علة قراءة النصب إن ((حصرة) نصب على الحال من قوله (جاءوكم) وبين علة ذلك على أن ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فسرت في أقوى الوجوه على أنه حال، وقد فيه مضمرة، والتقدير، قد حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ، على معنى حَصِرَةَ صُدُورِهِمْ، فأظهر يعقوب ما قدره الجمهور ((2)).

وقد ذكرت قراءة النصب في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر (3).

وقد جوز الكوفيون أن يقع الفعل الماضي حالاً وهو قياس (4)، وأيد ذلك الفراء وذكر أن العرب تقول: أتانى ذهب عقله، يريدون قد ذهب عقله (5).

وزعم المبرد أن القراءة الصحيحة إنما هي (أو جاءوكم حَصِرَةَ صُدُورِهِمْ) (6).

وأشار الاخفش إلى أن (حصرة) نصبت على أنها حال، و(حصرت) على (فعلت) وبها نقرأ (7).

وقد رجح الزجاج قراءة النصب على الحال واستشهد بها مع قلة استشهاده بالشاذ من القراءات (8).

وذكر الطبري أن القراءة النصب ((صحيحة في العربية فصيحة، غير أنه غير جائزة القراءة بها عندي، لشذوذها وخروجها عن قراءة أهل الإسلام)) (9).

وبين الزمخشري أن إعراب ((حصرت صدورهم) في موضع الحال بإضمار قد، والدليل، عليه قراءة مَنْ قرأ: (حصرة صدورهم)، و(حصرات

(1) الجمع والتوجيه: 42.

(2) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 424/1.

(3) ينظر: ارشاد المبتدى: 200، الكفاية الكبرى: 153.

(4) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف، لأبي بكر الانباري: 252/1، الجامع لأحكام

القرآن: 509/3.

(5) ينظر: معاني القرآن، للفراء: 282/1.

(6) ينظر: المقتضب: 125/4.

(7) ينظر: معاني القرآن: 263/1.

(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 89/2.

(9) جامع البيان عن تأويل أي القرآن: 296/7.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

صدورهم)، و(حاصرات صدورهم)، وجعله المبرد صفة لموصوف محذوف على :
أو جاؤكم قوماً حصرت صدورهم))⁽¹⁾.

وأشار أبو البقاء العكبري إلى أن في النصب وجهان ((أحدهما: موضعها حال
و(قد) مُرادة بتقديره أو جاءوكم قد حصرت والثاني: هو صفة لموصوف
محذوف؛ أي: جاءوكم قوماً حصرت، والمحذوف حال موطئة))⁽²⁾.

ويرى أبو حيان أن قراءة النصب لا يحتاج إلى إضمار (قد)؛ إذ كثر وقوع الماضي
حالاً بغير (قد) وينبغي القياس عليها⁽³⁾.

وذكر السمين الحلبي أن الراجح عدم الاحتياج إلى اقتران الفعل الماضي
ب(قد) إذا وقع حالاً؛ لكثرة ما جاءت مضمرة، فعلى هذا لا تُضمَرُ
(قد) قبل (حصرت) ومن اشترط ذلك قَدَّرَها هنا⁽⁴⁾.

وبيّن بعضهم الأوجه الإعرابية في لفظة (حصرت) أحداها: أنها جملة دعائية لا
محل لها من الإعراب كأن الله يدعو عليهم بأن تضيق صدورهم، والثاني: إنها في
محل جر صفة لقوم، والثالث: في محل نصب حال من واو الجماعة
بقوله (جاؤوكم) وذكر النحاة تقدير (قد) قبل الجملة الواقعة حالاً إذا كانت في صيغة
الماضي، أي: (جاؤوكم قد حصرت)، والرابع في محل نصب صفة لموصوف
محذوف والتقدير أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم⁽⁵⁾.

ويرى الدكتور محمود الصافي أن ((نأخذ الأمر من أقرب طريق وألاً نلجأ إلى
التأويل والتكلف كي لا نخرج عن الإطار العام للقواعد لمساعدتنا على فهم المعنى
وليست لتعقيد المعنى))⁽⁶⁾، فالتقدير بلاية من البلايا النحوية، وتركه خير من الأخذ به،
ولكنه هو سلاح البصريين الفتاك الذي يستعملونه في كل شاهد، لا يعجبهم ولا
يسير على وفق مذهبهم، وأنه طالما يوجد شاهد من القرآن الكريم يُحتج به فلا
نحتاج حينها إلى تأويل (قد) في الآية⁽⁷⁾.

(1) الكشاف: 124/2.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 379/1.

(3) ينظر: البحر المحيط: 330/3.

(4) ينظر: الدر المصون: 66/4.

(5) ينظر: الدر المصون: 66/4، معاني القراءات: 314/1، الجدول في إعراب القرآن وصرفه

وبيانه، د. محمود الصافي: مج 3 / 128/127/5.

(6) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، د. محمود الصافي: مج 3 / 128/127/5.

(7) ينظر: القراءات السبع و الاستشهاد بها: 185.

(2) ومما فُرئ بالنصب أيضاً قوله تعالى: ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي﴾ [الشعراء:13]، قرأ يعقوب بنصب (يَضِيقُ، يَنْطَلِقُ)، وقرأ الباقر بالرفع (1).

قال أبو الحسن في علة نصب الفعلين وَمَنْ ((نصبهما على العطف على (يكذبون) جعلهما مما يَخَافُهُ مع التكذيب، والرفع أبين عند الفراء والنحاس . . . ، قلت: إن مع هذا فلا يبعد دخولُهُما في (أخاف) فإن المرء قد يخاف ما يثبت عنده من نفسه، ولا سيما خوفه أن يبين مع ضيق صدره لمشاهدة التكذيب، ومع علة لسانه، رسالة ربه)) (2).

وأشار ابن أبي مريم إلى أنّ الوجه في النصب هو أنّه عطف الفعلين على (يُكذِّبُونَ) وهما منصوبان بأن المضمره والتقدير: أخاف أن يكذبوا وأن يضيّق صدري ولا ينطلق لساني، أي: أخاف التكذيب وضيق الصدر من جهة التكذيب (3).

وقد ذكرت قراءة النصب كُتِبَ قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر (4).

فحجة من قرأ بالنصب أنه عطفها على صلة، والمعنى: أخاف أن يكذبوا، أي: وأن أخاف يكذبون وأخاف أن يضيّق صدري، وأخاف أن لا ينطلق لساني (5).

وأشار الرازي إلى أنّ ((النصب يفيد علة واحدة، وهي الخوف من هذه الأمور الثلاثة، فإن قلت: الخوف غمٌ يحصل لتوقع مكروهٍ سيقع وعدم انطلاق اللسان كان حاصلًا، فكيف جاز تعلُّق الخوف به؟ قلت: قد بينّا أنّ التكذيب الذي سيقع يوجب ضيق القلب، وضيق القلب يوجب زيادة الاحتباس، فتلك الزيادة ما كانت حاصلة في الحال بل كانت متوقّعة، فجاز تعليق الخوف عليها)) (6).

وأما الفرق بين القراءتين إنما هو في المعنى: فالرفع يفيد أن فيه ثلاث علل: خوف التكذيب، وضيق الصدر، وامتناع انطلاق اللسان، والنصب على أن خوفه

(1) ينظر: البدور الزاهرة: 142/2، خلاصة النشر: 898.

(2) الجمع والتوجيه: 66.

(3) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: 939/2.

(4) ينظر: ارشاد المبتدئ: 328، المصباح الزاهر: 2095/2، غاية الاختصار: 596، شواذ القراءات: 353.

(5) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي: 291/7، مفاتيح الغيب: 122/24.

(6) مفاتيح الغيب: 123-122/24.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

متعلق بهذه الثلاثة. فإن قلت: في النصب تعليق الخوف بالأمر الثلاثة، وفي جملتها نفي انطلاق اللسان⁽¹⁾.

(3) ومما قرئ بالنصب أيضاً قول تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 40]، قرأ يعقوب بنصب (كلمة الله)، وقرأ الباقر بالرفع⁽²⁾، بين أبو الحسن علة النصب؛ إذ نصبت فكأنه حدث ذلك، وذكر أنه يحسن الإتيان بالظاهر موضع المضمر إرادة التعظيم⁽³⁾ مثل قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَاقَهَا﴾ [الزلزلة: 2]، ولم يكتف بهذا التوجيه بل أضاف أن ((الذي يصلح المعنى: أنه لما كان معنى ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى﴾ بقرهم وغلبهم، جاز أن يكون معنى ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ بنصر أوليائه وتأييدهم فكنى بقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ عن أنه نصر أوليائه وأيدهم كما كنى بقوله: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى﴾ عن أنه أدلهم وخذلهم، ويصلح على حملها على جعل، إذا اراد المعنى))⁽⁴⁾.

وذكر ابن أبي مريم علة النصب بقوله على أنها ((معطوفة على المفعول الأول لجعل هو (كلمة الذين كفروا)، والتقدير جعل كلمة الذين كفروا السفلى وجعل كلمة الله هي العليا، ف(كلمة الله) معطوفة على المفعول الأول و(العليا) معطوفة على المفعول الثاني، (هي) فصل، ويسميه الكوفيون عماداً))⁽⁵⁾.

وقد ذكرت قراءة النصب في كُتُب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁶⁾.

وجوز الفراء قراءة النصب غير أنه لم يستحبها ((؛ لظهور لفظ الجلالة (الله)؛ لأنه لو نصبها والفعل فعله، لكان الأجود الكلام أن يقال: (وكلمته هي العليا)؛ ألا ترى أنك تقول: قد أعتق أبوك غلامه، ولا يكادون يقولون: أعتق أبوك غلام أبيك))⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الكشاف: 380/4، الدر المصون: 515/8.

(2) ينظر: البدور الزاهرة: 386/1، خلاصة النشر: 436.

(3) ينظر: الجمع والتوجيه: 48.

(4) الجمع والتوجيه: 48.

(5) الموضح في وجه القراءات وعللها: 595/2.

(6) ينظر: الكفاية: 183، شواذ القراءات: 214، المبهج: 530، المصباح الزاهر: 394/3، غاية

الاختصار: 508.

(7) معاني القرآن: 438/1.

ورجّح النحاس قراءة النصب عطفًا على المفعول الأول ، ورد قول الفراء بقوله ((وزعم الفراء أن هذا بعيد، . . . ، و الذي ذكره الفقهاء لا يشبه الآية ولكن يشبهها ما أنشده سيبويه قول عدي بن زيد العبادي⁽¹⁾، الخفيف

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَعَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرًا

وهذا جيد حسن ؛ لأنه لا إشكال فيه بل يقول النحويون الحدّاق: إنّ في إعادة ذكر في مثل هذا فائدة . . . وهي أنّ فيه معنى التعظيم⁽²⁾.

وبين مكي بن أبي طالب معنى قراءة النصب ((فإن المعنى كلمة الله لم تنزل عالية فيبعد نصبها بجعل لما في هذا من ابهام أنّها صارت عليه وحدث ذلك فيها ولا يلزم ذلك في كلمة الذين كفروا لأنّها لم تنزل مجعولة كذلك سفلى بكفرهم وأما امتناعه من الإعراب فإنّه يلزم ألا يظهر الاسم وأن يُقال وكلمته هي العليا وإنّما جازر إظهار الاسم في مثل هذا في الشعر وقد أجازره قوم في الشعر وغيره⁽³⁾).

وقد ضعّف العكبري قراءات النصب لثلاثة أسباب أولها: إنّ فيه وضع الظاهر موضع المضمّر إذ الوجه أن تقول كلمته، والثاني: إنّ فيه دلالة، على أن كلمة الله كانت سفلى فصارت عليا وليس كذلك، والثالث إنّ توكيد مثل ذلك ب(هي) بعيد؛ إذ القياس أن يكون إياها⁽⁴⁾.

وقد رد السمين الحلبي على العكبري على تضعيف قراءة النصب وفنده بقوله: ((أما الأول فلا ضعف فيه لأنّ القرآن ملأ من هذا النوع وهو من أحسن ما يكون؛ لأن فيه تعظيماً وتفخيماً، وأمّا الثاني فلا يلزم ما ذكر وهو أنّ يكون الشيء المصير على الضد الخاص، بل يدل التصيير على انتقال ذلك الشيء المصير عن صفة ما إلى هذه الصفة، وأمّا الثالث ف(هي) ليست تأكيداً البتة إنما (هي) ضمير فصل على حالها، وكيف يكون تأكيداً وقد نصّ النحويون على أنّ المضمّر لا يؤكد المظهر⁽⁵⁾)).

ويرى أحد الباحثين أن قراءة النصب ((قراءة صحيحة وفصيحة معنى وإعراباً، و(كلمة) الثانية معطوفة على المفعول الأول، و(هي) ضمير فصل أو عماد كما يسميه أهل الكوفة، و(العليا) المفعول به الثاني، و(هي) ليست تأكيداً . . . ووضع

(1) ديوان عدي بن زيد العبادي: 64.

(2) إعراب القرآن، للنحاس: 216/2.

(3) مشكل إعراب القرآن: 329/1.

(4) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 15/2-16.

(5) الدر المصون: 53/6.

الظاهر موضع المضمرة هنا حسن جيداً، ولا أشكال فيه، وله نظائر في القرآن وكلام العرب ((⁽¹⁾).

وترى الباحثة أن قراءة النصب هي الأقرب للصواب لورود أمثالها في القرآن الكريم.

المطلب الثالث: العلة في المجرورات.

المجرورات في العربية ثلاثة هي: أن يكون مجروراً بحرف من حروف الجر، أو أن يكون مجروراً بالإضافة، أو بالتبعية، أي: تابعاً لاسم المجرور⁽²⁾.

(1) ومما قرئ بالجر في كتب قراءات القرن السادس الهجري قوله تعالى: ﴿وَمِنْ

خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [هود:66]، وقرأ نافع، الكسائي، وأبو جعفر بفتح الميم في لفظة (يَوْمِئِذٍ)، وقرأ الباقر بالكسر⁽³⁾، فقد اورد أبو العلاء الكرمانى قراءتين (يَوْمِئِذٍ) (الفتح والكسر) معللاً قراءة الكسر بقوله: ((فمن كسر فلأن الاسم معرب فانجر بالإضافة))⁽⁴⁾، كما علل قراءة الفتح قائلاً: ((وَمِنْ فَتَحَ الْمِيمَ مَعَ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ جَرٍ فَلِأَنَّهُ مَضَافٌ إِلَى مَبْنِيٍّ (غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ) وَالْمَضَافُ إِلَى الْمَبْنِيِّ يَجُوزُ بِنَاءِهِ))⁽⁵⁾.

وتابعه على ذلك ابن أبي مريم؛ إذ ذكر أن ((الوجه في الإضافة وكسر الميم أن كل واحد من الخزي والفرع والعذاب، أضيف إلى يوم، وهو اسم معربُ بالإضافة))⁽⁶⁾.

وقد ذكرت قراءة الجر في كتب قراءات القرن السادس الهجري لكن من دون علة تذكر⁽⁷⁾.

وبيّن مكي ابن أبي طالب أن حجة من كسر الميم ((أنه أجراه مجرى الأسماء، فخفضه لإضافة (الخزي) و(العذاب) و(الفرع) إليه، ولم يبنوا (يوماً) لإضافه إلى (إذ)؛ لأنه يجوز أن ينفصل من (إذ) والبناء إنما يلزم إذ لزم العلة، وجه من فتح الميم

(1) توجيّه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيراً وإعراباً، عبد العزيز بن علي بن الحربي: 251.

(2) ينظر: الجمل في النحو، للخليل: 194، نحو اللغة العربية، للدكتور محمد النادري: 754.

(3) ينظر: الكشف: 240/2، النشر في القراءات العشر: 289/2، معجم القراءات: 89/4.

(4) مفاتيح الأغاني: 214.

(5) مفاتيح الأغاني: 213-214.

(6) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 651/2.

(7) ينظر: التجريد لبغية المرید: 239، المبهج: 553، الكفاية الكبرى في القراءات الست:

113، المصباح الزاهر: 444/3، شواذ القراءات: 236.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

أنه بناه على الفتح لإضافه إلى غير متمكن وهو (إذ) وعامل اللفظ ولم يعامل تقدير الانفصال))⁽¹⁾.

وذكر ابن زنجلة علة من قرأ بكسر الميم في (يو ميذ) أنه ((أجروا الإضافة إلى يوم مجراها إلى سائر الأسماء فكسروا اليوم على الإضافة كما يكسر المضاف إليه من سائر الأسماء وعلامة الإضافة سقوط التنوين من خزي))⁽²⁾.

وبيّن أحد المحدثين بأن القراءة ((بالجر على أن الاسم معرب، توحى بتنوع أصناف العذاب الذي لحق بالأمم السابقة نتيجة لكفرهم، وقد أصاب قوم صالح ما يناسبهم من العذاب))⁽³⁾.

(2) ومما ورد أيضاً قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء:1]، قرأ حمزة بخفض (الأَرْحَامِ)، وقرأ الباقر بالنصب (الأَرْحَامِ)⁽⁴⁾، ذكر الكرمانى قراءة الخفض وبيّن أن اغلب النحويين قد ضعفوا القراءة واستقبحوها⁽⁵⁾.

وبيّن ابن مريم سبب ضعف تلك القراءة ؛ لأنه عطفه على الضمير المجرور بالباء ،ولهذا يضعف من جهتين القياس والاستعمال جميعاً، أما من حيث القياس فلأن الضمير هو عوض عما متصلاً بالاسم من التنوين في نحو غلامه و غلامك و غلامي ،بدلالة حذفهم الياء في المنادى نحو : يا غلامُ أقبل ،كحذفهم التنوين ،وهو أكثر من إثبات الياء في الاستعمال ،فكما لا يعطف في الظاهر على التنوين ،كذلك يقبح أن يعطف على الضمير ،ثم إن الجار مع الضمير المجرور كالشيء الواحد لتلازمهما ،فلو عطف عليه لكنت عاطفاً على بعض الكلمة، وأما من جهة الاستعمال فإن العرب لا تستعمل ذلك في حال الاختيار والسعة وقد يرد في الضرورة الشعرية⁽⁶⁾.

وقد ذكرت قراءة الكسر في كُتُب القراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁷⁾.

(1)الكشف عن وجوه القراءات: 533/1.

(2)حجة القراءات: 344.

(3)تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشرة ،لعبد علي الملاحى: 48/5.

(4)ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 430/1، البذور الزاهرة: 216/1، معجم القراءات: 5/2.

(5)ينظر: مفاتيح الإغاني: 137.

(6)ينظر: الموضح في وجوه القراءات: 402/1.

(7)ينظر: تلخيص العبارات: 81، التجريد لبغية المرید: 208، إرشاد المبتدئ: 191، الافتتاح

627:، المصباح الزاهر: 228/3.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

فحجة قراءة الخفض فأن من قرأ (الأرحام)؛ إذ إن عطف على المجرور، وهذا لا يجوز عند البصريين، وإنما جاء في الشعر على قبحه، وأجازه الكوفيون على ضعفه، فقالوا: إنه معطوف على الهاء في (به)، أو أنه مجرور بباء مقدرة لدلالة الأولى عليها⁽¹⁾.

ويرى الفراء في قراءة الخفض قبح؛ لأنّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض⁽²⁾، وإنها قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس⁽³⁾.

وقال الاخفش (وَالأَرْحَامُ) منصوبة، أي: اتقوا الأرحام، وقال بعضهم (وَالأَرْحَامُ) جرّ، والأوّل أحسن لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمّر المجرور⁽⁴⁾.

ويرى الزجاج أن قراءة الخفض في لفظة (الأرحام) خطأ في العربية ولا يجوز إلا في اضطرار الشعر⁽⁵⁾.

وبيّن النحاس أن ((القراءة بالخفض قد تكلم النحويون في ذلك، فأما البصريون فقال رؤسائهم: هو لحن لا تحلّ القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح ولم يزيدوا على هذا ولم يذكروا علّة قبحه فيما علمته))⁽⁶⁾.

ووضح الزمخشري سبب ضعف قراءة الخفض وقبحها وأنها قراءة ليس سديدة؛ لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك (مررت به وزيد) و(هذا غلامه وزيد) شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز ووجب تكرير العامل، كقولك: (مررت به وبزيد) و(هذا غلامه وغلام زيد) ألا ترى إلى صحة قولك (رأيتك وزيدا) و(مررت بزيد وعمرو) لما لم يقو الاتصال؛ لأنه لم يتكرر، وقد تحمل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ونظيرها⁽⁷⁾.

وزعم ابن زنجلة أن من قرأ ((وَالأَرْحَامُ) فالمعنى تساءلون به وبالأرحام وقال أهل التفسير وهو قوله أسالك بالله والرحم وقد أنكروا هذا وليس بمنكر؛ لأنّ الأئمة أسندوا قراءتهم إلى النبي (صلى الله عليه واله وسلم) وأنكروا أيضاً أن الظاهر لا يعطف

(1) ينظر: البيان غي إعراب القرآن: 240/1، التبيان: 327/1.

(2) ينظر: معاني القرآن: 252/1.

(3) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: 375/1.

(4) ينظر: معاني القرآن: 243/1.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 6/2.

(6) إعراب القرآن: 431.

(7) ينظر: الكشف: 6/2.

على المضمر المجرور إلا بإظهار الخافض وليس بمنكر وإنما المنكر أن يعطف الظاهر على المضمر الذي لم يجر له ذكر فتقول مررت به وزيد وليس هذا بحسن فأما أن يتقدم للهاء ذكر فهو حسن وذلك عمرو مررت به وزيد⁽¹⁾.

ويرى أحدهم أنه يجب تأويل قراءة حمزة الذي لم يقرأ حرفاً إلا بأثر والذي كان يشبه بالدر إذن لا مجال لردّها ورفضها، ولزم لتأويلها وتخريجها هي وما تشابهها من الآيات⁽²⁾.

(3) ومما قرئ بالخفض أيضا قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر:3]، قرأ حمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف بالخفض في لفظة (غَيْرِ)، وقرأ الباقون بالفتح⁽³⁾، علل أبو العلاء الكرمانى قراءة (غير) بالخفض بقوله: ((من خفض جعله صفة على اللفظ، وبين كذلك علة الرفع في (غير) على معنى: هل خالق غير الله؛ لأن (من) زائدة مؤكدة، ومن خفض جعله صفة على اللفظ⁽⁴⁾).

وبين ابن أبي مريم وجه الخفض في (غير) على أنها صفة لخالق على اللفظ، كأنه قال: هل من خالقٍ مغايرٍ⁽⁵⁾.

وقد ذكرت قراءة الخفض في كتب قراءات القرن السادس الهجري ولكن من دون علة تذكر⁽⁶⁾.

قال الفراء تقرأ: ((غيرٌ) و(غير) فمن قراءها (غير) وهو وجه الكلام، وقرأها عاصم (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ) فمن خفض في الإعراب جعل (غير) من نعت الخالق، ومن رفع قال: أردت بغير إلا، فلما كانت ترتفع ما بعد (إلا) جعلت رفع ما بعد (إلا) في (غير) كما تقول: ما قام من أحدٍ إلا أبوك، وكلّ حسن⁽⁷⁾.

وذكر بعضهم الأوجه الأعرابية والفرق بين القراءتين فمن قرأ (غير الله) بالجر جعله صفة على اللفظ والخبر ((يرزقكم من السماء والأرض)) ومن قرأ (غير الله) بالرفع احتمل وجوهاً، أحدها: أن يكون خبر المبتدأ (والآخر) أن يكون صفة على

(1) حجة قراءات: 190.

(2) ينظر: القراءات السبع و الاستشهاد بها ،رقية محمد صالح الخزاعي: 186.

(3) ينظر: البدور الزاهرة: 216/2، مجمع البيان: 202/8.

(4) ينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 340.

(5) الموضح في وجوه القراءات وعللها: 1061/3.

(6) ينظر: تلخيص العبارات: 140، التجريد لبغية المريد: 292، ارشاد المبتدئ: 355،

الكفاية: 263، الإقناع في القراءات: 741/2، المصباح الزاهر: 43/4.

(7) معاني القرآن: 366/2.

الفصل الثالث: المستوى النحوي في كتب قراءات القرن السادس الهجري

الموضع والخبر مضمّر تقديره هل خالق غير الله في الوجود أو العالم (والثالث) أن يكون غير استثناء والخبر مضمّر كأنه قال هل من خالق إلا الله ويدل على جواز الاستثناء قوله ما من إله إلا الله⁽¹⁾.

وذكر ابن خالويه أنّ (غير) يقرأ بالرفع والخفض، فالحجة لمن رفع: أنّه أراد: هل غير الله من خالق أو يجعله نعنا لخالق قبل دخول (من) أو يجعل (هل) بمعنى (ما) و(غيراً) بمعنى: إلا كقوله: ما لكم من إله غيرّه، والحجة لمن خفض: أنّه جعله نعنا لخالق، أراد: هل من خالق غير الله يرزقك⁽²⁾.

وأشار ابن زنجلة أن إلى قراءة الخفض قراءةً حسنة؛ لإتباعه الجر بالجر⁽³⁾.

ويرى الدكتور عبد الرحمن بن يوسف الجمل ((أنّ (من) في الآية زائدة للتوكيد، والأصل (خلق) في الآية مبتداً مجرور لفظاً مرفوع محلاً، وخبره جملة (يرزقكم) وغير صفة ل(خلق) فمن رفعها أعادها على المحل ومن جرها أعادها على اللفظ، والقراءتان بمعنى واحد))⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الحجة في علل القراءات السبع: 4/199، مجمع البيان: 8/202.

(2) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 296.

(3) ينظر: حجة القراءات: 592.

(4) خلاصة النشر: 1057.

الخاتمة

إن قيمة كل عمل في قطافه، ومزية كل بحث في نتاجه، ونحن بعد هذه الرحلة في رحاب توضيح علل قراءات القرن السادس الهجري نقف عند أهم ما تمخض عنه البحث وأنتجته الدراسة :

1. كشف البحث عن العلاقة الوثيقة بين القراءات القرآنية والعلل اللغوية ، الأمر الذي دعا علماء اللغة للاهتمام بها بنحو كبير ويتمكنون من الترجيح بين القراءات القرآنية بحسب ما يترتب عليها من أثر في توجيه العلة اللغوية .
2. بين البحث أن (العلة) مصطلح لغوي في المقام الأول فهو نوع من أنواع التلاعب بالألفاظ والمقولات لإظهار قدرة المتكلم على إقناع المتلقي بالمقصود الحقيقي ،الذي قرأ به احد القراء و بيان وكشف علتها تلك القراءة.
3. كشف البحث الارتباط بين توجيه القراءات وتوضيح العلة التي قرأت بها.
4. إن الاختلافات في القراءات القرآنية لها أثرها الواضح في تعدد المعاني واتساعها، وهو ما يعبر عنه بـ(ثراء المعنى) وما الإكثار من المعاني في الآية الواحدة إلا مقصد من مقاصد الاختلاف في القراءات القرآنية ؛لأن النص القرآني (نص إلهي)،و(نص خالد)،و(نص عالمي) لذا من ضرورياته أن يتسع لأكثر من معنى ليحاكي كل ظروف الحياة ومتطلباتها ومستجداتها.
5. بعد اطلاعي على كتب قراءات القرن السادس الهجري وجدتُ أن أغلب الكتب قد تنطرق إلى القراءات فقط ولن تذكر العلة اللغوية فيها إنما اكتفت بنسب تلك القراءات إلى أصحابها ، ولم يذكر فيه علة تلك المواضع ، وخصّصت العلة واضحاً صريحة في بعض الكتب ومنها :الجمع والتوجيه ، تحصيل الهمزتين ، مفاتيح الأغاني ،وأخرها كتاب الموضح .
6. بين البحث بنحو واضح أن الاختلاف في القراءات القرآنية لا يعد تعارضاً ولا تبايناً مع النص القرآني ؛ لأن هذا الاختلاف والتنوع خال من التناقض أو التدافع بين معاني القرآن الكريم .
7. أثبت البحث أن القراءات على الرغم من تنوعها واختلافها حافظت على النص القرآني من الضياع فهي عنصر قوة و ثراء له ، فكما أن القرآن اتسع للأفهام من حيث المعنى على سبيل التأويل ، اتسع من حيث اللفظ على سبيل القراءات .

8. لم تتعرض الباحثة للمواضع الدلالية ولن تجعل لها فصل مستقل بسبب قلت العلة اللغوية فيها، إنما ذكرتها من ضمن الدراسات الصوتية والصرفية النحوية.
9. اكتفاء ابن بندار القلانسي في كتابه إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر بذكر آراء القراء العشر فقط عند تناوله للآيات القرآنية ولم يتطرق إلى آراء النحويين واللغويين فيها.
10. إن البحث اللغوي في كتاب غاية الاختصار في القراءات العشر أئمة الأمصار لأبي العلاء الهمذاني العطار (ت 569 هـ)، كان منصباً على أشهر القضايا الصوتية، كالإدغام، والإمالة، والمد، وترقيق اللام، والراء وتفخيمها ومواضع ذلك، والهمز والتسهيل وآراء كل من القراء في بعض أحكام الوقف وتجويد القراءة.
11. تبين عن طريق البحث أن أبا الحسن شريح بن محمد الرعيني الأشبيلي الأندلسي في كتابه الجمع والتوجيه كان كثير التناول للعلل في القراءات التي يذكرها، كما أنه كان يهمل تناول كثير من القراءات التي تناولتها كتب القراءات الأخرى وقتصرت على قراءات يعقوب فقط؛ لذلك جاء هذا الكتاب قليل الصفحات فلم يتجاوز السبع والتسعين صفحة فقط رغم أنه كان محققاً.
12. بين البحث أن اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات من حيث المد والإمالة والتسهيل والتحقيق والوقف واختلاف الصوامت والصوائت أثر في المعنى.
13. عن طريق التعاريف التي ذكرت في كُتُب قراءات القرن السادس فإن الإمالة لم تختلف عندهم عما سبقهم من علماء اللغة والتفسير بل هي مكملة لما جاء فيه سابقهم، أثبت البحث أن للإمالة فائدة معنوية، وأنها ليست فقط ضرباً من تجانس الصوت.
14. عن طريق داراستنا لظاهرة الحذف في كُتُب قراءة القرن السادس الهجري، وتحليل هذه الظاهرة والوقوف على مواضعها، وجدنا أن الحذف سمة واضحة في كُتُب القراءات وقد اعتنى بها العلماء، وقد توصلنا إلى أن الحذف مظهر من مظاهر الإعجاز القرآني عن طريق توظيفه لغايات نفسية ومعنوية وجمالية، وإن الحذف في كلام الله سبحانه لم يقتصر على نوع واحد من أنواع الحذف، بل كانت المحذوفات متنوعة ومتعددة فمنها حذف الأفعال، وحذف الأسماء، وحذف الحروف، إن الحذف الذي ذكرته في البحث اعتمدت فيه على آراء النحويين والمفسرين، بنقدير المحذوف، وذكر علة ذلك الحذف والغاية منه، إن

الحذف يقودنا إلى تيسير وتسهيل بعض المواضع التي يصعب فهمها إلى بوجود بتقدير محذوف ، تبين البحث أن الحذف واحد من العوامل المهمة في تماسك النص ، وذلك عن طريق ما يفرضه على المتلقي من ضرورة الذهاب التي التقدير ، والتاويل ، من أجل الوصول الى المعنى المطلوب .

15. احتفظت العربية الفصحى بظاهرة المبني للمجهول وسيما في القراءات القرآنية ، وقد وضّح علماء قراءت القرن السادس كغيرهم من علماء القراءات تلك الظاهرة ، ووقفوا عليها كثيراً ، وبينوا أن بناء الفعل للمجهول يؤدي إلى اختلاف المعنى ؛ لأن اختلاف بناء الفعل يؤدي إلى تنوع المعاني تنوعاً مميزاً .

روافد البحث

القرآن الكريم.

- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب حَموش القيسي(437 هـ)، قدم له وحققه وعلق عليه وشرحه وخرج قراءته، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، (د.ط)، (د.ب).
- إبراز المعاني من حرز الأمانى، في القراءات السبع، للإمام الشاطبي (590هـ)، تأليف عبد الرحمن بن إسماعيل بت إبراهيم، المعروف بأبن شامة الدمشقي(665هـ)، تحقيق وتقديم وضبط، د. إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.ب).
- إتحاف الفضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للعلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بم محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبنّاء(1117هـ)، وَضَع حَواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط.1، 1998م.
- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، (د.ط)، (د.ب).
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي- أبو عمرو بن العلاء، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1408هـ- 1987م.
- أحكام المد والقصر عند القراء السبعة، للدكتور محيي الدين محمد عطية، شبكة الألوكة، (د.ط)، (د.ب).
- إرشاد المبتدئ وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، الإمام الحافظ مقرئ العراق أبي العز محمد بن الحسين بن بُنْدَار الواسطي القلانسي(ت521هـ)، تحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي، (د.ط)، 1405هـ.
- إشكاليات في البحث والنقد النحويين، د. فخر الدين قباوة.
- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر، (د.ط)، (د.ب).
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بأبن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، (د.ط)، (د.ب).
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(338هـ)، اعتنى به خالد العلي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط.2008، 2008م.

- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت 616 هـ)، تحقيق: محمد السيد احمد عزوز، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان، 1996.
- الأعلام للزركلي قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف خير الدين الزكاني، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط.2000، 15م.
- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش(540هـ)، حققه وقدم له الدكتور عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط.1403، 1هـ .
- الإكتفاء في القراءات السبع المشهورة، لأبي الطاهر إسماعيل خلف (455هـ)تحقيق، د. حاتم صالح الضامن، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا- دمشق، ط.2005، 1م.
- الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة، لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف(455هـ)،تحقيق: حاتم صالح الضامن ، دار نينوى، بغداد-العراق، ط.1، 1426هـ-2005م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي(542هـ)،تحقيق ودراسة، د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط) ، (د.ت).
- إمعان النظر في مناهج القراء العشر ورواتهم وطرقهم في المد والقصر، د. حامد شاكر العاني، (د.ط) ، (د.ت).
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله العكبري(616هـ)،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (د.ط) ، (د.ت) .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (568هـ)تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط.1952، 1م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (691هـ)،إعداد وتقديم، محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط.1،(د.ت).

- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط.5، 1986م.
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، للشيخ محمد باقر المجلسي (1111هـ)، دار إحياء التراث، بيروت- لبنان، ط.1983، 13م.
- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب- القاهرة، ط.6، 1988م.
- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي(745هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط.1993، 1م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة، للشيخ العالم العامل شيخ القراء أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم ابن محمد بن علي الانصاري النشار(ت938هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وشارك في تحقيقه أحمد عيسى حسن المعصراوي، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط.2000، 1م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق، د. محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- البشرى في تيسير القراءات العشر الكبرى، للدكتور محمد نبهان بن حسين مصري:129.
- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الاندلس، للضبي(599هـ)، تحقيق: إبراهيم الأنباري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط.1989، 1م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر، ط.1979، 2م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات بن الانباري(577هـ) حققه وقدم عليه وعلق عليه: د.رمضان عبد التواب، دار الكتب، د.ط، 1970م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1980م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق د. عبد العليم الطحاوي، التراث العربي، الكويت، ط.1404، 2هـ-1984م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(748هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي - بيروت، ط.2003، 1م.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن أسحاق الصميري (من نحاة القرن الرابع)تحقيق، د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط.1، 1402هـ-1982م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(616هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، د.ط، 1396هـ -1976م.
- التجريد لبغية المرید، في القراءات السبع، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بأبن الفحام الصقلي المقرئ(516هـ)، دراسة وتحقيق ضاري إبراهيم العاصي الدوري، دار عمار، عمان الاردن، ط.2002، 1م.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور(ت1393هـ)،الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984م.
- تحصيل الهمزتين الواردتين في كتاب الله تعالى من كلمةٍ أو كلمتين وإثبات معدودهما مُتَفَقَتَيْنِ أو مُخْتَلَفَتَيْنِ مَرْسُومًا باسم أبي العلاء مع قيامه بسهام القراء لمن عُلِمَ لَهُمُ ألف سهم في الأداء، الإمام أبي الاصبغ السُّمَّاتِي الإشبيلي المعروف بابن الطحان، تح: الدكتور محمد يعقوب تركستاني، ط.1، 1412هـ-1991م.
- التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي(399هـ)، دراسة وتحقيق: أيمن رُشدي سويد، ط.1991، 1م.
- التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، أخرجه وصححه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط.2، القاهرة، 1994م.
- تفسير أبي السعود(المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي(982هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

- تفسير البغوي المسمى (معالم التنزيل) للإمام محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (516هـ)، حققه وخرج احاديثة :محمد عبدالله النمر، عثمان جمعة ضميرية ،سليمان مسلم الحرش، دار طيبة،الرياض، (د.ط)،1409هـ.
- تفسير الثعالبي (المسمى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن)، لأمام عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد الثعالبي المالكي (875هـ) حقق أصوله الشيخ علي محمد العوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط.1997، 1م.
- تفسير السمرقندي المسمى (بحر العلوم) (375هـ) تحقيق وتعليق للشيخ علي محمد معوض وللشيخ عادل أحمد عبد الموجود والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.1993، 1م.
- تفسير الشعراوي، للشيخ محمد متواي الشعراوي، أخبار اليوم قطاع الثقافة والكتب والمكاتب، (د.ط)، 1991م.
- تفسير الفخر الرازي، المسمى (مفاتيح الغيب)، محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب (604هـ)، دار الفكر ، لبنان - بيروت، ط.1981، 1م.
- تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر، فاتنة توفيق السكني، بإشراف الدكتور محمود محمد أبو راس كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006م.
- تقريب النشر في القراءات، للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي ابن الجزري الدمشقي الشافعي، (833هـ) وضع حواشيه عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.1، 2002م.
- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، للإمام أبي علي الحسن بن خلف بن عبدالله ابن بليمة (514هـ)، تحقيق سبيع حمزة حاكي، مؤسسة علوم القرآن، دمشق-سوريا، ط.1988، 1م.
- التلخيص في القراءات الثمان، للإمام لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، (478هـ) دراسة وتحقيق محمد حسن عقيل موسى، (د.ط)، (د.ت).

- التمهيد في علم التجويد، للإمام محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق، د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط.1، 1405هـ- 1985م.
- التنوير في ما زاده النشر على الحرز والتيسير للائمة السبعة البدور، للإمام شهاب الدين أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطيبي(979هـ)دراسة وتحقيق وشرح، إعداد عبد العزيز سليمان بن إبراهيم المزيني، إشراف: حسين بن محمد العواجي، 1427هـ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(370هـ)، حققه وقدم له عبد السلام هارون، راجعه محمد على النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، د.ط، 1964م.
- التهذيب في التفسير، للأمام الحاكم أبي سعد المحسن بن محمد بن كرامة البيهقي الجشمي، تحقيق: عبد الرحمن بن سلمان السالمي، دار الكتاب المصرية - القاهرة، ط.2019، 1م.
- التيسير في القراءات السبع(أصل الشاطبية)للإمام أبي عمر و عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (444هـ)، إعداد وتأليف، د. خلف بن حمود بن سالم الشغلالي، دار الأندلسي للنشر والتوزيع، ط.2015، 1م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (310هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط.1، 2001م.
- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (671هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط.1، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط.2006، 1م.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: محمود صافي، دار الرشيد، دمشق، ط.3، 1416هـ - 1995م
- الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب بن أسحاق الحضرمي البصري (205هـ)، لأبي الحسن شريح بن محمد الرعيني الاشبيلي الاندلسي (539هـ)، تحقيق: د.غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان- الاردن، ط.1، 1420هـ-2000م.

- الجُمَل في النحو ،للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق، د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط.5، 1985م.
- جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد(321هـ)، حققه وعلق له د. رمزي مُنير بعلبكي ، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط.1، 1987م.
- حجة القراءات للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ،محقق الكتاب ومعلق عليه سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ، ط.5، 1997م.
- الحجة في القراءات السبع ،للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت-لبنان، ط.3، 1971م.
- الحجة في علل القراءات السبع ،لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(377هـ)،تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض ود. أحمد عيسى حسن المعصراري، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط.1، 2007م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ،جلال الدين السيوطي(911هـ)،تحقيق: د.محمد أبو الفضل إبراهيم، دار احياء الكتب العربية، القاهرة - مصر، ط.1، 1967م.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني(392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د.ط)، (د.ت).
- خلاصة النظر في توجيه القراءات العشر، لدكتور عبد الرحمن يوسف الجَمَل، (د.ط)، (د.ت).
- الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليد، عالم الحديث الحديث، ط.1، 2006م.
- الدر المصنُون في علوم الكتاب المكنون ،لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق.
- دراسات لغوية في القرآن وقراءاته، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط.1، 2001م.

- دلائل الأعجاز ،للشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(471هـ)،قراه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان طرفة بن العبد، اعتنى به د. عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة ،بيروت- لبنان، ط.2003، 1م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه محمد جبار المعبد، سلسلة كتب التراث، ط.1، 1965م.
- رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبدالله، أبو الحسن الرماني المعتزلي، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر-عمان، ط.1، (د.ت).
- بحث التحقيق والتخفيف في الهمز بين الاستعمال اللغوي والاداء القرآني- دراسة صوتية ،أحمد دحماني ، مجلة دراسات ،جامعة الجزائر،المجلد7 ،العدد 3.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ،لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي(1270هـ)،دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط.1، (د.ت).
- الروضة الندية شرح متن الجزرية ،للإمام العلامة المحقق الثقة أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري الشهير بابن الجزري(833هـ)شرح محمود محمد عبد المنعم العبد ،صحاه وعلق عليه السادات السيد منصور أحمد، مكتبة الأزهرية للتراث، ط.1، 1422هـ- 2001م.
- زاد المسير في علم التفسير: للإمام لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي(597هـ)، نشر الكتب الإسلامي- بيروت- دمشق، ط.1984، 3م.
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هندأوي ، دار القلم ، دمشق، ط.2، 1993م
- سير أعلام النبلاء ،شمس الدين ابو عبدالله محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق:مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الدولة، ط1405، 3هـ - 1985م.

- شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (1315هـ)،
قدّم له وعلّق عليه: د. محمد بن عبد المعطي، خرّج شواهد ووضعه فهارسه:
أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان، (د.ط.)، (د.ت).
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب ، لأبي الفتح عبد الحي بن العماد
الحنبلي(١٠٨٩هـ)، دار المسيرة، بيروت-لبنان، ط.١٩٧٩، 2م.
- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري، الهمداني
(769هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي
الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط.1980، 2م.
- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد الأزهرى (ت905هـ) تحقيق
:محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط1، 2000م.
- شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الأسترابادي(686هـ)، تصحيح
وتعليق: يوسف حسن نمر، منشورات جماعة قار يونس- بنغازي، ط.2،
1996م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك(672هـ)، تحقيق علي محمد معوّض، وعادل
أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط.2000، 1م.
- شرح المفصل، لابن يعيش النحوي(643هـ)، صحّح وعلّق عليه مشيخة
الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر، ط.1، (د.ت).
- الشفاء في علل القراءات ، لأبي الفضل احمد بن محمد الحريري
البخاري(700هـ)، دراسة وتحقيق :حبيب الله بن صالح بن حبيب الله
السلمي ،إشرف على التحقيق، د.فيصل بن جميل غزاوي، (د.ط.)،
1436هـ.
- شواذ القراءات للإمام الشيخ رضي الدين شمس القراء أبي عبدالله محمد بن
أبي نصر الكرمانى من علماء القرن السادس الهجري، تحقيق: الدكتور
شمران العجلي، مؤسسة البلاغ بيروت- لبنان، (د.ط.)، (د.ت).
- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، علق عليه
ووضع حواشيه د. أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان،
(د.ط.)، 1997م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد
الجوهري(400هـ)،تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، دار العلم للملايين،
بيروت ، ط.1983، 3م.

- طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، لفضيلة الشيخ محمد الصادق القمحاوي، دار العقيدة، ط.1، 2006م.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، للدكتور أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ط.1، 1417هـ- 1996م.
- ظاهرة الحذف في درس اللغوي، د. طاهر سليمان حمود، الدار الجامعة، الاسكندرية، (د.ط)، 1998م
- ظاهرة الهمز والأمانة عند القراء الكوفيين الثلاثة عاصم وحمزة والكسائي، خالد محمود أبو مصطفى: ١٥٤/١٥٥.
- العلة النحوية والصرفية عند الطبري: مشكور حنون الطالقاني، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، شارع السعدون، ط1، 2015م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف لألفاظ القرآن الكريم معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، الشيخ احمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت756 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1417 هـ- 1996م.
- علم القراءات نشأته وأطواره و أثره في العُلوم الشرعية ،للدكتور نبيل بن محمد إبراهيم ال إسماعيل ،تقديم الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ال الشيخ، مكتبة التوبة ط.1، 1421هـ- 2000م.
- غاية الإختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، للإمام المقرئ الحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار(569هـ)دراسة وتحقيق، د. إشرف محمد فواد طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ط.1، 1994م.
- غاية المرید في علم التجويد ،للدكتور عطية قابل نصر، ط.4، 1414 هـ- 1994م.
- غاية النفع في القراءات السبع، للشيخ علي الثوري بن محمد السفاقي (1118هـ)تحقيق، د. أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط.1، 1425هـ- 2004م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبي الخير، محمد بن محمد بن علي الجزري الدمشقي الشافعي(833هـ)،برجستراسر، دار الكتب العلمية ،بيروت-لبنان، 1971م .

- الغاية في القراءات العشر، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الاصبهاني(381هـ)،دراسة وتحقيق محمد غياث الجنباز ، دار الشواف للنشر والتوزيع،ط.1990،2م
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للعلامة نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، ضبطة وخرج آياته واحاديثه ،السيح زكريا عميرات، دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان،ط.1، 1996م.
- الفعل زمانه وأبنيته، للدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة،ط.3، 1983م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي ،بيروت- لبنان،ط.1986،2م.
- في اللهجات العربية، لدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،ط.8، 1992م.
- القراءات القرآنية بين الصوتي القديم الحديث ،للدكتورة مي فاضل الجبوري ،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ط.1، 2000م.
- القراءات القرآنية وأثارها في علوم القرآن، للدكتور محمد سالم محيسن ،مكتبة الكليات الأزهرية،القاهرة،1994م.
- القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة، إعداد وتأليف الأستاذة حليلة سال ، إشراف الدكتور محمد عصام مفلح القضاة، دار الواضح - الإمارات،ط.2014،1م.
- القصد النافع لبغية الناشيء والبارع على الدرر اللوامع في مقري الأمام نافع، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن الحسن التازي(731هـ)شرح الإمام محمد بن إبراهيم الشريشي(718هـ) تحقيق التلميذي محمد محمود، دار الفنون للطباعة والنشر، ط.1، 1413هـ-1993م.
- القواعد والإشارات في أصول القراءات ، لقاضي أحمد بن عمر بن أبي الرضا الحمودي(791هـ)تحقيق، د. عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم،دمشق،ط.1، 1986م.

- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت175 هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، الدكتور، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ط.)، (د.ت).
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهذاني (643هـ)، حقق نصوصه وخرّجه وعلق عليه محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط.2006، 1م
- الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1408هـ - 1988م
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، و علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط.1418، 1هـ - 1998م.
- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، تح: د. محمد شرف الدين، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط.1، 2000م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها وهو شرح كتاب التبصرة في القراءات، أبو محمد بن أبي طالب بن مختار القيسي (ت437هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.5، 1997م.
- الكفاية الكبرى في القراءات العشر، لأبي العز محمد بن الحسين بن بNDAR القلانسي، مراجعة وتعليق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا ط1، 2003م.
- الكفاية في القراءات الست، للإمام أبي محمد عبد الله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط (ت541هـ)، تحقيق: أ.د أحمد بن حمودي بن حميد الرويثي، مؤسسة الضحى، ط.1، 2021م.
- الكنز في القراءات العشر، الإمام العلامة الشيخ عبدالله بن عبد المؤمن ابن الوجيه الواسطي (ت740 هـ)، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العملية، بيروت-لبنان، ط1، 1419 هـ-1998م.

- اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، دار صادر- بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- اللباب في علوم الكتاب: لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت880هـ)، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط.1، 1419هـ-1998م.
- لسان العرب: لابن منظور(711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- لغة قريش، مختار الغوث، دار المعراج الدولية، ط1، الرياض، 1997م.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات، للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني(923هـ)، تحقيق : مركز الدراسات القرآنية، (د.ط) ،1434هـ.
- اللهجات العربية في التراث، للدكتور أحمد علم الدين الجندي، دار العربية للكتاب، (د.ط)، ليبيا وتونس، 1893م.
- المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيص واختيار خلف واليزيدي، للإمام لأبي محمد عبدالله بن علي بن أحمد المعرف بسبط الخياط البغدادي الحنبلي(541هـ)،دراسة وتحقيق: عبد العزيز ناصر السبر، إشراف عبد العزيز احمد اسماعيل ، (د.ط) ، (د.ت).
- مجمع البيان في تفسير القرآن: لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (548هـ)، تصحيح وتحقيق وتعليق: هاشم الرسولي المحلاتي ،و فضل الله اليردي الطباطبائي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط.2، 1408هـ-1988م.
- مجمع المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية، د. عمر رضا كحالة، دار احياء التراث العربي بيروت ط1، 1957م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني (392هـ)،تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط.1، 1998م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الاندلسي(541هـ)، تحقيق وتعليق: الرحالة الفاروق وآخرون ، دار الخير، الدوحة، ط.2، 1428هـ -2007م.
- المحيط في الاصوات العربية ونحوها وصرفها ،للدكتور محمد الأنطاكي، دار الشروق العربي،بيروت، ط.3، 1971م
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، ابن خالويه (ت370هـ) ، مكتبة المتنبي ، القاهرة، (د.ط)، (د.ت) .
- المدارس النحوية أسطورة وواقع ،د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان-الأردن، ط.1، 1987م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل :لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي(710هـ)حققه وخرّج أحاديثه :يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب ،دار الكلم الطيب- بيروت، ط.1419، 1هـ - 1998م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل :لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي(710هـ) حققه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب، دار الكلم الطيب- بيروت، ط.1419، 1هـ - 1998م.
- المدخل الى علم الأصوات ، للدكتور غانم قدوري الحمد دار عمار للنشر والتوزيع ، ط.1425، 1هـ، 2004م.
- المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط3، 1997م.
- المذكر المؤنث ،لأبي الفتح عثمان بن جني(392هـ) تحقيق وتقديم، د. طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي ،جدة، ط.1، 1405هـ، 1985م.
- المذكر والمؤنث ،لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(286 هـ) حققه وقدم له وعلق عليه ،د. رمضان عبد التواب و د. صلاح الدين الهادي، مطبعة دار المكتب ، (د.ط)، 1970م.
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري(328هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ،لجنة إحياء التراث، (د.ط)، 1981م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للعلامة عبد الرحمن جلال السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه، محمد أحمد جاد المواي بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط.3، (د.ت).
- المستنير في القراءات العشرة، لأبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر ابن سوار البغدادي النحوي(496هـ)تحقيق ودراسة، أحمد طاهر أويس، إشراف د. محمد سالم محيسن، (د.ط)، 1413هـ.
- مُشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(437هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405 هـ - 1984م.
- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، للإمام المقرئ أبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري(550هـ)،دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، دار الحضارات للنشر والتوزيع، الرياض، 1435هـ.
- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ(770هـ)، تحقيق عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط.2، د.ت.
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر المعاصر، ط.1، 1427هـ-2007م.
- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري محمد بن أحمد(370هـ)،تحقيق ودراسة، د. عيد مصطفى درويش، د. عوض حمد القوزي، ط.1، 1991م.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط(215هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.1، 1990م.
- معاني القرآن الكريم، للأمام أبي جعفر النحاس(338هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث، مكة المكرمة، ط.1، 1988م.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم السري الزجاج (311 هـ)، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط.1، 1408 هـ -1988م.

- معاني القرآن وإعرابه ، لأبي محمد أحمد كيسان بن إبراهيم النحوي البغدادي (320هـ) جمع وتحقيق ودراسة د. محمد محمود محمد صبري الجبة ، دار الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، ط. 2013، 1م.
- معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (189هـ) عاد بناءه وقدم له: د. عيسى شحاته عيسى، د. ط، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1998م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط. 3، 1403هـ - 1983م.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، شركة العاتك، القاهرة، ط. 2، 1423هـ - 2003م.
- معجم الأدباء إرشاد الأريب الى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، تح: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان ط. 1993، 1م.
- معجم التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط. 1403، 1هـ-1983م.
- معجم الفروق اللغوية ، للإمام الأديب اللغوي أبي هلال العسكري (395هـ) حققه محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة والنشر، (د.ط)، (د.ت)،
- معجم القراءات ، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين ، دمشق، ط. 2002، 1م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، بيروت ، ط. 1985، 1م.
- المعجم المفصل في النحو العربي، الدكتورة عزيزة فوّال، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط. 1992، 1م.

- المعجم المفصل في علم الصرف، إعداد الأستاذ راجي الأسمر، مراجعة د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د.ط.)، 1418 هـ - 1997 م.
- معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به، الدكتور عبد العلي المسئول، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط.1، 1428 هـ، 2007 م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن احمد بن عثمان بن قايمار الذهبي (748 هـ)، دار الكتب العلمية، ط.1، 1997 م.
- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء الكرمانى (563 هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الكريم مصطفى مدلج، تقديم د. محيسن عبد الحميد، دار ابن حزم، ط.1، 2001 م.
- المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني (471 هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، ط.1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.1، 1987 م.
- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن الراغب الاصفهاني (502 هـ) تم التحقيق والأعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، (د.ط.)، (د.ت.).
- مُفردة أبي عمرو بن العلاء البصري، لأبي عمرو الداني (444 هـ) تحقيق، د. حلتم صالح الضامن، دار البشائر، ط.1، 1428 هـ - 2008 م.
- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود ابن عمر الزمخشري (538 هـ) دراسة وتحقيق، د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط.1، 1425 هـ - 2004 م.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (395 هـ)، تحقيق وضبط: عبد السالم محمد هارون، دار الفكر، (د.ط.)، 1979 م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الثمالى الازدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق، د. محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب- بيروت، ط.1، 1415 هـ - 1994 م.

- الممتع في التصريف، لابن عصفور الاشبيلي (669هـ) تحقيق، د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرين، ط.1، 1996م.
- المنتهى وفيه خمش عشرة قراءة، لأبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي (408هـ)، دراسة تحقيق، د. محمد شفاعة رباني، مكتبة الملك فهد الوطنية، (د.ط)، 1433هـ.
- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، محمد سالم محيسن، المكتبة الأزهرية لتراث، (د.ط)، 1417هـ- 1997م.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: الباحث العلامة محمد علي التهانوي، تحقيق: د.علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط.1، 1996م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر علي بن محمد أبي عبدالله الشيرازي الفارسي الفسوي النحوي المعروف بابن أبي مريم (565هـ) تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، مكة المكرمة، ط.1، 1993م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي (581هـ)، حققه وعلق عليه، للشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد كعوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط.1، 1412هـ - 1992م.
- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية ولرصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر الهجري، المكتبة الحديثة، ط.1، 1965م.
- نحو اللغة العربيّة كتاب في قواعد النحو والصرف، للدكتور محمد أسعد النادري، المكتبة العصريّة- بيروت، ط.2، 1997م.
- النحو الوافي، عباس حسن، مكتبة لسان العرب، ط.1، (د.ت).
- النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: د. علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية، بيروت - لبنان، (د.ط)، (د.ت).

- نظم الدر في تناسب الآيات والسور، للإمام المفسر برهان الدين لأبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي(885هـ) دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د.ب.ط)، (د.ت).
- نوح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بم محمد المقرئ التلمساني (1041هـ)تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر-بيروت- لبنان، ط.1، (د.ت).
- النكت والعيون ،لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (450هـ) ،راجعهُ وعلّق عليه :السيد بن عبد المقصّر بن عبد الرحيم ،دار الكتب العلمية مؤسسة الكتاب الثقافية، لبنان- بيروت، ط.1، (د.ت).
- الهادي في شرح طيبة النشر في القراءات القرآنية العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، للدكتور محمد سالم محيسن، دار الجيل ،بيروت، ط.1997، م.1.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري،د.عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي(1409هـ)،مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط.2، د.ت.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين،د.إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي ،طبع بعناية وكالة المعارف الجليّة في مطبعتها البهية استانبول،دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان،د.ب.ط، 1951م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: لجلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط.2، 2006م.
- الصوت الصرفي،د.عبد القادر عبد الجليل،الأزمنة ،د.ب.ط، 1418هـ.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوي(468هـ)تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد الموجود، الشيخ علي محمد معوض ،والشيخ أحمد محمد حيرة، ود. احمد عبد الغني ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط.1985، م.1.
- الرسائل والأطاريح

- التحقيق والتخفيف في الهمز بين الاستعمال اللغوي والاداء القرآني- دراسة صوتية ،أحمد دحماني ، بحث ، مجلة دراسات ،جامعة الجزائر،المجلد7 ،العدد 3.
- التذكير والتأنيث في القرآن الكريم دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه ، إعداد محمد عبد الناصر، إشراف الدكتور، محمد مصباح محمد ناصر، جامعة أم القرى ،كلية اللغة العربية، (د.ت).
- التوجيه الصوتي والصرفي لتبدلات الهمز في القراءات القرآنية في كتاب نظم الشاطبية ، رسالة ماجستير، إعداد :أحمد دحماني، إشراف الأستاذ الدكتور: خير الدين سيب،جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الآداب واللغات، تلمسان – الجزائر،1432هـ-2011م.
- توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرًا وإعرابًا، رسالة ماجستير ، عبد العزيز بن علي بن الحربي ، إشراف الدكتور محمد سيدي الحبيب ،جامعة أم القرى ،كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة،1317هـ.
- علل القراءات القرآنية دراسة لغوية وصفية تحليلية ، أطروحة دكتوراه ، إعداد محي الدين سالم، إشراف الدكتورة يمينة بن مالك، جامعة منتري ،كلية الآداب واللغات ،الجزائر،2005م.
- القراءات السبع و الاستشهاد بها ، رسالة ماجستير ، رقية محمد صالح الخزاعي ،إشراف ،د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،1981م.
- لقضايا الصوتية في كتب إعراب القرآن (الفراء ، أبو عبيدة، الأخفش)دراسة استقرائية تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث ، اطروحة دكتوراه ،إعداد هدى بابكر إبراهيم بابكر، إشراف بكري محمد الحاج، جامعة أم درمان الإسلامية ،كلية الدراسات العليا ،السودان،1431 هـ، 2010م.

Abstract

Since engaging in it is a great honor, I made researching it an opportunity to gain something of that great honor, and a starting point for getting closer to God Almighty, and from here I chose to study ((Linguistic reasoning in the books of readings of the sixth century AH)), and the assistant professor graciously helped me in choosing this topic. Dr. Rafah Abdul-Hussein Mahdi. I had the honor of having her as a supervisor for my thesis, but she apologized for that due to health conditions. Supervision was entrusted to the assistant professor, Dr. Faiza Tha'ban Mansi Al-Musawi. She was the one who was credited with completing this work and producing it in the most beautiful way. I pray to God for their health and well-being. The Qur'anic readings were enjoyed. With the interest of scholars in various eras, they devoted themselves to studying its aspects and deriving Arabic sciences from it. My study was specialized in the books of recitations of the sixth century AH, which distinguished itself from other centuries by the abundance of books of Qur'anic recitations, of which fourteen books were counted. It is worth noting that the scholars of this century differed in what between them; As this discrepancy was distributed in several aspects, some of which spoke about the arguments for those readings, their reasons, and the reasons for disagreement in them. The most important of these books are: Collection and Orientation for What We Only Recite Yaqub, by Abu Al-Hasan Al-Ra'ini Al-Ishbili (539AH), Tahseel Al-Hamzatain, by Abu Al-Asbagh Al-Samati Al-Ishbili (560AH), and Mafatih Songs in the Recitations and Meanings, by Abu Al-Ala Al-Kirmani (563AH), and Al-Mawhid fi The Faces of Recitations and Their Reasons, by Ibn Abi Maryam Al-Shirazi

(565AH). As for the remaining books, they were books that specialized in mentioning reading only.

The nature of the research required that it be divided into three chapters, a preface, preceded by an introduction, and the research was concluded with a conclusion that included the findings of the study. It is worth noting that I did not make the semantic level a separate chapter due to the lack of linguistic explanation, but rather I mentioned it as a lexical-contextual meaning only, and I mentioned it in the phonological levels. Morphology and grammar, and as for the introduction, I explained the concept of linguistic reasoning linguistically and terminologically, while mentioning an overview of the scholars of the sixth century AH.

In the first semester, I studied phonetic issues in three sections, the first on assimilation, the second on inflection, and the third was devoted to the topic of investigating hamzah and facilitating it.

The second chapter was entitled Morphological Reasoning, in which morphological issues were studied and it was divided into four sections. The first of them was devoted to research: what was read with dhammah, fatha, and kasra from verbs, and the reason for that. The second was devoted to researching what was read with dhammah, fatha, and kasra from nouns. As for the third, it was devoted to research in reasoning by mitigation. And emphasis, and the fourth was devoted to researching what was read in the passive voice and the reason for that.

As for the third chapter, it was devoted to research at the grammatical level, and was divided into four sections. In the first, I talked about what was read in the nominative, accusative, and genitive nouns and what was read in the nominative and accusative from verbs. In the second, I talked about what was

read by deletion, and in the third, I talked about what was read in the masculine and feminine, and I talked in The fourth is about what was read individually and plurally and the reason for that. The linguistic approach that I followed in writing the chapters of the thesis is the descriptive and analytical approach, which is based on collecting the research material contained in the books of readings of the sixth century AH, and the linguistic reasons in them, then analyzing and studying them, and stating the opinions of grammarians about them.

As for the method followed by the researcher in writing the thesis, it is that I begin by mentioning the Qur'anic text, then mention the linguistic reasons mentioned in the books of readings of the sixth century AH, and I mention the argument for that reading, then I mention the opinions of the ancient linguists, and the aspects of disagreement and consensus in them, then I move on to the books of interpretation, so I mention The opinions of its authors on the studied issue, and I concluded the issue by mentioning the opinions of the hadith scholars. My choice of texts was selective, based on choosing examples in which the reasoning was clearly and explicitly stated in the books of readings of the sixth century AH.

In conclusion, I say: God knows that I have spared no effort or time to complete this work, and that this work is nothing but a human effort, not devoid of shortcomings and errors, as stated in the revelation: ((Our Lord, do not hold us accountable if we forget or make a mistake)) [Al-Baqarah: 286] If I succeed in it, it is by God's grace, grace, and direction, and if I am wrong, then I am only a human being who is right and wrong. I ask God Almighty to grant us sincerity in word and deed and to make this knowledge pure for His honorable face, and to accept it with goodness. Praise be to God, Lord of the Worlds.



Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Kerbala

College of Islamic Sciences

Dept. of Arabic Language

***Linguistic reasoning In the books of readings of the
sixth century AH, a linguistic study***

A thesis submitted to the Council of Faculty of Islamic Sciences
at the University of Kerbala in partial fulfillment of the
requirements for the degree of Master of Arts in Arabic
Language and Literature, Qur'anic Language and Literature

By

ZINAH IBRAHIM MEZHER

Supervised by:

Prof. Dr. Faiza thaban Mansi

1445 AH.

Mau 2023